مِفتاحُ الجنَّة

في

عَقِيدَةِ أهل السُّنَّة

(عقيدة علماء التبليغ)

الأردن - عمان

هاتف المؤلف/ ٠٠٩٦٢٧٨٨٤٤٣٩٢٣

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م

الطبعة الأولى

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٢٢/٤٦١)

مِفتَاحُ الجنَّةَ

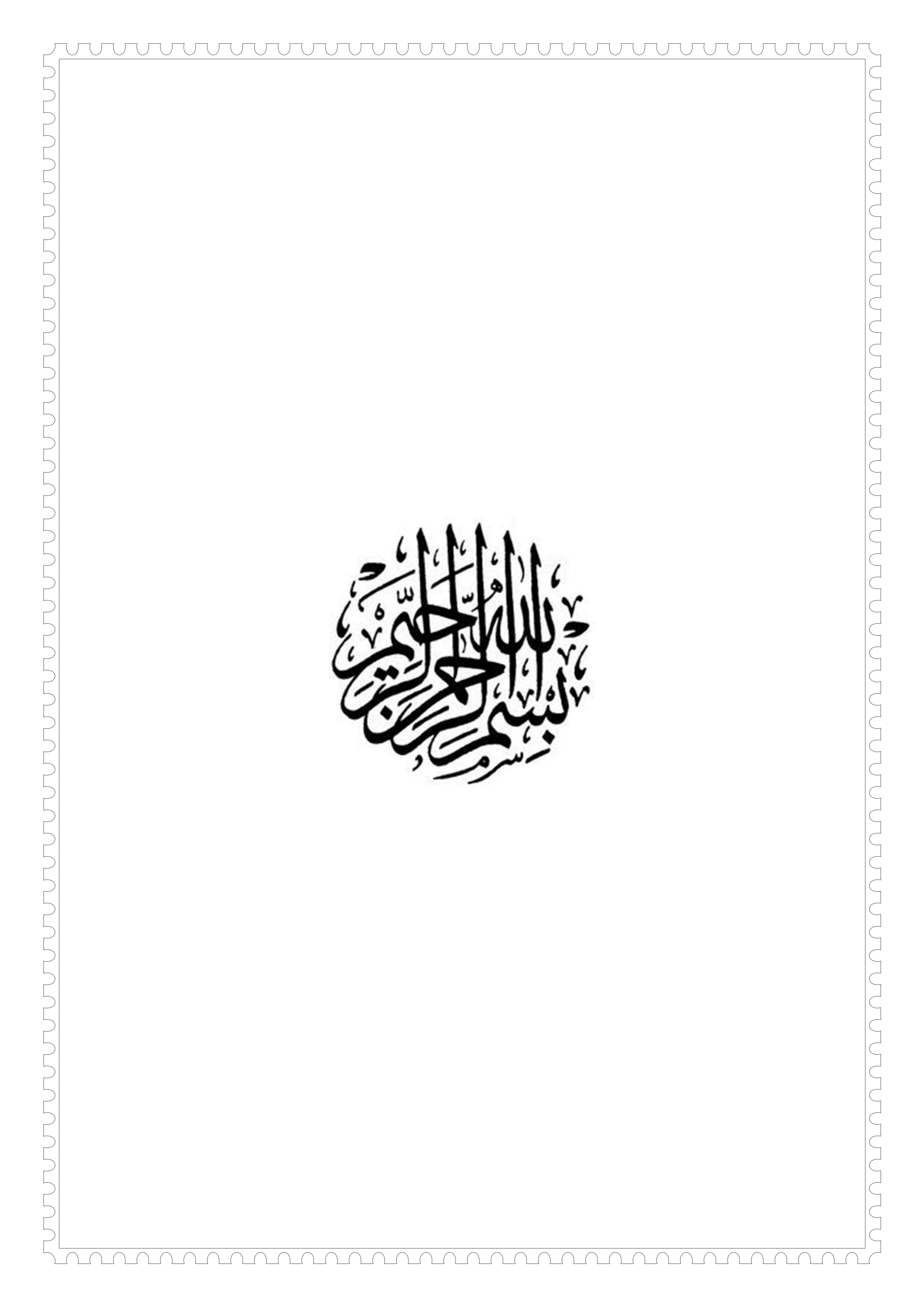
في

عَقيدَة أَهلِ السُّنَّةَ

﴿عَقِيدَةُ عُلَمَاءِ التَّبلِيغ﴾

تأليف

سليمان زهدي العايدي


بسم الله الرحمن الرحيم



مُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ الواحدِ الأحدِ، الفردِ الصَّمد، الَّذي لم يلدْ ولم يولدْ، ولم يكن له كُفواً أَحد، المنفرد بالإيجادِ والإعدام، المتَّصف بصِفاتِ الكَمال، الْمُنَزَّه عن صفاتِ النَّقص، وعن كُلِّ صِفَةٍ، يكونُ بها في حَقِّه إخلَال، نَستعِينهُ ونستغفِرُه ونستهدِيه، ونعوذُ بالله من شُرور أنفسنا، وسيِّئات أعمالنا، من يهده اللهُ فَهُو الْمُهتدي، ومن يُضلِلْ، فلن تَجِدَ لَهُ وليّاً مرشداً، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدنا، وحبيبِنا، وقَائِدِنا، ومولانا، محمَّد، إمامِ المتَّقين، وسيِّد المرسلين، وحاملِ لواءِ الحمدِ يومَ الدِّين، أَرسله اللهُ بالحقِّ، فبلَّغَ الرِّسالة، وأَدَّى الأمانة، ونصحَ الأمَّة، وكشف الغُمَّة، وعلى آلِهِ، وأصحابِهِ أجمعين، وعلى كُلِّ مَن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

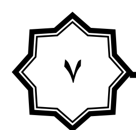
أَمَّا بَعْدُ: فلقد جَدَّدَ اللهُ ﷻ دَعوةَ نَبِيِّهِ ﷺ، بِقِيامِ طَائفَةٍ مِنَ الأُمَّةِ بإِعَادةِ مَا انْدَرَسَ مِن حَقِيقَةِ الدِّين في حَيَاةِ الأُمةِ، وتَجديدِ ما انْدَثَرَ مِنه، وذَلكَ مِن خِلالِ التّجوالِ على الناس في بُيوتِهِم وأسوَاقِهِم، ونَوادِيهِم وتَجمُّعاتِهِم، لِيَدعُوهُم إلى حَقِيقَةِ كَلِمةِ التوحيد، الَّتِي عَليهَا مَدارُ الفَوزِ والفَلاحِ فِي الدُّنيَا والأَخرَةِ؛ فَرَكَّزُوا فِي دَعوَتِهِم عَلى تَعرِيفِ النَّاسِ بِاللهِ ﷻ مَعرِفَةً كَامِلَةً، تَقتَضِي الإِيمَانَ الكَامِلَ بِاللهِ ﷻ، بِأَسمَائِهِ وصِفَاتِهِ وأَفعَالِهِ، وِفقاً لِمنهَجِ القُرآنِ الكَرِيمِ، عَلَى مَا بَيَّنَهُ رَسولُهُ الأَمِينِ ﷺ، بِفهمِ السَّلفِ الأَوَّلِينَ، وأتباعهم من الخلف الْمحسنين، مُشَمِّرينَ فِي ذَاتِ اللَّهِ ﷻ، لَا يَرُدُّهُم عَنْهُ رَادٌّ، صَادِعِينَ بِأَمْرِهِ، لَا يَصُدُّهُم عَنْهُ صَادٌّ، مُبَلِّغِين رِسَالَةَ الحَقِّ، مُؤَدِّينَ الْأَمَانَةَ لِلخَلقِ، نَاصِحِينَ لِجَمِيعِ العِبَادِ، مُجَاهِدِينَ فِي اللَّهِ حَقَّ الْجِهَادِ، يَدْعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلى الْهُدَى، وَيَصْبِرُونَ مِنْهُم عَلَى الأَذَى، وَيُبَصِّرُونَ بِنُورِ اللَّهِ أَهْلَ الْعَمَى، وَيُحْيُونَ بِهَذِهِ الدَّعوَةِ الْمَوْتَى؛ فَحُبِّبَتْ إِلى النُّفُوسِ، وَهَانَتْ عَلَيْهَا الرَّحَلاتُ فِي سَبِيْلِهَا، وَرُكُوبُ الْبِحَارِ، وَالتَّحْلِيقُ فِي الأَجْوَاءِ، وَتَجَشُّمُ الْمَصَاعِبِ على كَثْرَتِهَا، وَالإِنْفَاقُ فِي مَصْلَحَتِهَا، وهَانَتْ عَلَيهِمْ

نُفُوسُهُمْ، ونَفَائِسُهُمْ، وأَمْوَالُهُم، وعَشِيرَتُهُم، وتِجَارَاتُهُمْ، ومساكِنُهُم، وأَوْطَانُهُم في جَنْبِ اللَّهِ، وَاسْتَطَابُوا الْمَرَارَاتِ والْمَكَارِهَ في سَبِيلِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ ﷻ.

فَأينَعَت هَذِهِ الدَّعوَةُ وأَثْمَرَت، وآتَتْ أُكُلَهَا في كُلِّ مَكَانٍ وحِينٍ بِإِذنِ رَبِّهَا، حَتَّى صَارَ لِلدَّعْوَةِ نَفَاقٌ وَرَوَاجٌ، وذُيُوعٌ وشُيُوعٌ، لَمْ يُشَاهَدْ مِنْ عَهدٍ بَعِيْدٍ؛ فَأَحيَا اللهُ بِهَا القُلُوبَ بَعدَ مَمَاتِهَا، وأَشْرَقَتِ بها الْأَرْضُ بَعْدَ ظُلُمَاتِهَا، وَتَأَلَّفَتْ بِهَا الْقُلُوبُ بَعْدَ شَتَاتِهَا، وَامْتَلَأَتْ بِهَا الْأَرْضُ نُورًا وَابْتِهَاجًا، وَدَخَلَ النَّاسُ فِي دَيْنِ اللَّهِ أَفْوَاجًا.

غَيرَ أَنَّ بَعضَ الناس، لَمَّا رَأَوا علماء التبليغ، ملتزمين بعقيدة أهل السنة والجماعة، الأشاعرة، والماتريدية، وفضلاء الحنابلة وأهل الحديث، طعنوا في عقيدتهم، واتهموهم بأنهم معطِّلةٌ لصفات الباري ﷻ؛ فهجروهم، وبدَّعوهم، ونافروهم، ونفَّروا العامَّةَ عنهم، وما زادهم ذلك إلا إيماناً وتسليماً، بمنهج أهل السنة والجماعة، الذي عليه علماء التبليغ في العالم، ولله الحمد والمنة، والذي عليه علماء الأمة المعصومة من أن تجتمع على ضلالة، على مرِّ العصور.

وقد أردت في هذه الرسالة المختصرة، أن أبين منهج علماء التبليغ في العقيدة، وأنهم موافقون تماماً لمعتقد أهل السنة والجماعة، وأحببتُ أنْ أُجْمِلَ معتقدَ أهل السنة والجماعة، السادة الأشاعرة والماتريدية، وفضلاء الحنابلة، مع بيان الأدلة على كونهم هم أهل السنة والجماعة؛ بياناً للحق، وأداءً لأمانة العلم، ووفاءً بعهد الله وميثاقه، الذي أخذه على أهل العلم بالبيان وعدم الكتمان، وليكون المجتهدون في عمل الدعوة، على بينةٍ من أمرهم في عقيدتهم، وثقةٍ من صحة عقيدة مشايخهم.



تمهيد

لقد اختلفت الأمة بعد وفاة نبيها ﷺ، وتشعَّبت مذاهبُها، وهجمت الفرقُ الضَّالَّةُ والمبتدعة على العقائد السُّنِّيَّة، التي توارثها أهل السنة والجماعة عن رسول الله ﷺ وأصحابه، فأقام اللهُ عَزَّوَجَلَّ أئمة الدين؛ للدفاع عن عقائد أهل السنة والجماعة، وكان من أبرز من أقامه الله عَزَّوَجَلَّ لهذا العمل النبيل، الإمامَ أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، وغيره من الأئمة العظماء، فوقفوا موقفاً عظيماً أمام أهل الأهواء، ودافعوا عن عقيدة أهل السنة والجماعة، ولم يؤثروا فيهم بسلطانهم وقوتهم، حتى نصر الله بهم عقيدة أهل السنة والجماعة، وبقيت محفوظة.

ثم إن الله عَزَّوَجَلَّ قد أقام من بعدهم الإمامَ أبا الحسنِ الأشعريَّ (المتوفى سنة ٣٢٠هـ) والإمامَ أبا المنصورِ الماتريديَّ (المتوفى سنة ٣٣٣هـ) رحمهما الله، فقاما خير قيام لنصرة عقيدة أهل الحق، وكان من منهجهما، أنِ اعتمدا نصوصَ الكتاب والسنة، وفَهْمَ السَّلفِ لهما، ثم دافعا عن ذلك بحجج عقلية، ورَفَضَا كُلَّ ما يخالف الكتابَ والسُّنَّةَ، ثم جاء بعدهما علماء كبار، في التفسير والحديث والفقه، فساروا على منهجهما، وردُّوا بقوةٍ ووُضوح، على أرباب جميع الفلسفات المنحرفة.

وقد ارتضى هذه المنهجيةَ عامَّةُ علماءِ الأمة، وساروا عليها، ولم يَزَلْ، ولا يَزَالُ الجهابذة من علمائها، من المحدثين، والمفسرين، والفقهاء، والأصوليين، والمتكلمين، على مدى القرون، منتسبين إلى مذهب أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية، كما سيأتي تفصيله، فالمالكية والشافعية أشاعرةٌ، والحنفيةُ ماتريديةٌ، وعامة الحنابلة لا يخالفونهم في الأصول.

وإنما كان هذا القبول من الأمة لهذه العقيدة الطيبة؛ لأن عقيدة أهل السنة الأشاعرة والماتريدية، بنيت على المحكم من نصوص الكتاب الكريم، والمحكم الصحيح من السنة المطهرة، وفهموا ما فيهما وفقاً لمنهج السلف الصالح في الفهم السليم، الذي يجمع بين العقل

والنقل، ويجعل العقل خادماً للنقل، لا حاكماً عليه؛ فإن النقل الصحيح لا يعارض العقل السليم، وباجتماعِ النقلِ الصحيح والعقلِ السليم تُدْرَكُ الحقائق الشرعيَّةُ؛ فإن النقل كالشمس، والعقل كالعين، فلا يتم الإبصار إلا بهما، فكما أنه لا يَنتفِعُ الْمُبْصِرُ بعينِهِ في ظلامٍ دامِس، كذلك لا يَنتفِعُ العاقلُ بعقلِهِ بلا وَحْي، فبِقَدْرِ النورِ تَهْتَدِي العَيْن، وبقدرِ الوحيِ يَهتَدِي العَقْل، وبكمالِ العقلِ والنقلِ تَكتمِلُ الهدايةُ والبصيرة، كما تَكتمِلُ الرؤيةُ حِينَ الظَّهِيرَة، فأهل السنة والجماعة هم أبصر الناس بالحقائق الشرعية لجمعهم بين النقل الصحيح، والعقل الصريح.

ولقد تكفل الله ﷻ بحفظ دين هذه الأمة، من التحريف والانحراف، **فلا تزال طائفةٌ منها على الحق ظاهرين، لا يضرُّهم من خالفهم، ولا من خذلهم، حتى يأتي أمر الله ﷻ**، وقد أخبر نبيه الكريم ﷺ، بأنَّ **الله ﷻ سيبعث على رأس كل مائة سنة، من يجدد لها أمر دينها**، ومما لا شك فيه عند أهل الحق، أنَّ الله ﷻ لا يستعمل لتجديد دينه في أيٍّ من ميادين العلم والعمل الديني، إلَّا من كان من أهل الحق، الذين هم أهل السنة والجماعة، كما ذكر العلماء في شروط الْمُجَدِّدِ، الذي يبعثه الله ﷻ على رأس كل مائة سنة؛ ليجدد للأمة أمر دينها.

وممن استعملهم الله ﷻ لتجديد دينه، وإحياء عمل الدعوة والتبليغ في القرن الماضي، شيخُ مشايخنا، العالم والداعي الكبير، **[مولانا محمد إلياس الكاندهلوي، رحمه الله ورضي عنه]**، وهو عالمٌ فاضلٌ، ووليٌّ صالحٌ، معروفٌ بين علماء الهند، بعلمه، وورعه، وديانته، وتقواه، وجهده الكبير في إعادة الأمة إلى النهج النبويِّ الشريف، في العقيدة، والفقه، والتزكية والسلوك.

كما أنه ينتمي إلى مدرسة عريقة، أصيلة، معروفة بالعلم والعمل والجهاد، وهي دار العلوم ديوبند، ثم مظاهر العلوم بسهارنفور، والذي أنشأ دار العلوم ديوبند، أحد كبار علماء القارة

الهندية، العلامة محمد قاسم النَّانُوتَوِيُّ رحمه الله، وقام معه جمعٌ من كبار علماء الهند، كالعلَّامة رشيد أحمد الكنكوهي(١)، ومحمود الحسن رحمهما الله، غيرهما من مشايخ الشيخ الداعية محمد إلياس، ممن يرجع في إسناده العلمي، إلى الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله.

ومما لا يختلف فيه اثنان، أنَّ منهج دار العلوم ديوبند، ومظاهر العلوم بسهارنفور، منهجٌ سنيٌّ قويمٌ، أُسِّسَ على التقوى من أول يوم؛ لإحياء المنهج السُّنِّيِّ الصحيح، عقيدةً، وفقهاً، وسلوكاً، فالمذهب العقدي المعتمد، هو مذهب أهل السنة والجماعة، السادة الأشاعرة، والماتريدية، وفضلاء الحنابلة، وأما المذهب الفقهي المعتمد عندهم، هو مذهب الإمام الأعظم، التابعي الجليل، أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي رضي الله عنه، مع كامل التقدير والاحترام، لمذاهب الأئمة الثلاثة الباقين، المالكي، والشافعي، والحنبلي، وأما التزكية والسلوك،

---

(١) هو الشيخ العلَّامة، والحبر الفهامة، الإمام الرباني الفقيه، المحقق المفسر المحدث، الزاهد الورع، مفتي الأمة، شيخ مشايخ العصر، الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، ولد سنة ١٢٤٤هـ ببلدة «كنكوه»، بالهند، وتوفي ودفن بها سنة ١٣٢٣هـ. قرأ على كبار العلماء في عصره، ومن أشهرهم الشيخ مملوك علي النانوتوي، والمفتي صدر الدين آزرده، والحديث على الشيخ عبد الغني المجددي، حتى برع وفاق أقرانه في المعقول والمنقول، وتصدر للتدريس والإفادة، فتهافت عليه كبار العلماء بدرسهم في الفقه، والحديث، والتفسير، واقتصر في آخر عمره على تدريس الصحاح الستة. ولما كُفَّ بصره، ترك التدريس، وتوسع في الإرشاد، والتحقيق. كان رحمه الله مجاهداً، شديد الغيرة على الدين، لم يكن مثله في زمانه، في الصدق والعفاف، والتفقه، والشهامة، والإقدام في المخاطر، والصلابة في الدين، وكان آية في التقوى، واتباع السنة، والعمل بالعزيمة، والاستقامة على الشريعة، والحرص على نشر السنة، انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل، وتزكية النفوس، وإحياء السنة وإماتة البدع. **وهو أجلُّ مشايخ الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي** رحمه الله، **والمرشد الروحي له، فعليه تتلمذ، وأخذ التربية الروحية**. وله عدة تصانيف، ومنها تعليقات على كتب السنة، والفتاوى الرشيدية، وغيرها. ينظر: مقدمة الكوكب الدري على جامع الترمذي، (المتوفى: ١٣٢٣ هـ)، جمعها ورتبها: محمد يحيى الكاندهلوي، ونزهة الخواطر للطالبي (١٦٣/٨-١٦٦).

فيعتمدون طرق التزكية التي ترجع بإسنادها، إلى إمام أهل السنة، وسيد الطائفتين، أبي القاسم، الجنيد البغدادي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذه الاتجاهات الثلاثة – أعني: عقيدةَ أهل السنة والجماعة، والمذاهبَ الفقهية الأربعة، وطرقَ التزكية السُّنِّيَّة السليمة من البدع–، هي التي نُقِلَ إلينا الدِّينُ الصحيحُ من خلالها، على مرِّ العصور، بالأسانيد المتصلة، علماً، وعملاً، طبقةً عن طبقةً، والتي تُمَيِّزُ أهلَ السنة عن غيرهم؛ حيث إن اتصال السند في العلم والعمل، إلى سلفنا الصالح، ومنهم إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هو الذي يميز أهل الحق عن غيرهم، وكُلُّ من انتسب إلى منهج السلف الصالح، عقيدةً، أو فقهاً، أو سلوكاً، وليس له إسناد متصل، طبقةً عن طبقةً، فانتسابه مجرد دعوى، لا دليل عليها، بل قامت الأدلة على بطلانها.

وفي هذا الكتاب، سأستعرض باختصار، ما يميز منهج أهل السنة والجماعة في أصول الدين، وما هي الأصول التي أجمعوا عليها، والتي كان علماء ديوبند –**ومنهم مولانا الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي**– يعتقدونها، ويُدرِّسونها للطلاب، ويقيمون المدارس الدينية، والمعاهد الشرعية، لترسيخ هذه العقيدة الصافية فيهم، ونشرها في الأمة.

ومما زادني توجهاً وإقبالاً على هذا التأليف، بعد توجيه الله عَزَّ وَجَلَّ، ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إلى وجوب بيان الحقِ، والذَّبِّ عنه وعن أهله، وحرمة كتمانه، مما زادني توجهاً، كلامُ الإمام الْمُجَدِّدِ، شيخ مشايخنا، مولانا محمد إلياس الكاندهلوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في أهمية التأليف؛ لبيان حقيقة هذه الدعوة المباركة، حيث قال: «**إنَّني من قبلُ، لم أكن أحبُّ أن يُكتب، ويُقرأ عن عمل التبليغ هذا كثيراً، ويُدعى إليه بالتَّحرير، بل كنت أمنعُ عن هذا، ولكن الآن أنا أقول: أَن يُكتبَ عنه**».. وقال أيضاً: «**نحن كُنَّا في حالة غير معروفة، وكنا لا نجد أحداً يسمعنا، ولا كان أحد يفهم ما كنا نقوله، ففي تلك الحالة، كان من الضروريِّ أن نتجوَّل في الناس، ونولد فيهم الطلب، ونُفَهِّم بتطبيقه عملياً، ففي تلك الحالة، لو دعونا الناس**

تحريراً، فربما يفهمون خلاف ما نقصده..؛ فلذا ما كنا نستحسن أن تصل دعوتنا عند الناس تحريراً، وأما الآن، فبفضل الله وكرمه وبنصرته، قد تغيرت الأحوال.. فلذا جُمودُنا على نفس الطريقة السابقة (في حالتنا الغير المعروفة) ليس بصحيح، فلذا فأنا أقول لك: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَدَاءِ الدَّعوَةِ تَحرِيراً»[١].

فَأحبَبتُ أَنْ أُبَيِّنَ حَقيقَةَ عقيدة علماء التبليغ، وموافقة منهجهم، في أصول الدين، لمنهج أهل السنة والجماعة، الذين هم السواد الأعظم، من علماء الأمة المعصومة من أن تجتمع على ضلالة.

وقَدْ قَسَّمْتُ هَذَا البَحْثَ عَلَى مُقَدِّمَةٍ، وفصلين، وفي كل فصل عِدَّة مباحث، وَخَاتِمَةٍ:

الفصلُ الأَوَّل: إثبات كون علماء التبليغ على عقيدة أهل السنة والجماعة، وأن أهل السنة والجماعة هم السادة الأشاعرة، والماتريدية، وفضلاء الحنابلة وأهل الحديث، وفيه أحد عشر مباحثاً:

المبحث الأول: بيان موافقة عقيدة علماء ديوبند، بمن فيهم مولانا وشيخ مشايخنا الشيخ العلامة الداعية محمد إلياس الكاندهلوي رضي الله عنه، وسائر علماء التبليغ الكرام، لعقيدة أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية.

المبحث الثاني: مذاهب أهل السنة والجماعة في أصول الدين [العقائد].

المبحث الثالث: الاستدلال على أنّ أهل السنة والجماعة، هم السادة الأشاعرة، والماتريدية، وفضلاء الحنابلةِ وأهلِ الحديثِ.

---

(١) ملفوظات الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي ص (١١٥-١١٦) جمع وترتيب الشيخ محمد منظور نعماني.

المبحث الرابع: أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، الأشاعرة، والماتُريدية، وفضلاء الحنابلة.

المبحث الخامس: بيان موافقة السادة فضلاء الحنابلة في أصول الدين لأهل السنة الأشاعرة والماتريدية.

المبحث السادس: منهج أهل السنة في التعامل مع النصوص المتشابهة.

المبحث السابع: بعض أقوال أئمة السلف الصالح، في تعامل أهل السنة والجماعة، مع النصوص المتشابهة.

المبحث الثامن: أقوال الأئمة في الإجماع على استحالة اتصاف الله تعالى بوصف حادث، أو استحالة قيام الحوادث بذاته العلية.

المبحث التاسع: نماذج من تأويلات السلف الصالح للنصوص المتشابهة.

المبحث العاشر: نماذج من تأويلات الإمام المحدث المفسر، محيي السنة، البغوي، للنصوص المتشابهة، من كتابيه (معالم التنزيل في تفسير القرآن) و(شرح السنة).

المبحث الحادي عشر: عقيدة الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي.

الفصل الثاني: **مختصر عقيدة أهل السنة والجماعة، السادة الأشاعرة، والماتريدية.**

المبحث الأول: الإلهيات.

المبحث الثاني: النبوات.

المبحث الثالث: السمعيات.

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يُعِيْنَنَا عَلَى ذِكْرِهِ، وَشُكْرِهِ، وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِ، وَإِلى دِيْنِهِ، وَحُسْنِ عِبَادَتِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَ مَا قَصَدْنَاهُ فِيْ هَذَا الْكِتَابِ وَفِيْ غَيْرِهِ خَالِصاً لِوَجْهِهِ الْكَرِيْمِ، وَنَصِيحَةً لِعِبَادِهِ، وَأَنْ يُعِيْذَنَا مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَأَنْ يُوَفِّقَنَا لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، إِنَّهُ قَرِيْبٌ مُجِيْبٌ؛ وَعَلَى اللهِ اعْتِمَادِيْ، وَإِلَيْهِ تَفْوِيْضِيْ وَاسْتِنَادِيْ، وَلَهُ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ، وَبِهِ التَّوْفِيْقُ وَالْعِصْمَةُ.

وكتب: سليمان زهدي العايدي

الفصلُ الأَوَّل

إثبات كون علماء التبليغ على عقيدة أهل السنة والجماعة، وأن أهل السنة والجماعة هم السادة الأشاعرة، والماتريدية، وفضلاء الحنابلة وأهل الحديث.

المبحث الأول: بيان موافقة عقيدة علماء ديوبند، بمن فيهم مولانا محمد إلياس الكاندهلوي رحمه الله، وسائر علماء التبليغ الكرام، لعقيدة أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية.

لقد مشى علماء الهند، المنتسبون إلى جامعة دار العلوم ديوبند الإسلامية، وما تفرَّع عنها من فروع في العالم، مشَوا على عقيدة أهل السنة والجماعة، وقدوتهم في الدِّين، هم الصحابة والتابعون، وتابعوهم بإحسان، وعمدتهم في ذلك، ما ألَّفه العلماء الراسخون في العلم، من كتب العلوم الإسلامية – التفسير والحديث والفقه–، واستنادهم في العقائد إلى كتب أئمة أهل السنة في هذا الشأن، مثل كتاب «الفقه الأكبر» المنسوب إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه، مع شروحه المعروفة، وكتب الإمام ولي الله الدهلوي، وكتب النسفي، والتفتازاني، وابن الهمام، رحمهم الله. ولقد كتب الشيخ العلامة المحدث، خليل أحمد السهارنفوريُّ(١)، رسالةً في بعض عقائد علماء ديوبند، بيَّن التزامهم بالاتِّباع لطريقة الإمامين:

---

(١) هو العلَّامة الفقيه المحدث، خليل أحمد بن مجيد علي الأنصاري السهارنفوري، (١٢٦٩-١٣٤٦ هـ)، ولد في قرية نانوته من أعمال سهارنفور، وقرأ على كبار مشايخ ديوبند، وكذلك مظاهر العلوم بسهارنفور، وعيّن أستاذًا مساعدًا في مظاهر العلوم، ثم اختير أستاذًا في دار العلوم، بديوبند، ثم انتقل إلى مظاهر العلوم، وتولى رئاسة التدريس فيها، ثم تولى نظارتها إلى أن غادرها عام ١٣٤٤ هـ إلى الحرمين الشريفين، فلم يرجع إليها. أخذ العلم عن: يعقوب النانوتوي، والحسن السهارنفوري، ورشيد الكنكوهي، وأحمد دحلان، وعبد القيوم البرهانوي، وأحمد البرزنجي، وعبد الغني المجددي، كان الشيخ خليل أحمد له الرسوخ التام في الفقه والحديث وعلوم الدين، ونفع الله به خلقاً كثيراً، وتَخرَّج على يده جمعٌ من العلماء والمشايخ، قاموا بخدمات جليلة في نشر العلوم الدينية، وتصحيح العقائد، وتربية النفوس، والدعوة والإصلاح، من أجلهم: **المصلح الكبير الشيخ محمد إلياس بن إسماعيل الكاندهلوي، والمحدث الجليل الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي**، وغيرهما، من مؤلفاته: بذل المجهود في حل أبي داود، والمهّند على المفّند، إتمام النّعم على تبويب الحكم، تنشيط الأذان، مطرقة الكرامة على مرآة الإمامة، هدايات الرشيد في إفحام العنيد. كانت وفاته في ١٦ ربيع الآخر سنة ١٣٤٦هـ في المدينة المنورة، ودفن في البقيع. ينظر: نزهة الخواطر للعلامة عبد الحي الحسني (١٢٢٢/٨).

الأشعري والماتريدي، في العقيدة، وأنهم لا يخالفونهم في ذلك، ثم نظر فيها العلماءُ البارزون من الجماعة، فوقَّعوا عليها، بعد النظر؛ تصديقاً وتصويباً، ثم أرسلوا الكتاب إلى علماء البلاد العربية، من الحجاز مكة والمدينة ومصر والشام من مختلف المذاهب، فاستحسنوه، وكتبوا عليه تقاريظ، وتصديقات، وتوثيقات.

وهكذا صار هذا الكتاب مُجمَعاً عليه من علماء دار العلوم في محتوياته، وتَرجماناً عن عقائدهم، وأفكارهم، واتجاهاتهم، ومن أهمِّ الكتب، وأشهرها، وأمثلها، وهو الذي يوضح ويبين أفكار علماء أهل السنة والجماعة، من أهل الهند، المنتسبين إلى دار العلوم ديوبند، والذي يَحِقُّ له أنْ يعد نموذجاً صحيحاً، وتَرجماناً حقيقياً عن معتقداتهم، وسأذكر هنا، جانباً يسيراً من الكتاب المذكور، وهو الجانب الذي يُصَرّحُ الشيخ المؤلف، بأن علماء ديوبند كافَّة، يعتقدون معتقد أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية.

قال الشيخ المحدث، خليل أحمد السهارنفوري رحمه الله[١]: «لِيُعلمْ أولاً قبل أن نشرع في الجواب، أنَّا بحمد الله ومشايخَنا، رضوان الله عليهم أجمعين، وجميعَ طائفتنا وجماعتنا، مقلدون لقدوة الأنام، وذروة الإسلام، الإمام الهمام، الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه، في الفروع، **ومتبعون للإمام الهمام أبي الحسن الأشعري، والإمام الهمام أبي منصور الماتريدي** رضي الله عنهما، **في الاعتقاد والأصول..**»[٢].

قلت: ولقد سار علماؤنا في التبليغ على منهج أهل السنة والجماعة في جميع أبواب الاعتقاد، الإلهيات، والنبوات، والسمعيات، مع تنزيه الباري عز وجل عن مطلق التشبيه والتكييف والتجسيم، وعن الجهة والمكان والحيز، وعن الانتقال والتغير، وقيام الحوادث بذاته

---

(١) يعتبر الشيخ خليل السهارنفوري المرشد الثاني لمولانا محمد إلياس الكاندهلوي، بعد شيخه الأجل، العلامة رشيد أحمد الكنكوهي، حيث إنه تتلمذ على الشيخ رشيد أولاً، ثم بعد وفاته، انتقل إلى الشيخ خليل.

(٢) المهند على المفند، ص (٣٨-٣٩).

العلية، وبناء على ذلك لم يخرجوا في تعاملهم مع النصوص المتشابهة، عن قولي أهل السنة، التفويض والتأويل، وشواهد ذلك كثيرة، فمنها:

١. قال الشيخ خليل أحمد السهارنفوري رحمه الله، شيخ مولانا محمد إلياس رحمه الله، في قوله سبحانه وتعالى: **﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥]**، وأمثاله من النصوص المتشابهة: «قولنا في أمثال تلك الآيات: إنا نؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ ونؤمن بأن الله سبحانه وتعالى متعالٍ ومنزه عن صفات المخلوقين، وعن سمات النقص والحدوث، كما هو رأي قدمائنا، وأما ما قال المتأخرون من أئمتنا في تلك الآيات، يؤولونها بتأويلات صحيحة سائغة في اللغة والشرع، بأنه يمكن أن يكون المراد من الاستواء: الاستيلاء، ومن اليد: القدرة، إلى غير ذلك، تقريباً إلى أفهام القاصرين، فحقٌّ أيضاً عندنا. **وأما الجهة والمكان، فلا نُجَوِّزُ إثباتَهُمَا له** سبحانه وتعالى، ونقول: **إنه** سبحانه وتعالى **مُنَزَّهٌ ومُتَعَالٍ عنهما، وعن جميع سمات الحدوث**»[1].

٢. قال شيخ مشايخنا العلَّامةُ الْمُحَدِّث، محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله، في شرح حديث النزول: «(ينزل ربنا) اختلف في ضبطه، فقيل: يُنْزِلُ، أي يُنزِلُ اللهُ مَلَكاً، والدليل على صحته، رواية النسائي، من حديث الاغر عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً: **إن الله** عز وجل **يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول، ثم يأمر منادياً يقول: هل من داع فيستجاب له..** الحديث[2]. وصحَّحه عبد الحق. وعلى هذا فلا إشكال في الرواية. وأما على ما هو المشهور في ضبطه، وهو بفتح الياء من النزول، فمشكل؛ **لِمَا فيه من معنى الانتقال**،.. قال البيضاوي رحمه الله: **لَمَّا ثبت بالقواطع، أنه سبحانه وتقدس منزه عن الجسمية والتحيز، امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه**. انتهى.

فالعلماء في ذلك على قسمين:

---

(١) المهند على المفند، ص (٦٠).

(٢) رواه النسائي في السنن الكبرى (١٠٢٤٣).

الأول: الْمُفَوّضَةُ، قال الزرقاني: فالراسخون في العلم يقولون آمنا به، كلٌّ من عند ربنا، على طريق الإجمال، **منزهين الله تعالى عن الكيفية والتشبيه**. ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمادين والليث والأوزاعي وغيرهم، وقال البيهقي: هو أسلم، يدل عليه اتفاقهم على أن التأويل المعين لا يجب، فحينئذ التفويض أسلم، انتهى.

والقسم الثاني: الْمُؤَوِّلَةُ، واختلفوا في تأويله على أنحاء، منها: قال ابن العربي رحمه الله: إن النزول راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن نزول ملكه، الذي ينزل بأمره ونهيه..

وحكي عن مالك رضي الله عنه، **أنه أَوَّلَهُ بنزول رحمته وأمره، أو ملائكته**، كما يقال فعل الملك كذا أي أتباعه بأمره.. وقال الباجي رحمه الله: إخبار عن إجابة الدعاء في ذلك الوقت، وإعطاء السائلين ما سألوه، وتنبيه على فضيلة الوقت، كما روي يقول الله تعالى: **إذا تقرب إلي عبدي شبراً، تقربت إليه ذراعاً**، الحديث، لم يرد التقرب في المسافة، إنما أراد التقرب بالعمل من العبد، والتقرب بالإجابة من الله تعالى»[(١)]. انتهى كلام الشيخ الكاندهلوي.

قلت: فالشيخ محمد زكريا الكاندهلوي رحمه الله هو من أجل تلامذة مولانا الشيخ محمد إلياس، وهو شيخ مولانا محمد يوسف، ومحمد إنعام الحسن رحمهما الله، وهو يقرر مذهب أهل السنة والجماعة في النصوص المتشابهة، - التفويض والتأويل-، ولا ينقل إلا عن علماء أهل السنة الأشعرية المرضيين، المقبولين عند الأمة، كالبيهقي والبيضاوي، والباجي وابن العربي، وهم بدورهم يعتمدون كلام أئمة السلف الصالح، ويسلكون سبيلهم، والحمد لله رب العالمين.

وهنا أنقل بعض النصوص للعلامة المحدث الشيخ محمد إلياس البارة بنكوي رحمه الله، وكان مدرس الحديث الشريف، في المعهد الشرعي (كاشف العلوم) في مركز التبليغ في الهند

---

(١) أوجز المسالك، شرح موطأ مالك (٤/١٦٥-١٦٦).

من تعليقه على كتاب الأبواب المنتخبة من مشكاة المصابيح، للإمام المجدد محمد إلياس الكاندهلوي رحمه الله، كلها تؤكد صحة معتقد علماء التبليغ، وأنهم يسلكون مسلك اهل السنة والجماعة في النصوص المتشابهة، ولا يخرجون عن قوليهم فيها قِيد أنملة، فإما التفويض، وإما التأويل بشروطه:

١. قال رحمه الله في تعريف الإيمان، حديث رقم (١) صفحة (٢): وهو التصديق الذي معه أمن وطمأنينة لغةً، وفي الشرع: **تصديق القلب بما جاء من عند الرب،** فكأن المؤمن يجعل به نفسه آمنة من العذاب في الدارين، أو من التكذيب والمخالفة. نقلاً عن المرقاة.

قلت: وهو عين تعريف أهل السنة الأشاعرة للإيمان، وهو تعريف الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم حينما سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان، فلم يزد على التصديق، وأما العمل، فهو شرط كمال، كما ذكر ذلك الحافظُ ابن حجر في الفتح، وغيرُه.

٢. قال رحمه الله في معنى القضاء، في حديث رقم (١) صفحة (٣): قال القاضي عياض: **القضاء: هو الإرادة الأزلية، والعناية الإلهية، المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص، والقدر تعلق تلك الإرادة بالأشياء في أوقاتها**. نقلاً عن المرقاة والطيبي.

قلت: وهو عين مذهب أهل السنة الأشاعرة في معنى القضاء والقدر.

٣. قال رحمه الله في إثبات وحدانية الله عز وجل في أفعاله، وأنه خالق أفعال العباد، في حديث رقم (٨٠) صفحة (٣٨)، في قوله صلى الله عليه وسلم: «**كل شيء بقدر حتى العجز والكيس**». قال: يعني الكيس والقوة، والبلادة والعجز، من قَدَر الله، فهو ردٌّ على من يثبت القدرة لغير الله مطلقاً،.. فمعنى الحديث يقتضي الغاية؛ لأنه أراد بذلك أن اكتساب العباد وأفعالهم كلها بتقدير خالقها، حتى الكيس الذي يوصل صاحبه إلى البُغية، والعجز الذي يتأخر به عن ذلك البُغية. نقلاً عن الطيبي.

قلت: وهو عين مذهب أهل السنة الأشاعرة والماتريدية، في كون الخالق لأفعال العباد هو الله عز وجل وحده، وإنما يكون من العبد الكسبُ فحسبُ.

٤. قال رحمه الله في حديث رقم (٩١) صفحة (٤٤)، في قوله صلى الله عليه وسلم: «**حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**». قال: أصل الحجاب في اللغة المنع والستر، وحقيقة الحجاب إنما تكون للأجسام المحدودة، **والله تعالى منزه عن الجسم والحد**،.. والمراد بالوجه الذات. نقلاً عن النووي.

٥. قال رحمه الله في حديث رقم (٩٢) صفحة (٤٥)، في قوله صلى الله عليه وسلم: «**يد الله ملأى**». قال: أي نعمة الله غزيرة. نقلاً عن التعليق الصبيح.

٦. قال رحمه الله في حديث رقم (٩٥) صفحة (٤٦)، في قوله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه خلقت**». قال: بقدرته وقوته، قال الطيبي: يُنسب الخير إلى اليمين، ففيه: تنبيه على تخصيص آدم بالكرامة، وقيل: بيد بعض ملائكته وأسند إليه تعالى؛ للتشريف، أو لأنه الآمر والمتصرف.

٧. قال رحمه الله في حديث رقم (٢١٢٩) صفحة (١٣٣)، في قوله صلى الله عليه وسلم: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ**». قال: قال المازري ومن تبعه: محبة الله لعباده إرادة ثوابهم وتنعيمهم، **وهو مقدَّس عن الْمَيْل**. نقلاً عن فتح الباري.

٨. قال رحمه الله في حديث رقم (٢٢٦٦) صفحة (١٨٠)، في قوله صلى الله عليه وسلم: «**كُنتُ سَمعَهُ الذِي يَسمَعُ بِهِ**»، قال: اتفق العلماء ممن يعتد بقوله، على أن هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأييده وإعانته، حتى كأنه سبحانه يُنزِلُ نفسَه عن عبده منزلة الآلات التي يستعين بها، ولهذا وقع في رواية: «**فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي**». نقلاً عن حاشية البخاري.

٩. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث رقم (٢٢٦٧) صفحة (١٨٠)، في قوله ﷺ: «**كيف لو رأوني**»، قال: استدل بعض الأشاعرة على المعتزلة، أن الله تعالى يجوز أن يرى. نقلاً عن فتح الباري.

١٠. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث رقم (٣٨٠٧) صفحة (١٨٠)، في قوله ﷺ: «**يضحك الله تعالى**»، قال: قال القاضي: الضحك هنا، استعارة في حق الله تعالى؛ لأنه **لا يجوز عليه** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **الضحكُ المعروف في حقنا؛ لأنه إنما يصح من الأجسام، وممن يجوز عليه تغير الحالات، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك**، وإنما المراد به الرضا بفعلهما، والثواب عليه، وحمد فعلهما. نقلاً عن النووي.

١١. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث رقم (٤٨٥٩) صفحة (٣٦٨)، في قوله ﷺ: «**واهتز له العرش**»، قال: اهتزاز العرش عبارة عن وقوع أمر عظيم، وداهية دهياء؛ لأن فيه رضى لما فيه سخط الله وغضبه. نقلاً عن الطيبي.

١٢. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث رقم (٤٩١٩) صفحة (٣٩٠)، في قوله ﷺ: «**قامت الرحم، فأخذت بحقوي الرحمن**»، قال: قال النووي: الرحم التي توصل وتقطع، إنما هي معنى من المعاني، والمعاني لا يتأتى منها القيام ولا الكلام، فيكون المراد تعظيم شأنها، وفضيلة واصلها، وعظم إثم قاطعها. نقلاً عن الطيبي. ثم قال: في معنى «**بحقوي الرحمن**»، أي بكَتِفي رحمته العامة والخاصة،.. والمراد به والله أعلم: **الاستعارة عن الاستغاثة والاستعانة**. نقلاً عن المرقاة.

١٣. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث رقم (٤٩٩٦) صفحة (٤١٥)، في قوله ﷺ: «**وَمَن سَرَّ اللهَ أَدخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ**»، قال: مسرة الله تعالى مجازٌ عن رضاه، وإيصال الخير إلى المرضي عنه، وتمثيل، شبَّه معاملة الله تعالى معه، بمعاملة من يسره بوصول ما يحبه إليه. نقلاً عن الطيبي.

١٤. قال رحمه الله في حديث رقم (٥٠٠٥) صفحة (٤١٨)، في قوله ﷺ: «**إن الله إذا أحب عبداً، دعا جبريل**»، قال: قال العلماء: محبة الله سبحانه وتعالى لعبده، هي إرادته الخير له، وهدايته، وإنعامه عليه ورحمته، وبغضه: إرادة عقابه، أو شقاوته ونحوه. نقلاً عن النووي.

١٥. قال رحمه الله في حديث رقم (٥٤٧٠) صفحة (٥٨٠)، في قوله ﷺ: «**إن الله لا يخفى عليكم، إن الله تعالى ليس بأعور**»، قال: أي قد عرفتموه بصفات الكمال وآمنتم به.. ومفهومه لا يعتبر به، فإن المراد به نفي النقص والعيب، لا إثبات الجارحة بصفة الكمال. نقلاً عن المرقاة.

١٦. قال رحمه الله في حديث رقم (٥٥٢٤) صفحة (٦١٠)، في قول ابن مسعود رضي الله عنه، جاء حبر من اليهود إلى النبي ﷺ، فقال: **يا محمد، إن الله يمسك السماوات يوم القيامة على إصبع**.. الحديث. قال: **هو مما يُفَوَّضُ علمُهُ إلى الله تعالى، أو يُؤَوَّلُ**، بأنه بيان استحقار العالم عند قدرته، كقولك: بخنصري تحصيل هذا الأمر. نقلاً عن حاشية البخاري.

١٧. قال رحمه الله في باب رؤية الله تعالى، حديث رقم (٥٦٥٥) صفحة (٦٦٨-٦٦٩)، في قوله ﷺ: «**إِنَّكُم سَتَرَونَ رَبَّكُم عِيَاناً**»، قال: اعلم أن مذهب أهل السنة بأجمعهم، أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلاً، وأجمعوا أيضاً على وقوعها في الآخرة، أي نقلاً، وأن المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين.. وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فمن بعدهم من الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين،.. وأما رؤية الله تعالى في الدنيا فقد قدمنا أنها ممكنة، ولكن الجمهور من المتكلمين وغيرهم، أنها لا تقع في الدنيا، وحكى الإمام أبو القاسم القشيري في رسالته المعروفة، عن الإمام أبي بكر بن فورك، أنه حكى فيها قولين **للإمام أبي الحسن الأشعري، أحدهما**: وقوعها، **والثاني**: لا تقع. **ثم مذهب أهل الحق أن الرؤية قوة يجعلها الله في خلقه، ولا يشترط فيها اتصال الأشعة، ولا مقابلة المرئي، ولا غير ذلك**،.. وقد قرر **أئمتنا المتكلمون** ذلك بالدلائل الجلية، **ولا**

يلزم من رؤية الله تعالى إثبات جهته، تعالى عن ذلك بل يراه المؤمنون لا في جهته كما يعلمونه لا في جهته. نقلاً عن المرقاة. عن النووي.

١٨. قال رحمه الله في حديث رقم (٥٧٠٠) صفحة (٦٨٨)، في قوله صلى الله عليه وسلم: «**إنَّ رَحمَتِي سَبَقَت غَضَبِي**»، قال: **المراد من الغضب لازمُه**، وهو إرادة إيصال العذاب إلى من يقع عليه الغضب، والسبقُ والغلبةُ باعتبار التعلق: أي تعلقُ الرحمة غالبٌ سابقٌ على تعلق الغضب.. قال النووي: **غضب الله تعالى ورضاه يرجعان إلى إثابة المطيع وعقاب العاصي**. نقلاً عن الطيبي وحاشية البخاري.

١٩. قال رحمه الله في حديث رقم (٥٧٢٥) صفحة (٧٠٠)، في قوله صلى الله عليه وسلم: «**كان في عماء تحته هواء، وما فوقة هواء**»، قال الترمذي: قال يزيد بن هارون: العماء: أي ليس معه شيءٌ. قال القاضي: المراد بالعماء ما لا تقبله الأوهام، ولا تدركه العقول والأفهام، عَبَّر عن عدم المكان بما لا يدرك، ولا يتوهم، وعن عدم ما يحويه ويحيط به بالهواء؛ فإنه يطلق ويراد به الخلاء الذي هو عبارة عن عدم الجسم؛ ليكون أقرب إلى فهم السامع.. وفيه إيماء إلى كلام بعض العارفين في هذا الشأن، «**وكان الله ولم يكن معه شيء، والآن هو على ما عليه كان**». نقلاً عن المرقاة.

٢٠. قال رحمه الله في حديث رقم (٥٧٣٦) صفحة (٧٠٤)، تعليقاً على قول الإمام الترمذي: «**وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان**»، قال: المعنى أنه سبحانه وتعالى محيط بعلمه وقدرته على سفليات ملكه، كما في علويات ملكوته؛ دفعاً لِمَا عسى أن يختلج في وهم مَنْ لا فهمَ له، أَنَّ له اختصاصاً بِالعُلُوِّ دون أسفل، فالمقصود بيان إحاطة علمه وقدرته وسلطانه، وظهور آثار صفات أفعاله وجلاله، في العلويات والسفليات. نقلاً عن التعليق الصبيح.

٢١. قال رحمه الله في حديث رقم (٥٧٢٥) صفحة (٧٠٠)، في قوله صلى الله عليه وسلم: «**لقد عجب الله من فلان وفلانة**»، قال: قال القاضي: العجب من الله، رضاه ذلك الشيء. نقلاً عن النووي.

قلت: فتبين يقيناً وقطعاً مما سبق من النقولات، أن علماء التبليغ يسيرون في جميع أبواب العقائد، الإلهيات، والنبوات، والسمعيات، على عقيدة أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية، ولا يخالفونها قِيد شعرة، ولا ينقلون العقيدة إلا عن أكابر أئمة أهل السنة والجماعة، من المحدثين والمفسرين والمتكلمين، وأنهم في أبواب الصفات كذلك، ينزهون الله تعالى عن جميع معاني الحدوث والافتقار، من الحدود والأعضاء، والجسمية والتحيز، والجهة والمكان، وقيام الحوادث بذاته العلية. ولله الحمد على الهداية لهذه العقيدة الصافية النقية.

** ** **

المبحث الثاني: مذاهب أهل السنة في أصول الدين [العقائد]

من المعلوم أنّ المصيب في أصول الدين [العقائد] واحدٌ، والاختلاف في أصول الدين لا يجوز، بعكس الاختلاف في الفروع والأحكام؛ لأنها مبنية في معظمها على الظن، أمّا أصول الدين، والعقائد، فيجب أنْ تُبنى على اليقين.

والفِرقة التي على الحقّ، من جملة الفرق التي تنتسب إلى الإسلام، هم أهل السنة والجماعة؛ لأنها هي التي تحقق فيها قول النبي ﷺ: «**هم من كان على ما أنا عليه وأصحابي**»(١)، وأهل السنة والجماعة في العقائد هم السواد الأعظم، من أتباع المذاهب الفقهية الأربعة، وهم في تقرير مسائل الاعتقاد ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب السَّادة الحنفية، ويُسمى بالمذهب الْمَاتُريدي، نسبة لإمام الهدى، أبي المنصور الماتُريدي الحنفي، رحمه الله(٢).

---

(١) رواه الترمذي في سننه (٢٦٤١) وحسَّنه، والطبراني في الكبير (٦٢)، والأوسط (٧٨٤٠) ٢٣٣، والحاكم في المستدرك (٤٤٤) وصحَّحه الحافظ السخاوي.

(٢) هو أبو منصور، محمد بن محمد بن محمود، الماتريدي السمرقندي الأنصاري الحنفي المتكلم، والأنصاري: نسبة إلى الصحابي أبي أيوب الانصاري، كان إمامًا جليلاً مناضلاً عن الدّين، موطِّدًا لعقائد أهل السنة، قطع المعتزلة وذوي البدع في مناظراتهم، وخَصَمَهم في محاورتهم حتى أسكتهم. أطلق عليه أصحابه وتلاميذه، والذين ترجموا له لقب: إمام الهدى وإمام المتكلمين، ومصحح عقائد المسلمين ورئيس أهل السنة والجماعة، ومَهديّ هذه الأمة، وناصر السنة، وقامع البدعة، ومُحي الشريعة، وموطّن عقائد المسلمين. تفقه على: أحمد الجوزجاني، عن أبي سليمان الجوزجاني ٢١١هـ عن محمد بن الحسن الشيباني ١٨٩هـ، له: كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب تأويلات القران، وله تصانيف شتى. انظر ترجمته في: الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات اللكنوي، ص١٩٥، وتاج التراجم في طبقات الحنفية، لابن قطلوبغا، ص (٢٤٩) رقم الترجمة (٢١٧).

المذهب الثاني: مذهب السَّادة المالكية والشافعية وبعض الحنابلة، المسمى بالْمذهب الأشعري، نسبةً إلى الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله[١]، الذي شملَته البشارة النَّبويَّة الشريفة به، فيما ثبت عن عياضٍ الأشعريِّ رضي الله عنه، قال: لَمَّا نزلت هذه الآية: **﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]**، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**هم قَومُ هذا، يعني أبا مُوسى الأشعريَّ**»[٢].

قَالَ الإمام الْبَيْهَقِيُّ رحمه الله عقيب هذا الحديث: «وذلك لِما وجد فيه من الفضيلة الجليلة، والمرتبة الشريفة للإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه، فهو من قوم أبي موسى وأولاده الذين أوتوا العلم ورزقوا الفهم، مخصوصاً من بينهم بتقوية السنة وقمع البدعة، بإظهار الحجة ورد الشبهة، والأشبه أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل قوم أبي موسى من قوم يحبهم الله ويحبونه لما علم من صحة دينهم، وعرف من قوة يقينهم، فمن نحا في علم الأصول نحوهم

---

(١) هو إمام أهل السنة والجماعة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر، إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بُردَةَ عامر ابن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي موسى الأشعري، ولد رحمه الله سنة ٢٦٠هـ بالبصرة، وتوفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ رحمه الله تعالى. كان شيخ طريقة أهل السنة والجماعة، وإمام المتكلمين، حافظ على عقيدة السلف واضحة ونقية، وتبعه جماهير العلماء على مر العصور إلى يومنا هذا، تبع أول أمره مذهب الجبّائي المعتزلي، واستمر على الاعتزال فترة طويلة، وبرع فيه حتى صار للمعتزلة إماماً، وعلى خصومهم حساماً، فلما أراد الله نصر دينه، وتأييد سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، بَصَّره ببطلان مذهب الاعتزال، فخرج إلى الجامع، وصعد المنبر وتبرأ من مذهب الاعتزال، معلناً رجوعه لمذهب السلف الصالح. قال الفقيه أبو بكر الصَّيرَفي: **كانت المعتزلة قد رفعوا رءوسهم، حتى نشأ الأشعري، فحجزهم في أقماع السَّماسم**. وقد استفاد من الأشعري خلق كثير من أكابر العلماء، وفحول الأئمة، فتأدبوا بآدابه، وسلكوا مسلكه في الأصول، واتبعوا طريقته في الذب عن الدين، ونصرة أهل السنة، قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: **كنت في جنب الشيخ أبي الحسن الباهلي (تلميذ الإمام الأشعري) كقطرة في جنب بحر، وسمعت الباهلي يقول: كنت في جنب الأشعري كقطرة في جنب البحر**. ينظر ترجمته: طبقات الشافعية للسبكي، (٢٤٥/٢)، وتبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري، للحافظ ابن عساكر.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٢٦١) والطبراني في الكبير (١٠١٦) وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

وتبع في نفى التشبيه مع ملازمة الكتاب والسنة قولهم، جُعل من جملتهم، وعُدَّ من حسابهم بمشيئة الله وإذنه، أعاننا الله تعالى على ذلك بمنه، وختم لنا بالسعادة والشهادة بجوده»(١).

المذهب الثالث: مذهب السَّادة فضلاء الحنابلة، نسبة للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

قلت: وجمهور علماء المسلمين على مر التاريخ الإسلامي، هم من الأشاعرة والماتُريدية، حتى لا تكاد تجد أحداً من أهل العلم، من المفسرين والمحدثين والفقهاء والأصوليين والمتكلمين، وأهل اللغة والتاريخ، والمؤرخين والقادة والمصلحين، وغيرهم إلا وهم أشاعرة، أو ماتُريدية، أو من فضلاء الحنابلة، كما سيأتي.

قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله: «**وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة، ولله الحمد، في العقائد يدٌ واحدةٌ، كلهم على رأي أهل السنة والجماعة، يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنة والجماعة، أبي الحسن الأشعري، لا يحيد عنها إلا رَعاع من الحنفية والشافعية، لحقوا بأهل الاعتزال، ورَعاع من الحنابلة، لحقوا بأهل التجسيم، وبرّأ الله المالكية؛ فلم نر مالكياً إلّا أشعري العقيدة**»(٢).

وقال رحمه الله أيضاً: «اعلم أن أبا الحسن لم يبدع رأيا ولم ينش مذهباً، وإنما هو مقرر لمذاهب السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقاً، وتمسك به وأقام الحجج والبراهين عليه، فصار المقتدى به في ذلك السالك سبيله في الدلائل يسمى أشعرياً.. ولقد قلت مرة للشيخ الإمام رحمه الله: أنا أعجب من الحافظ ابن عساكر في عَدِّه طوائف من أتباع الشيخ، ولم يذكر إلا نزراً يسيراً وعددا قليلاً، ولو وفّى الاستيعاب حقه لاستوعب غالب علماء المذاهب الأربعة؛

---

(١) تبيين كذب المفتري، فيما نسب للأشعري، للحافظ ابن عساكر الدمشقي، ص (٥٠).

(٢) ينظر: معيد النعم ومبيد النقم ص (٧٥).

فإنهم برأي أبي الحسن يدينون الله تعالى، فقال إنما ذكر من اشتهر بالمناضلة عن أبي الحسن، وإلا فالأمر على ما ذكرت من أن غالب علماء المذاهب معه.

وقد ذكر الشيخ شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدته اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب، وشيخ الحنفية جمال الدين الحصيري»(١).

وقال الإمام الحافظ ابن عساكر الدمشقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأكثر العلماء في جميع الأقطار عليه - يعني مذهب الأشعري - وأئمة الأمصار في سائر الأعصار يدعون إليه، وهل من الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية، إلا موافق له، أو منتسب إليه، أو راضٍ بحميد سعيه في دين الله، أو مثنٍ بكثرة العلم عليه» (٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: «فإنهم بحمد الله ليسوا معتزلة، ولا نفاة لصفات الله معطلة، لكنهم يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات، ويصفونه بما اتصف به **في محكم الآيات**، وبما وصفه به نبيه ﷺ في صحيح الروايات، وينزهونه عن سمات النقص والآفات، فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة، ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة، فحينئذ يسلكون طريق التأويل، ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل، ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه خوفاً من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه، فإذا أمنوا من ذلك، رأوا أن السكوت أسلم، وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم.. فأما إذا تكدر صفاء عقده، بكدورة التكييف والتمثيل، فلا بد من تصفية قلبه من الكدر، بمصفاة التَّأويل، وترويق ذهنه براووق الدَّليل؛ لتسلم عقيدته من التَّشبيه والتعطيل»(٣).

---

(١) طبقات الشافعية، (٣/٣٦٥) باختصار يسير.

(٢) تبيين كذب المفتري، ص (٤١٠).

(٣) تبيين كذب المفتري، فيما نسب إلى الإمام الأشعري، ص (٣٨٨).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: «ولسنا نُسَلِّم أن أبا الحسن اخترع مذهباً خامساً، وإنما أقام من مذاهب أهل السنة ما صار عند المبتدعة دارساً، وأوضح من أقوال من تقدمه من الأربعة وغيرهم ما غدا ملتبساً، وجدد من معالم الشريعة ما أصبح بتكذيب من اعتدى منطمساً، ولسنا ننتسب بمذهبنا في التوحيد إليه على معنى أنا نقلده فيه ونعتمد عليه، ولكنا نوافقه على ما صار إليه من التوحيد؛ لقيام الأدلة على صحته لا لمجرد التقليد، **وإنما ينتسب منا من انتسب إلى مذهبه؛ ليتميز عن المبتدعة، الذين لا يقولون به، من أصناف المعتزلة، والجهمية، والكرامية، والمشبهة، والسالمية**، وغيرهم من سائر طوائف المبتدعة، وأصحاب المقالات الفاسدة المخترعة؛ لأن الأشعريَّ هو الذي انتدب للرد عليهم، حتى قمعهم، وأظهر لمن لا يعرف البدع بدعَهم، ولسنا نرى الأئمة الأربعة الذين عنيتم في أصول الدين مختلفين، بل نراهم في القول بتوحيد الله وتنزيهه في ذاته مؤتلفين، وعلى نفي التشبيه عن القديم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مجتمعين، **والأشعريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في الأصول على منهاجهم أجمعين**، فما على من انتسب إليه على هذا الوجه جناح، ولا يرجى لمن تبرأ من عقيدته الصحيحة فلاح، فإن عددتم القول بالتنزيه وترك التشبيه تمشعراً، فالموحدون بأسرهم أشعرية، ولا يضر عصابةً انتمت إلى موحدٍ مجردُ التشنيع عليها بما هي منه بَرِيّة»[1].

فانظر - رحمك الله - كيف جعل الانتساب إلى الإمام الأشعري، تميزاً عن أهل البدع والأهواء، وأنه هو ومن انتسب إليه، على اعتقاد السلف الصالح، من الأئمة الأربعة وغيرهم.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: «وهم - يعني الأشاعرة - المتمسكون بالكتاب والسنة، التاركون للأسباب الجالبة للفتنة، الصابرون على دينهم عند الابتلاء والمحنة، الظاهرون على عدوهم مع اطراح الانتصار والإحنة، لا يتركون التمسك بالقرآن والحجج الأثرية، ولا يسلكون في المعقولات مسالك المعطلة القدرية، لكنهم يجمعون في مسائل الأصول بين الأدلة السمعية وبراهين العقول، ويتجنبون إفراط المعتزلة ويتنكبون طرق المعطلة، ويَطَّرِحون تفريط المجسمة

---

(١) تبيين كذب المفتري، فيما نسب إلى الإمام الأشعري، ص ٣٥٩.

المشبهة، ويفضحون بالبراهين عقائد الفرق المموهة، وينكرون مذاهب الجهمية وينفرون عن الكرامية والسالمية، ويبطلون مقالات القدرية، ويرذلون شُبَهَ الجبرية... فمذهبهم أوسط المذاهب، ومشربهم أعذب المشارب، ومنصبهم أكرم المناصب، ورتبتهم أعظم المراتب؛ فلا يؤثر فيهم قدح قادح، ولا يظهر فيهم جرح جارح»(١).

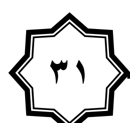
وقال الإمام المرتضى الزَّبيدي رحمه الله: «وليعلم أنّ كلاً من الإمامين أبي الحسن وأبي منصور رضي الله عنهما وجزاهما عن الإسلام خيراً، لم يبدعا من عندهما رأياً، ولم يشتقا مذهباً، إنما هما مُقرِّران لمذاهب السلف، مناضلان عما كانت عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وناظَرَ كلٌّ منهما ذوي البدع والضلالات، حتى انقطعوا وولوا منهزمين»(٢).

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي رحمه الله في حق إمام أهل السنة، أَبِي الْحسن الْأَشْعَرِيّ رضي الله عنه: «وقد ملأ الدنيا كتبه، وما رزق أحد من الْمتكلمين من التَّبع – يعني الأتباع – ما قد رزق؛ لأنَّ جميع أهل الحديث، وكل من لم يَتَمَعزلْ من أهل الرَّأْي، على مذْهبه، ومن تلامذته الْمشهورين: أبو الحسن الباهلي، وَأبو عبد الله بن مجاهد، وهما اللَّذان أثمرا تلامذة، هم إِلى اليوم شموس الزَّمَان، وأئمة العصر»(٣).

وقال الإمام أبو إسحق الشيرازي رحمه الله: «وأبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة، وعامة أصحاب الشافعي على مذهبه، ومذهبُهُ مذهبُ أهل الحقِّ»(٤).

وقال سلطان العلماء، العز بن عبد السلام رحمه الله: «واعتقاد الأشعري رحمه الله، مشتملٌ على ما دلت عليه أسماء الله التسعة والتسعون، التي سمى بها نفسه في كتابه، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأسماؤه مندرجة في أربع كلمات، هن الباقيات الصالحات:

(١) تبيين كذب المفتري، ص ٣٩٧.
(٢) إتحاف السادة المتقين (٧/٢).
(٣) أصول الدين، ص (٣٠٩).
(٤) طبقات الشافعية (٣٧٦/٣).



الكلمة الأولى: [**سبحان الله**]: ومعناها في كلام العرب التنزيه والسلب، فهي مشتملة على سلب النقص والعيب عن ذات الله وصفاته، فما كان من أسمائه سلباً، فهو مندرج تحت هذه الكلمة، كـ[**القدوس**]: وهو الطاهر من كل عيب، و[**السلام**]: وهو الذي سلم من كل آفة.

الكلمة الثانية: [**الحمد لله**]: وهي مشتملة على إثبات ضروب الكمال لذاته وصفاته، فما كان من أسمائه متضمناً للإثبات: كـ[**العليم**]، و[**القدير**]، و[**السميع**] و[**البصير**]، فهو مندرج تحت الكلمة الثانية؛ فقد نفينا بقولنا: **سبحان الله**، كل عيب عقلناه، وكل نقص فهمناه، وأثبتنا بـ **الحمد لله**، كل كمالٍ عرفناه، وكل جلال أدركناه.

الكلمة الثالثة: [**الله أكبر**]: بمعنى أنه أجل مما نفيناه وأثبتناه، وذلك معنى قوله ﷺ: «**لا أحصي ثناء عليك أنت، كما أثنيت على نفسك**". فما كان متضمناً لمدح، فوق ما عرفناه وأدركناه، كـ[**الأعلى**]، و[**المتعالي**]، فهو مندرج تحت قولنا: [**الله أكبر**].

الكلمة الرابعة: [**لا إله إلا الله**]، فإذا كان في الوجود من هذا شأنه، نفينا أن يكون في الوجود من يشاكله، أو يناظره، فإن الألوهية ترجع إلى استحقاق العبودية، ولا يستحق العبودية إلا من اتصف بجميع ما ذكرناه، فما كان من أسمائه متضمناً للجميع على الإجمال كـ[**الواحد**]، و[**الأحد**]، و[**ذي الجلال والإكرام**]، فهو مندرج تحت قولنا: [**لا إله إلا الله**]. وإنما استحق العبودية لما وجب له من أوصاف الجلال، ونعوت الكمال الذي لا يصفه الواصفون ولا يعده العادون»[١].

وقال الإمام محيي الدين النووي رحمه الله، في ترجمة الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني: «وكان الأستاذ أحد الثلاثة، الذين اجتمعوا في عصر واحد، **على نصر مذهب الحديث والسنة، في المسائل الكلامية، القائمين بنصرة مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، وهم**

(١) ينظر: ملحة الاعتقاد، للعز بن عبد السلام، ص (١٣-٢٣).

الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني، والقاضي أبو بكر الباقلاني، والإمام أبو بكر بن فورك»[(١)].

وسئل الإمام ابن حجر الهيتمي عن الإمام أبي الحسن الأشعري، والباقلاني، وابن فورك، وإمام الحرمين، والباجي، وغيرهم ممن أخذ بمذهب الأشعري، فأجاب: «هم أَئِمَّة الدّين، وفحول عُلَمَاء الْمُسلمين؛ فَيجب الِاقْتِدَاء بهم؛ لقيامهم بنصرة الشَّرِيعَة، وإيضاح المشكلات، ورَّدِ شُبَه أهل الزيغ، وما يجب من الاعتقادات والديانات؛ لعلمهم بِاللَّه، وما يجب له، وما يستحيل عليه، وما يجوز في حقه، ولا يعرف الوصول إلا بعد معرفة الأصول.. والواجب الاعتراف بفضل أولئك الأئمة المذكورين في السؤال وسابقيهم، وأنهم من جملة المرادين بقوله ﷺ: "**يحمل هذا العلم من كلّ خلَف عدولُه، يَنفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المُبطلين، وتأويلَ الجاهلين**". فلا يعتقد ضلالتهم إِلَّا أَحمق جاهل، أَو مبتدع زائغ عن الحق، ولا يسبهم إِلَّا فاسق، فينبغِي تبصير الجاهل، وتأديب الفاسق، واستتابة المبتدع»[(٢)].

وقال الأستاذ أبو الحسن الندوي رحمه الله: «وقد سار الأشعري في طريقه مجاهداً مناضلاً منتجاً، لا يعبأ بما يقال فيه، مؤمناً بأنه هو الطريق الذي ينفع الدين في عصره، ويردُّ إلى الشريعة مهابتها وكرامتها، ويحرس للناشئة دينها وعقيدتها، حتى استطاع بعمله المتواصل، وشخصيته القوية، وعقله الكبير، وإخلاصه النادر، أن يَردَّ سيلَ الاعتزال والتفلسف الجارف، الذي كان يتهدد الدين، ويُثَبِّت كثيراً من الذين تزلزلت أقدامهم، واضطربت عقولهم وعقائدهم، وأن يوجد في أهل السنة ثقةً جديدةً بعقيدتهم» [(٣)].

قلت: أما الفروع العقدية، وهي ما سوى هذين القسمين، مثل جزئيات العقيدة، ونمثل لها هنا بما حدث بين الصحابة رضي الله عنهم من اختلاف في رؤية النبي ﷺ ربَّه، ليلة المعراج، وغير ذلك من المسائل الجزئية الغيبية، ويلحق بهذا النوع من الاختلاف المشروع

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١٧٠/٢).

(٢) الفتاوى الحديثية ص (١٤٥-١٤٦).

(٣) رجال الفكر والدعوة، ص ١٣٣.

الذي حدث بين سلف الأمة، الاختلافُ في تفويض المتشابهات وتأويلها، فقد نقل العلماء عن السلف، أن جمهورهم كان على مذهب التفويض، وعن جماعات منهم، أنهم أخذوا بالتأويل، كابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من الصحابة، وأكابر التابعين وتابعيهم.

وعلى الجملة فإن الخلاف في هذا النوع من القضايا، لا يترتب عليه شيء قطعاً، إذ لم ينقل عن الصحابة، أو السلف عموماً، أنهم ضلَّلَ بعضهم بعضاً بسبب شيء من ذلك، خصوصاً وأن اختلافهم في مثل هذه القضايا مستفيضٌ مشهور، وما حدث بين طوائف أهل السنة، من اختلاف في بعض المسائل، ملحقٌ بهذا النوع من الاختلاف، فكله لا يستلزم تضليلاً ولا تبديعاً.

قال الإمام عبد القاهر البغدادي رحمه الله: «فأما الْفرْقَة الثَّالِثَة وَالسَّبْعُونَ: فَهِيَ أهل السّنة وَالْجَمَاعَة، من فريقى الرَّأْي والْحَدِيث، دون من يشترى لَهو الحَدِيث، وفقهاء هذَيْن الْفَرِيقَيْنِ وقراؤهم، ومحدثوهم ومتكلمو أهل الحَدِيث مِنْهُم، كلهم متفقون على مقَالَة وَاحِدَة، فِي تَوْحِيد الصَّانِع وَصِفَاته، وعدله وحكمته، وَفِي أسمائه وَصِفَاته، وفى أبواب النُّبُوَّة والإمامة، وفى أحكام العقبى، وفى سَائِر أصول الدّين، وانما يَخْتَلِفُونَ فِي الْحَلَال وَالْحَرَام من فروع الاحكام، وَلَيْسَ بَينهم فِيمَا اخْتلفُوا فِيهِ مِنْهَا تضليل وَلَا تفسيق، وهم الْفرْقَة النَّاجِية.. وَقد دخل فِي هَذِه الْجُمْلَة، جُمْهُور الامة وسوادها الْأَعْظَم، من أصحاب مَالك، وَالشَّافِعِيّ، وأبى حنيفَة، والأوزاعي، والثوري، وَأهل الظَّاهِر»[(١)].

وقال العلامة ملا علي القاري رحمه الله: «**وما وقع من الخلاف بين الماتريدية والأشعرية في مسائل، فهي ترجع إلى الفروع في الحقيقة، فإنها ظنياتٌ، فلم تكن من الاعتقادات المبنية على اليقينيات، بل قال بعض المحققين: إن الخُلْفَ بينهما في الكل لفظي**»[(٢)].

---

(١) الفَرْق بين الفِرَق، ص (١٩).

(٢) مرقاة المفاتيح (١/ ٢٠٦).

المبحث الثالث: الاستدلال على أن أهل السنة والجماعة هم السادة الأشاعرة والماتريدية وفضلاء الحنابلة وأهلِ الحديث

في هذا المبحث سنعرض بعض الأدلة والبراهين، على أنّ أهل السنة والجماعة هم: الأشاعرة والماتريدية وفضلاء الحنابلة وأهل الحديث، وأنّ هذا اللقب قد أطلق في التاريخ الإسلامي عليهم جميعاً.

الدليل الأول: اتفاقهم على عقيدة الإمام الطحاوي التي أجمعت الأمة على قبولها

اتفقت كلمة علماء أهل السنة والجماعة، على صحة ما في العقيدة الطحاوية للإمام أبي جعفر الطحاوي، ورضُوها عقيدةً لأهل السنة، فهي عقيدةٌ ثابتةٌ، مرضيةٌ عن السلف الصالح وأئمتهم، وهي عقيدة منقولة عن بعض أئمة السلف، وهم التابعي الجليل الإمام أبو حنيفة النعمان، وصاحباه أبو يوسف يعقوب الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنهم.

وبعد المقارنة بين كتب العقائد عند الماتُريدية، وبين ما في العقيدة الطحاوية، لا تكاد تجد خلافاً بينهما أبداً، ولا حتى خلافاً لفظياً؛ لأنّ الإمامين - الطحاوي والماتريدي - ينقلان عقيدةً واحدةً، وهي عقيدة الإمام أبي حنيفة رحمه الله، والمجتهدين من أتباعه.

لذلك اعتنى السادة الماتريدية على مرِّ الزمان، بشرح العقيدة الطحاوية؛ لأنّ ما فيها لا يخالف ما عندهم من عقيدة الإمام الماتُريدي، حتى أضحت الطحاوية من المتون المعتمدة عند الماتريدية، فأقبلوا عليها شرحاً وتدريساً[1].

---

(١) من أشهر شروح الطحاوية: النور الامع والبرهان الساطع لنجم الدين الناصري، وشرح العقيدة الطحاوية لمقبل الصرغمتشي، وشرح القاضي إسماعيل بن إبراهيم الشيباني، والقلائد في شرح العقائد لمحمود القونوي، وشرح عمر بن اسحاق الغزنوي، ومحمود القسطنطيني، وهبة الدين التركستاني، ونور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي لحسن كافي الأقحصاري، وشرح عبد الغني الغنيمي الميداني.

وأما الأشاعرة، فإنهم يتفقون في جميع الأصول، مع عقيدة الماتريدية، والعقيدة الطحاوية، ولا يخالفونهم إلا في بعضٍ المسائل الاجتهادية، التي لا نصّ فيها، وهي من فروع العقيدة، لا في الأصول، وأكثرها يُعدَّ من الخلاف اللفظي.

وقال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله: «**وبالجملة، عقيدة الأشعرية هي ما تضمّنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي، التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول، ورضُوها عقيدةً**»[1].

فإذا كان المنصف يعتقد بصحة ما في العقيدة الطحاوية، ويعُدها من عقيدة السلف المقبولة، فاللازم عليه قبول عقيدة الأشاعرة والماتريدية، الذين لا يخالفون ما في الطحاوية، ويُقرّ بأنهم جميعاً من أهل السنة والجماعة[2].

** ** **

(١) ينظر: معيد النعم ومبيد النقم، ص (٧٥).
(٢) ينظر: مقدمة كتاب أسس العقيدة الإسلامية، د. محمد النجار، ص (١٨-١٩).

الدليل الثاني: أنّ عامة علماء المسلمين في المشرق والمغرب، وعلى مرّ التاريخ، ينتسبون للأشاعرة والماتريدية، وهم الذين نقلوا الدينَ للأمة.

قال الأستاذ أبو الحسن الندوي رحمه الله منوهاً بذكر أهل السنة الأشاعرة: «خضع لعلمهم ونفوذهم العالم الإسلامي، من أقصاه إلى أقصاه، وبفضلهم انتقلت قيادة العالم الإسلامي الفكرية، وتوجيهه، من المعتزلة إلى أهل السنة»(١).

فالسواد الأعظم من المسلمين في كل وقت وحين، من السادة الأشاعرة والماتريدية، وفضلاء الحنابلة، الذين أقامهم الله تعالى لحمل هذا الدين، فصانوه من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، حتى وصل للمسلمين صافياً نقياً، محفوظاً عن التغيير والتبديل، فنذكر بعضاً منهم على سبيل الإيجاز:

أولا: من أهل التفسير وعلوم القرآن

أبو منصور الْمَاتُرِيدي (ت ٣٣٣ هـ) صاحب تفسير تأويلات أهل السنة.

أبو الليث السمرقندي (ت ٣٧٣ هـ) صاحب تفسير بحر العلوم.

أبو إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) صاحب تفسير الكشف والبيان.

مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) صاحب تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية.

أبو الحسن الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) صاحب تفسير النكت والعيون.

أبو القاسم القشيري (ت ٤٦٥ هـ) صاحب تفسير لطائف الإشارات.

الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨ هـ) تفسير الوسيط في تفسير القرآن المجيد.

---

(١) رجال الفكر والدعوة في الإسلام، مختصراً، ص ١٣٧.

البغوي (ت ٥١٦ هـ) صاحب تفسير معالم التنزيل.

أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣ هـ) صاحب كتاب أحكام القرآن.

ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦ هـ) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

ابن الجوزي(ت ٥٩٧ هـ) صاحب تفسير زاد المسير في علم التفسير.

فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) صاحب تفسير مفاتيح الغيب.

ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠ هـ) تفسير مدارك التنزيل وحقائق التأويل.

علاء الدين الخازن (ت ٧٢٥ هـ) تفسير لباب التأويل في معاني التنزيل.

نظام الدين النيسابوري (ت ٧٢٨ هـ) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان.

ابن جزي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ) تفسير التسهيل لعلوم التنزيل.

أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ) صاحب تفسير البحر المحيط.

السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) صاحب البرهان في علوم القرآن.

ابن عرفة (ت ٨٠٣ هـ) صاحب تفسير ابن عرفة.

ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) إمام القراءات.

جلال الدين المحلي (ت ٨٦٤ هـ) صاحب تفسير الجلالين.

عبد الرحمن الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ) تفسير الجواهر الحسان في تفسير القرآن.

ابن عادل الحنبلي (ت ٨٨٠ هـ) صاحب تفسير اللباب في علوم الكتاب.

برهان الدين البقاعي (ت ٨٨٥ هـ) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور.

جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) صاحب الإتقان في علوم القرآن، والدر المنثور في التفسير بالمأثور.

أبو السعود أفندي (ت ٩٥١ هـ) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم.

الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧ هـ) صاحب تفسير السراج المنير.

إسماعيل حقي البروسوي (ت ١١٢٧هـ) تفسير روح البيان في تفسير القرآن.

أحمد بن عجيبة (ت ١٢٢٤ هـ) تفسير البحر المديد في تفسير القرآن المجيد.

محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ) مناهل العرفان في علوم القرآن.

ثانياً: من أكابر المحدثين وحفاظ الحديث

الإمام الحافظ ابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي (ت٣٧٠)، الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، أبو بكر بن فُورَك (ت٤٠٦هـ)، أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) أبو ذر الهروي (ت٤٣٤هـ)، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، القاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، أبو سعد السمعاني (ت٥٦٢ هـ)، الإمام الحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، أبو طاهر السلفي (ت٥٧٦هـ)، ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)، ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، زكي الدين المنذري (ت٦٥٦هـ)، العز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)، عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي (ت٦٧٥هـ)، محيي الدين النووي (ت٦٧٦هـ)، ابن المنير (ت٦٨٣هـ)، ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ)، بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، صلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ)، جمال الدين الزيلعي (ت٧٦٢هـ) شمس الدين الكرماني

(ت٧٨٦هـ) ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)، نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، ولي الدين العراقي (ت٨٢٦هـ)، محمد بن خليفة الأُبِّي (ت٨٢٧هـ)، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ)، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، شهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، الملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١ هـ)، ابن علان (ت١٠٥٧هـ)، البيقوني (ت نحو ١٠٨٠ هـ)، محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت١١٢٢ هـ) مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ). المحدث محمد زكريا الكاندهلوي (ت١٤٠٢هـ)، وغيرهم، الكثير الكثير.

ثالثاً: من أهل الفقه وأصوله

من الحنفية

الحكيم السمرقندي (ت٣٤٢هـ)، أبو اليسر البزدوي (ت٤٩٣هـ)، أبو المعين النسفي (ت٥٠٨هـ) نجم الدين عمر النسفي (ت ٥٣٧هـ) نور الدين الصابوني (ت٥٨٠هـ)، علاء الدين الكاساني (ت٥٨٧هـ)، برهان الدين المرغيناني (ت٥٩٣هـ)، ابن مودود الموصلي (ت٦٨٣ هـ)، برهان الدين النسفي (ت ٦٨٧ هـ)، شجاع الدين التركستاني (ت ٧٣٣ هـ)، أكمل الدين البابرتي (ت ٧٨٦ هـ)، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ) الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، علاء الدين البخاري (ت ٨٤١ هـ)، الكمال بن الهمام (ت ٨٦١ هـ)، ابن أمير حاج (ت٨٧٩ هـ)، ابن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ)، ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)، ابن نجيم (ت٩٧٠هـ)، أبو السعود أفندي (ت ٩٨٢ هـ)، الملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ)، الشرنبلالي (ت١٠٦٩هـ)، خير الدين الرملي (ت١٠٨١هـ)، كمال الدين البياضي (ت١٠٩٨هـ)، شاه ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ)، مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، محمد خليل المرادي (ت١٢٠٦هـ)، ابن عابدين (ت١٢٥٢هـ)، عبد الغني الميداني (ت ١٢٩٨ هـ)، عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤ هـ)،

رحمة الله الكيرواني (ت ١٣٠٨ هـ)، حسونة النواوي (ت ١٣٤٣ هـ)، أنور شاه الكشميري (ت ١٣٥٢ هـ) محمد مصطفى المراغي (ت ١٣٦٤ هـ) محمد زاهد الكوثري (ت١٣٧١هـ).

من المالكية

أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ)، أبو ذر الهروي (ت٤٣٤هـ)، ابن بطال (ت٤٤٩هـ)، ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، أبو بكر الطرطوشي (ت٥٢٠ هـ) ابن رشد الجد (ت ٥٢٠ هـ) المازري (ت٥٣٦هـ)، ابن برجان (ت٥٣٦ هـ)، ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢ هـ)، أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣ هـ)، القاضي عياض (ت٥٤٤ هـ) أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ)، ابن خمير السبتي (ت٦١٤هـ)، ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ)، ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢ هـ)، ابن بزيزة (ت٦٧٣هـ)، شهاب الدين القرافي (ت٦٨٤هـ)، ابن عطاء الله السكندري (ت٧٠٩هـ)، ابن جميل الربعي (ت ٧١٥ هـ)، علي ابن مخلوف (ت ٧١٨ هـ)، ابن آجروم (ت ٧٢٣ هـ)، ابن الحاج الفاسي (ت٧٣٧هـ)، ابن جزي الغرناطي (ت٧٤١هـ) خليل بن إسحاق الجندي (ت ٧٧٦ هـ) ابن بطوطة (ت٧٧٩هـ)، أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، ابن فرحون (ت ٧٩٩ هـ)، ابن عرفة (ت٨٠٣ هـ)، ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) أبو عثمان سعيد العقباني (ت٨١١هـ)، محمد بن خليفة الأبي (ت ٨٢٧هـ)، عبد الرحمن الثعالبي (ت ٨٧٦ هـ)، أحمد زروق (ت ٨٩٩ هـ)، أبو العباس الونشريسي (ت٩١٤ هـ)، عبد الرحمن الأخضري (ت ٩٥٣ هـ)، الحطاب (ت٩٥٤ هـ)، أحمد المقري التلمساني (ت١٠٤١ هـ)، إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١ هـ)، محمد ميارة (ت ١٠٧٢هـ)، عبد الباقي الزرقاني (ت ١٠٩٩ هـ)، الحسن اليوسي (ت١١٠٢هـ)، محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ)، شهاب الدين النفراوي (ت١١٢٦هـ)، علي الصعيدي العدوي (ت١١٨٩هـ)، أحمد الدردير (ت١٢٠١هـ)، أحمد ابن عجيبة (ت١٢٢٤هـ)، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، محمد الأمير الكبير (ت ١٢٣٢هـ)، أحمد بن محمد الصاوي (ت ١٢٤١ هـ)، إسماعيل التميمي

(ت١٢٤٨هـ)، محمد بن علي السنوسي (ت١٢٧٦هـ) محمد عليش (ت١٢٩٩هـ)، يوسف الدجوي (ت١٣٦٥ هـ)، محمد الحجوي الثعالبي (ت١٣٧٦هـ)، أحمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠ هـ)، محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ).

من الشافعية

ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ)، أبو سهل الصعلوكي (ت ٣٦٩ هـ)، ابن خفيف الشيرازي (ت٣٧١هـ)، أبو الحسين الملطي (ت٣٧٧هـ)، ابن فورك (ت ٤٠٦هـ)، أبو إسحاق الإسفراييني (ت ٤١٨ هـ)، أبو إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠ هـ)، أبو محمد الجويني، والد إمام الحرمين (ت٤٣٨هـ)، أبو القاسم الإسفراييني (ت٤٥٢ هـ)، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، أبو القاسم القشيري (ت٤٦٥هـ)، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، أبو إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، أبو سعيد المتولي النيسابوري (ت٤٧٨هـ)، إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ) أبو المحاسن الروياني (ت٥٠٢هـ)، أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥ هـ)، أبو بكر القفال الشاشي (ت ٥٠٧ هـ)، أبو القاسم الأنصاري (ت ٥١١ هـ)، أبو الفتح الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، أحمد الرفاعي (ت٥٧٨هـ) قطب الدين النيسابوري (ت٥٧٨هـ) ابن أبي عصرون (ت٥٨٥هـ)، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، أبو القاسم الرافعي (ت٦٢٣هـ)، زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، العز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)، محيي الدين النووي (ت٦٧٦هـ)، ناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، محب الدين الطبري (ت ٦٩٤ هـ)، ابن دقيق العيد (ت٧٠٢ هـ)، ابن الرفعة (ت٧١٠هـ)، ابن العطار (ت٧٢٤هـ)، كمال الدين بن الزملكاني (ت٧٢٧هـ)، بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ)، شهاب الدين بن جهبل (ت٧٣٣هـ)، شمس الدين الخسروشاهي (ت ٧٣٩ هـ)، تقي الدين السبكي (ت٧٥٦ هـ)، عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ)، صلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ)، بهاء الدين الإخميمي (ت٧٦٤هـ)، ابن النقيب (ت ٧٦٩ هـ)، تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ)، جمال الدين الإسنوي (ت٧٧٢ هـ)، محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني (ت ٧٨٠ هـ)، سراج الدين البلقيني

(ت٨٠٥هـ)، زين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، جلال الدين البلقيني (ت ٨٢٤ هـ)، ولي الدين العراقي (ت ٨٢٦ هـ)، تقي الدين الحصني (ت ٨٢٩ هـ)، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، ابن المقري (ت ٨٣٧ هـ)، ابن رسلان (ت ٨٤٤ هـ)، ابن شهبة (ت ٨٥١ هـ)، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، جلال الدين المحلي (ت٨٦٤هـ)، شرف الدين المناوي (ت٨٧١هـ)، ابن إمام الكاملية (ت ٨٧٤ هـ)، شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، الكمال بن أبي شريف (ت٩٠٦هـ) شيخ صلاح الدين الأيوبي. جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ)، جلال الدين الدَّوَّاني (ت ٩١٨ هـ) زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) عبد الوهاب الشعراني (ت٩٧٣هـ)، ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، الخطيب الشربيني (ت٩٧٧هـ)، شمس الدين الرملي (ت ١٠٠٤ هـ)، ابن علان (ت ١٠٥٧ هـ)، الملَّوي (ت١١٨١هـ)، البُجَيرمي (ت١٢٢١هـ)، حسن العطار (ت١٢٥٠هـ)، إبراهيم الباجوري (ت١٢٧٧هـ)، أحمد زيني دحلان (ت١٣٠٤هـ).

فضلاء الحنابلة الموافقون للأشاعرة في الأصول

أبو الخطاب الكَلْوَذَاني (ت٥١٠هـ) أبو الفرج بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، عز الدين الرسعني (ت٦٦١هـ)، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ابن عادل (ت٨٨٠هـ) ابن النجار (ت٩٧٢هـ) منصور بن يونس البهوتي (ت١٠٥١هـ)، شمس الدين السفاريني (ت١١٨٨هـ)، سليمان بن عبد الوهاب (ت١٢٠٨هـ)، حسن بن عمر الشطي (ت١٢٧٤هـ)، محمد بن عبد الله بن حميد (ت١٢٩٥هـ)، محمد بن حسن بن عمر الشطي (ت١٣٠٧هـ)، مصطفى الشطي (ت١٣٤٨هـ).

رابعاً: من أهل التاريخ والسير والتراجم

أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ)، الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، القاضي عياض (٥٤٤هـ)، ابن عساكر(٥٧١هـ)، السهيلي (٥٨١هـ)، ابن حجر (٥٨٢هـ)، ابن الأثير (٦٣٠هـ)، ابن خلكان (٦٨١هـ)، المحب الطبري (٦٩٤هـ)، المزي (٧٤٢ هـ)، الصفدي

(٧٦٤ هـ)، ابن خلدون (٨٠٨ هـ)، ابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢ هـ)، ابن قاضي شهبة (٨٥١ هـ)، السيوطي (٩١١ هـ)، القسطلاني (٩٢٣ هـ)، الصالحي (٩٤٢ هـ)، التلمساني (١٠٤١ هـ)، وغيرهم كثير .

خامساً: من أهل اللغة

ابن هشام (٢١٨ هـ)، ابن فارس (٣٩٥ هـ)، الجُرجاني (٤٧١ هـ)، أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ)، الحموي (٦٢٦ هـ)، ابن الأثير (٦٣٠هـ)، ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، ابن مالك (٦٧٢ هـ)، القزويني (٦٨٢ هـ)، ابن منظور (٧١١ هـ)، ابن آجِرُّوم (٧٢٣ هـ)، أبو حيان (٧٤٥ هـ)، ابن عقيل (٧٦٩هـ)، الفيروزآبادي (٨١٦هـ)، الأهدل (٨٥٥ هـ) خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، السيوطي (٩١١هـ)، الحطاب (٩٥٤هـ)، الكفوي (١٠٩٣هـ)، المرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)، وغيرهم كثير.

سادساً: من القادة والمصلحين

ألب أرسلان (٤٦٥هـ)، نظام الملك (٤٨٥هـ)، يوسف بن تاشفين (٥٠٠هـ)، ابن تومرت (٥٢٤ هـ)، نور الدين زنكي (٥٦٩هـ)، صلاح الدين الأيوبي (٥٨٩ هـ)، العادل أبو بكر بن أيوب (٦١٥ هـ)، الكامل محمد ابن العادل (٦٣٥ هـ)، الأشرف موسى (٦٣٥ هـ)، سيف الدين قطز (٦٥٨هـ)، محمد الفاتح (٨٨٦ هـ)، أورنكزيب عالمكير (١١١٨هـ)، عبد القادر الجزائري (١٣٠٠ هـ)، عمر المختار (١٣٥٠ هـ)، وغيرهم الكثير.

ولقد جمع الحافظ ابن عساكر في كتابه (تبيين كذب المفتري) أعداداً كبيرة من العلماء الأشاعرة، وقسمهم إلى خمس طبقات، وترجم لهم باستفاضة، ويرى الإمام تاج الدين السبكي، أن ابن عساكر، لم يذكر إلا نزراً يسيراً، وعدداً قليلاً، ولو وفَّى الاستيعاب حقَّه، لاستوعب غالب علماء المذاهب الأربعة.

ونحن في كل هذا إنما نقتصر على نَزرٍ يسيرٍ ممن كان معروفاً بين الناس بنصرة مذهب أهل السنة والدفاع عنه، وإلا فالأمر لا يدخل تحت الجهد والطاقة، وهؤلاء الذين ذكرناهم وعدّدنا مصنفاتهم، سواء في القرآن وعلومه، أو الحديث، أو الفقه والأصول، أو علوم العربية، أو التواريخ والمغازي والسير، وغير ذلك، هم عبارة عن مراجع المكتبة الإسلامية، التي لا غناء لكاتب أو باحث في أي فن عنهم.

** ** **

الدليل الثالث: اعتماد عقيدة الأشاعرة والماتُريدية في البلاد الإسلامية، على مرّ التاريخ.

انتشر المذهب الأشعري والماتُريدي في العالم الإسلامي حتى عمّ المشرق والمغرب حتى الوقت الحاضر، وتبنى هذا المذهب دول وخلفاء العالم الإسلامي، «فقد تَبَنَّى المذهبَ الأشعريَّ غالبية خلفاء المسلمين، ككثير من العباسيين، وسلاطين الدولة الغزنوية، والسلجوقية، والأتابكية، وجميع سلاطين وأمراء الدولة الزنكية والصلاحية، وخصوصاً صلاح الدين الأيوبي نفسه، فكانوا على عقيدة أبي الحسن الأشعري.

ولقد كان السّلطان الناصر صلاح الدّين الأيوبيّ رضي الله عنه[1]، من أشدِّ الناس اهتماماً بشأن تصحيح عقائد المسلمين، وتنقيتها عن كل شائبة؛ حيث كان يعتقد أن نصرة الله تعالى للأمة مربوطة بتمسكها بدينها الحنيف، والذي أساسه صحة المعتقد، وكان قد نشأ على اعتقاد أهل السنة الأشعرية، فحفظ في صباه عقيدة ألَّفَها قطْبُ الدين النّيسابوريّ الأشعري،

---

(١) هُوَ السُلطَانُ الكَبيرُ والبَطَلُ النِحريرُ، صلاح الدين، منقذ بيت المقدس من أيدي الغادرين، والقائم بأمرِ الجِهَادِ وَقَامعِ المحتلين، أبو المَظفر يوسُف بن أيوب رَضي اللهُ عَنهُ، (٥٣٢ – ت ٥٨٩ هـ)، المشهور بلقب صلاح الدين الأيوبي، قائد عسكري، أسس الدولة الأيوبية، التي وحدت مصر والشام، والحجاز واليمن في ظل الراية العباسية، بعد أن قضى على الخلافة الفاطمية.

* قال عنه الإمام شمس الدين الذهبي رحمه الله: «السلطان الكبير، الملك الناصر، صلاح الدين، أبو المظفر، يوسف ابن الأمير نجم الدين أيوب بن شاذي بن مروان بن يعقوب، الدويني، سمع من أبي طاهر السلفي، والقطب النيسابوري. وتملك بعد نور الدين، واتسعت بلاده.. وكانت له همة في إقامة الجهاد، وإبادة الأضداد ما سمع بمثلها لأحد في دهر ». ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٢٧٨).

* وقال فيه الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وقد كان متقللا في ملبسه، ومأكله ومركبه، ولا يعرف أنه تخطى إلى مكروه، ولا سيما بعد أن أنعم الله عليه بالملك، بل كان همه الأكبر ومقصده الأعظم نصرة الإسلام، وكسر أعدائه اللئام، وهذا مع ما لديه من الفضائل والفواضل، والفوائد الفرائد، في اللغة والأدب وأيام الناس، حتى قيل إنه كان يحفظ الحماسة بتمامها، وكان مواظبا على الصلوات في أوقاتها في الجماعة، يقال إنه لم تفته الجماعة في صلاة قبل وفاته بدهر طويل، حتى ولا في مرض موته». ينظر: البداية والنهاية (١٣/٩).

وصار يُحفِّظُها صغارَ أولادِه، فلذلك عقدَ جميعُ سلاطين بني أيوب الخناصر، وشدّوا البنان على مذهب الأشعري، واستمرّ الحال جميع أيّامهم، وانتقل إلى أيّام السّلاطين المماليك، ثم إلى سلاطين بني عثمان رحمهم الله تعالى.

فقد سلك السلطان صلاح الدين الأيوبي رضي الله عنه مسلك السلف الصالح في المحافظة على الدين، والتمسك بالعقيدة الصافية النقية، عقيدة أهل الحق، فأمر رضي الله عنه بتدريس عقيدة أهل السنة والجماعة، والتي فيها تنزيه الله عن المكان والحيز واللون، وسواها من صفات المخلوقين، في الكتاتيب والمدارس، وقد ألّف العلامة محمد بن هبة الله المكي رسالة في العقيدة، سماها «حدائق الفصول وجواهر الأصول» في علم التوحيد، على أصول أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه، أهداها إلى السلطان صلاح الدين، فعُرفت بالعقيدة الصلاحية، وقد أولاها السلطان عناية بالغة لأنها تتضمن بيان معتقد الحق.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في ترجمته: «وكان قد جمع له القطب النيسابوري عقيدة، فكان يَحفظها ويُحَفِّظُها من عَقَلَ من أولاده، وكان يحب سماع القرآن والحديث والعلم، ويواظب على سماع الحديث، وكان رقيق القلب سريع الدمعة عند سماع الحديث، وكان كثير التعظيم لشرائع الدين»(١).

وقال عنه الحافظ السّيوطيّ رحمه الله: «كَانَ السُلطَانُ صَلاَحُ الدِّينِ الأيوبي رضي الله عنه شافعيَّ المذهب، أشعريَّ الاعتقاد، وقد كان له اعتناء خاص بنشر عقيدة الإمام الأشعري رضي الله عنه، **فلما ولي السلطان صلاح الدين الأيوبي، أَمَرَ المؤذنين في وقت التسبيح أن يعلنوا بذكر العقيدة الأشعرية**، فواظب المؤذنين على ذكرها كل ليلة إلى وقتنا هذا، وقد كان رضي الله عنه حافظ القرآن، وحافظ كتاب التنبيه في الفقه الشافعي، وحافظ كتاب الحماسة. وكان دَيِّناً ورعاً غازياً مجاهداً تقيّاً، ولما كان للسلطان المذكور صلاح الدين رضي الله عنه هذا الاهتمام بعقيدة الإمام الأشعري، ألَّف الشيخ النحوي محمد بن هبة(٢) هذه الرسالة، وأسماها «حدائق

---

(١) البداية والنهاية (٩/١٣).

(٢) قال تاج الدين السبكي رحمه الله في طبقات الشافعية (٢٣/٧): «كان فقيهًا فرضيًا نحويًا متكلمًا أشعري العقيدة، إمامًا من أئمة المسلمين، إليه مرجع أهل الديار المصرية في فتاويهم» انتهى.

الفصول وجواهر الأصول» وأهداها للسلطان، فأقبل عليها، وأمر بتعليمها حتى للصبيان في الكُتَّاب، وصارت تسمى فيما بعد بـ«**العقيدة الصلاحية**»؛ نسبة إلى صلاح الدين»(١).
قلت: واستمر ذلك مدة طويلة حتى بعد وفاته رَحِمَهُ اللهُ، كما ذكر السيوطي في الوسائل(٢).

وقال القاضي بهاء الدين ابن شداد رَحِمَهُ اللهُ (ت٦٣٢هـ): وكان ـ أي السلطان صلاح الدين- حسن العقيدة، كثير الذكر لله تعالى، قد أخذ عقيدته على الدليل بواسطة البحث مع مشايخ أهل العلم، وأكابر الفقهاء، وفهِمَ من ذلك ما يحتاج إلى تفهمه، بحيث كان إذا جرى الكلام بين يديه يقول فيه قولاً حسناً، وإن لم يكن بعبارة الفقهاء، فتحصل من ذلك سلامة عقيدته عن كدر التشبيه، غير مارق سهم النظر إلى التعطيل والتمويه، جارية على نمط الاستقامة، موافقة لقانون النظر الصحيح، مرضية عند أكابر العلماء، **وكان قد جمع له الشيخ قطب الدين النيسابوري عقيدة، تجمع جميع ما يحتاج إليه في هذا الباب، وكان من شدة حرصه عليها، يعلمها الصغار من أولاده؛ حتى ترسخ في أذهانهم في الصغر، ورأيته وهو يأخذها عليهم، وهم يُلْقُونَهَا مِن حِفظِهم بين يديه**(٣).

ومما جاء في متن هذه العقيدة السُّنِّيَّة:

فهـذه قواعـد العقائِـــدِ ذكرت منها معظمَ المقاصـدِ

جمعتها للملــك الأميـــنِ النَّاصرِ الغازي صلاحِ الدّيـنِ

عزيز مصرَ قيصرِ الشَّامِ ومَنْ ملَّكَـه اللهُ الحجـازَ واليمـنْ

فصل في تنزيه الله تعالى عن الجسم

ليس بجسمٍ إِذْ لكلِّ جسـمِ مُؤَلَّــفٌ مُخصِّـصٌ بعلـــمِ

ويستحيل أن يكون جوهرَا مُحيَّــزاً أَنْعِـمْ هُديت النَّظــرَا

(١) الوسائل في مسامرة الأوائل للحافظ جلال الدين السيوطي، ص (٦).
(٢) المصدر السابق ص (٦).
(٣) النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، ص (٣٣) وينظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٢٩/٤٨).

ثم أعد ما قلته هنالـــك ضَلَّ النَّصارى حين قالوا ذلكَ

لأنَّ ما لا يسبق الحوادثـا يلزم عقلاً أن يكون حادثـا

فصل في تنزيه الله تعالى عن المكان

وصانعُ العالـم لا يحوِيـهِ قُطْرٌ تعـالى اللهُ عن تشبيـهِ

قد كان موجودًا ولا مكانـا وحكمُه الآن على ما كانَـا

سبحانهُ جَلَّ عن المكـانِ وعـزَّ عن تغيُّر الزَّمـانِ

فقد غلا وزاد في الغُلـوّ مَن خصَّـه بجهـة العُـلُـوّ

وحصَرَ الصانعَ في السمـاءِ مبدِعَها والعرشِ فوقَ المـاءِ

وأثبتوا لذاتِـه التحيُّـزَا قد ضلّ ذو التشبيهِ فيما جوَّزَا[١].

أما بالنسبة للدولة العثمانية، التي حكمت المسلمين حوالي خمسة قرون، فكانت على عقيدة الإمام الماتُريدي، بلا خلاف بينهم[٢]، أضف إلى ذلك، تلك الصروح الشامخة، والمراكز العلمية، التي كانت تنشر النور في جميع أصقاع العالم الإسلامي، مثل الجامع الأزهر في مصر، وجامع القرويين في المغرب، وجامع الزيتونة في تونس، والجامع الأموي في دمشق، ومعاهد الشام والعراق، ومحاضر شنقيط، ورُبُط حضرموت، ودار العلوم ديوبند، ومظاهر العلوم، وندوة العلماء في الهند، والمدارس الدينية في باكستان، وبنغلاديش، وإندونيسيا وماليزيا، وسيريلانكا، وتركيا، والجالية الإسلامية في الصين، وآسيا، وإفريقيا، وولايات روسيا الإسلامية، وجميع المغرب العربي، وبلاد الشام ومصر والعراق واليمن وبعض الحجاز، والسودان وعامة إفريقيا، ومناطق في دول الخليج، وغيرها من منارات العلوم المبثوثة في مختلف

(١) العقيدة الصلاحية، ص (٤٠-٤١).

(٢) ينظر: مقدمة كتاب أسس العقيدة الإسلامية، د. محمد النجار، ص (٢٤).

أنحاء العالم الإسلامي، كلها كانت ولا زالت، تتبنى إما مذهب الأشاعرة، أو الماتريدية، ومن قبلها المدارس الإسلامية التي قامت في حواضر الإسلام قديماً، مثل المدارس النظامية نسبة للوزير نظام الْمُلك، وهي كثيرة، حتى قيل بأنه لا تخلو مدينة من مدن العراق وخراسان من أحدها، وهي من أهم الأسباب في انتشار المذهب السني، ومن أشهرها نظامية بغداد، التي كانت أكبر جامعة في الدنيا يومئذ.

وعلى الجملة فإن التاريخ على مدى أدواره كلها، منذ منتصف القرن الرابع، هو خير شاهد على أن مذهب الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم من أهل السنة بجميع طوائفهم، هو المذهب الغالب السائد، فأينما ارتحلت في مشارق العالم الإسلامي ومغاربه، شماله وجنوبه، فرايات أهل السنة أعلى ما تراه، ومهما بالغت بالرجوع في أحقاب الزمن، لن تجد مذهبهم إلا غالباً على كل ما سواه، وذلك مصداقٌ لحديث المصطفى ﷺ: "**لَنْ تَجْتَمِعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ فَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ**"[1].

ومن المعلوم من الدين بالضرورة، أن الله ﷻ قد تكفل بحفظ هذا الدين من التحريف والضياع، وذلك بأن قيَّض له من يقوم به، في كل علم من العلوم، فالطعن في نَقَلَةِ الدِّين، وهم السَّواد الأعظم، هو طعنٌ في الدين الذي نقلوه.

** ** **

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٣٦٢٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال الهيثمي: رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما ثقات، رجال الصحيح، خلا مرزوق مولى آل طلحة، وهو ثقة.

الدليل الرابع: شهادة أئمة الحنابلة، أنّ أهل السنة والجماعة، هم أهل هذه المذاهب الثلاثة.

إن كثيراً من أئمة الحنابلة ومحقِّقِيهم، يُقررون أنّ السَّادة الأشاعرة والماتريدية، هم من أهل السنة، وأذكر منهم على سبيل الإيجاز والاختصار:

١. قال العلَّامة علاء الدين المرداوي الحنبلي رحمه الله **(ت٨٨٥هـ): «هذه العقيدة مما اتفق عليه الأئمة الأربعة، وممن حكى عنهم مقالات السلف ممن تقدم، فكلٌّ منهم على حق، وإن كان قد وقع الخلاف بين الشيخ أبي الحسن الأشعري، شيخ أهل السنة من الشافعية، وغيرهم، وبين الإمام أبي حنيفة، في آخر من أصول مسائل الدين، لكنها يسيرة، لا تقتضي تكفيراً ولا تبديعاً»** [١]

٢. قال العلامة عبد الباقي المواهبي الحنبلي رحمه الله **(ت١٠٧١هـ)**: «**طوائف أهل السنة ثلاثة: أشاعرة وحنابلة وماتريدية، بدليل عطف العلماء، الحنابلةَ على الأشاعرة في كثير من الكتب الكلامية، وجميع كتب الحنابلة**» [٢].

٣. وقال الإمام السفاريني الحنبلي رحمه الله **(ت١١٨٨هـ)**: «**أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد بن حنبل، والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري، والماتُريدية وإمامهم أبو المنصور الماتُريدي**»[٣].

** ** **

(١) ينظر: شرح لامية ابن تيمية، ص (١٨٢).
(٢) ينظر: العين والأثر، ص (٥٢).
(٣) ينظر: لوامع الأنوار، (١/٧٣).

المبحث الرابع: شبهة مرور الإمام أبي الحسن الأشعري بثلاث مراحل، والتراجع عن مذهبه بعد توبته من الاعتزال

يدعي بعض الناس أنَّ الإمام أبا الحسن الأشعري رحمه الله تعالى قد مرّ في حياته بثلاث مراحل:

الأولى: مرحلة الاعتزال التي دامت إلى ما يقرُب من سن الأربعين.

والثانية: مرحلة اتباعه للإمام عبد الله بن سعيد القطان، المعروف بابن كُلّاب.

والثالثة: مرحلة رجوعه إلى عقيدة السلف وأهل السنة.

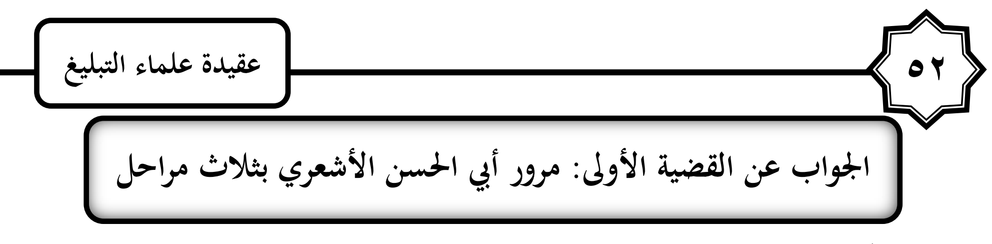
ويبنون على هذه الدعوى أنّ جميع أئمة الأشاعرة اتبعوا الإمام الأشعري في مرحلته الثانية فقط، التي اتبع فيها ابن كُلّاب، إذ يعتبرون ابن كُلّاب ليس من أهل السنة، فيكون الأشاعرة متبعين لابن كُلّاب، لا للإمام الأشعري؛ لأن الأشعري تراجع عنها لعقيدة السلف الصالح - زعموا-، وألّف كتابه «الإبانة» بعد تراجعه.

هذا تقرير هذه الدعوى، وقبل الشروع في إثبات بطلانها تاريخياً وعلمياً، نُفصِّل ما ورد فيها من قضايا، ثم نشرع في تفنيدها، فلقد تضمنت هذه الدعوى ثلاث قضايا:

الأولى: أنّ الإمام الأشعري مرّ بثلاث مراحل في حياته، الاعتزال، ثم اتّباعه لابن كُلاّب، ثم أخيراً رجوعه إلى منهج السنة والجماعة، وهذه هي القضية الرئيسية، وهي تتضمن القضيتين التاليتين.

الثانية: أنّ عبد الله بن سعيد بن كُلاّب ليس على منهج أهل السنة والجماعة.

الثالثة: كتاب «الإبانة» يمثل المرحلة الأخيرة من حياة الإمام الأشعري، وهي مرحلة العودة إلى طريق السلف الصالح.



الجواب عن القضية الأولى: مرور أبي الحسن الأشعري بثلاث مراحل

ويمكن تفنيد هذه الشبهة بالنقاط التالية:

١. هذه دعوى مجرّدة عن أي بينة، ولا يُعلم عن أحد من المؤرخين أو العلماء من ادعى هذا التراجع عن الإمام الأشعري، لا من الموافقين له ولا حتى من المخالفين، مع أنّ الإمام الأشعري رحمه الله تعالى عَلَمٌ من أعلام المسلمين، يشار إليه بالبنان، وقد ذاع صيته بين الآفاق، واشتهرت مناظراته مع خصومه على رؤوس الأشهاد.

فكيف تُقبل هذه الدعوى المجرّدة عن أي بينة أو دليل في هذا الإمام والعَلم المشهور؟! خصوصاً إذا علمتَ أنّ الذي ادّعى هذه الدعوى هو من المتأخرين عنه زماناً، ومن الْمُعادين لمذهبه واعتقاده.

فهل يُقبل عند المنصفين دعوى الخصم المعادي بلا أيِّ بينة أو برهان، ولا يسوق دليلاً على دعواه، إلا مجرّد فهمه القاصر من كتاب الإبانة، وأنّه استنبط من قراءته لهذا الكتاب أنّ الإمام تراجع عن مذهبه.

٢. لا يوجد في جميع كتب التاريخ والتراجم والطبقات أيُّ إشارة إلى هذا التراجع المزعوم، لا من قريب ولا من بعيد، بل نجد المؤرخين كلهم مطبقين على أنّ الإمام أبا الحسن بعد هجره للاعتزال والمعتزلة رجع إلى مذهب السلف الصالح، وصنَّف على طريقتهم كتبه اللاحقة كالإبانة واللمع وغيرهما من الكتب التي صنّفها في نصرة مذهب أهل الحق.

قال الإمام أبو بكر بن فورك رحمه الله تعالى: «انتقل الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه من مذاهب المعتزلة إلى نصرة مذاهب أهل السنة والجماعة، بالحجج العقلية، وصنَّف في ذلك الكتب..» [١]اهـ.

(١) تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص (١٢٧).

وقال عنه ابن خَلِّكان: «هو صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب السنة... وكان أبو الحسن أولاً معتزلياً، ثم تاب من القول بالعدل وخَلْق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة يوم الجمعة»(١).

وقال عنه الذهبي: «وبلغنا أن أبا الحسن تاب وصعد منبر البصرة، وقال: إني كنتُ أقول بخلق القرآن... وإنّي تائبٌ مُعتقِدٌ الردّ على المعتزلة»(٢).

وقال عنه العلامة ابن خلدون: «إلى أن ظهر الشيخ أبو الحسن الأشعري وناظر بعض مشيختهم ـ أي المعتزلة ـ في مسائل الصلاح والأصلح، فرفض طريقتهم، وكان على رأي عبدالله بن سعيد بن كلاّب، وأبي العباس القلانسي، والحارث المحاسبي، من أتباع السلف، وعلى طريقة السنة»(٣).

فأثبت أن الإمام بعد رجوعه عن الاعتزال كان على رأي عبدالله بن كلاّب والقلانسي والمحاسبي، وهؤلاء كلهم على طريقة السلف والسنة(٤).

فلو كان هذا التراجع المزعوم صحيحاً، لنقله أصحاب التاريخ والتراجم كما نقلوا تراجع الإمام عن مذهب الاعتزال في أول أمره، فلماذا نقلوا التراجع الأول ولم ينقلوا التراجع الثاني؟! فلو خفي على أئمة التاريخ والتراجم الذين نقلوا سيرته وعرفوها، فكيف علِم بهذا التراجع من جاء بعده بِعِدَّةِ عقود!؟.

---

(١) وفيات الأعيان (٢٨٤/٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨٩/١٥).

(٣) مقدمة ابن خلدون ص (٨٥٣)، وهكذا كل كتب التاريخ التي ترجمت للإمام أبي الحسن، مثل (تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي)، و(طبقات الشافعية، للسبكي) و(شذرات الذهب، لابن العماد) و(الكامل، لابن الأثير) و(تبيين كذب المفتري، لابن عساكر) و(ترتيب المدارك، للقاضي عياض) و(طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة) و(طبقات الشافعية، للأسنوي) و(الديباج المذهب، لابن فرحون) و(مرآة الجنان، لليافعي) وغيرها، كلها مُطبقةٌ على أن الإمام أبا الحسن بعد توبته من الاعتزال، رجع إلى مذهب السلف والسنة.

(٤) كما سنبين ذلك في الرد على الشبهة التالية.

٣. لو ثبت عنه هذا التراجع المزعوم، لكان أولى الناس بمعرفته ونقله هم أصحابه وتلامذته؛ لأنّ أولى الناس بمعرفة الرجل هم خاصته وأصحابه وأتباعه الملازمون له، فهؤلاء هم أقرب الناس إليه وأعرفهم بأحواله وأقواله وآرائه، لا سيما في قضية مهمة مثل هذه القضية التي تتوفر الدواعي على نقلها، وتتحفز الأسماع على تلقفها، خاصة من إمام كبير مثل الإمام أبي الحسن.

وعند الرجوع إلى أقوال أصحابه وأصحاب أصحابه أيضاً، لا نجد أي إشارة تفيد ذلك، بل نجدهم متفقين على أنّ الإمام كان بعد هَجره للاعتزال على منهج السلف والسنة، الذي كان عليه المحاسبي وابن كلاب والقلانسي والكرابيسي وغيرهم.

فهذه مؤلفات ناصر مذهب الأشعري القاضي أبي بكر الباقلاني رحمه الله، «كالإنصاف» و«التمهيد» وغيرهما، ومؤلفات ابن فورك، ومؤلفات أبي بكر القفّال الشاشي، وأبي إسحق الشيرازي، وأبي بكر البيهقي وغيرهم من أصحاب الإمام وأصحاب أصحابه وتلاميذهم، ليس فيها أي ذكر أو إشارة لهذا الأمر الذي هو من الأهمية بمكان.

فهل يُعقل أن يرجع الإمام عن مذهبه ويهجره، ثم لا يكون لهذه الحادثة المهمة أي ذكر عند أحد من أصحابه وتلاميذه، وهو من هو جلالةً وقدراً، أم تُراه قد رجع عن ذلك سرّاً، وهو الذي حين قرر هجر مذهب المعتزلة اعتلى منبر المعتزلة نفسَه؛ ليعلن ذلك على الملأ؟!

إنَّ إنساناً عاقلاً يدري ما يقول لا يمكن أن يقول مثل هذا الكلام، وجلُّ اعتمادهم في هذه الدعوى على أسلوب الإمام الأشعري في تأليف كتاب «الإبانة» وبعض الرسائل الأخرى، فقد اتبع الإمام فيها طريق التفويض، الذي هو طريق جمهور السلف، فبنوا على هذا الأسلوب مخالفة الإمام الأشعري لآراء ابن كُلاّب، الذي يتهمونه بأنه لم يكن على طريق السلف.

تُرى هل ما في الإبانة التي هي على طريق جمهور السلف، ما يناقض ما كان عليه عبد الله بن سعيد بن كلاّب؟ أو بتعبير آخر، هل كان ابن كلاّب على خلاف طريق السلف الذي ألَّف الإمام الأشعري «الإبانة» عليه؟

وهذا يجرُّنا إلى القضية الثانية:

جواب الشبهة الثانية: هل كان ابن كُلَّاب منحرفاً عن السنة ومنهج السلف؟

من المتفق عليه أنّ الإمام الأشعري كان على طريقة عبد الله بن سعيد بن كُلّاب، ولكن أصحاب الدعوى يدّعون أنّ ابن كُلّاب لم يكن على طريقة أهل السنة والسلف الصالح؛ لذلك زعموا أنّ الأشاعرة يتبعونه على طريقته المخالفة لأهل السنة والجماعة، والتي تركها الإمام الأشعري لطريقة السلف.

وللرد على هذه الشبهة ننقل أقوال الأئمة في حال عبد الله بن سعيد بن كُلّاب.

فقد ترجم له ابن قاضي شهبة فقال: «عبد الله بن سعيد أبو محمد، المعروف بابن كُلّاب، كان من كبار المتكلمين، **ومن أهل السنة، وبطريقته وطريقة الحارث المحاسبي اقتدى أبو الحسن الأشعري**، وقد صنف كتباً كثيرة في التوحيد والصفات»(١).

قال التاج السبكي: «وابن كُلاّب على كل حال من أهل السنة.. ورأيت الإمام ضياء الدين الخطيب والد الإمام فخر الدين الرازي قد ذكر عبد الله بن سعيد في آخر كتابه «غاية المرام في علم الكلام»، فقال: ومن متكلمي أهل السنة في أيام المأمون عبدالله بن سعيد التميمي، الذي دَمَّر المعتزلة في مجلس المأمون، وفضحهم ببيانه» (٢).

وقال الحافظ ابن عساكر: «قرأت بخطِّ علي بن بقاء الورّاق المحدث المصري رسالة، كتب بها أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني الفقيه المالكي – وكان مقدَّم أصحاب مالك

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٧٨/١).
(٢) الطبقات الكبرى (٣٠٠/٢).

رحمه الله بالمغرب في زمانه – إلى علي بن أحمد بن إسماعيل البغدادي المعتزلي جواباً عن رسالة كتب بها إلى المالكيين من أهل القيروان، يُظهر نصيحتهم بما يدخلهم به في أقاويل أهل الاعتزال، فذكر الرسالة بطولها في جزءٍ وهي معروفة، فمن جملة جواب ابن أبي زيد له أن قال: «ونسبتَ ابن كلاّب إلى البدعة، ثم لم تحكِ عنه قولاً يعرف أنه بدعة، فيوسم بهذا الاسم، **وما علمنا من نسب إلى ابن كلاّب البدعة، والذي بلغنا أنه يتقلّد السنة، ويتولّى الردَّ على الجهمية وغيرهم من أهل البدع، يعني عبد الله بن سعيد بن كلاّب**»[١].

وقال عنه جمال الدين الأسنوي: «كان من كبار المتكلمين ومن أهل السنة... ذكره العبادي في طبقة أبي بكر الصيرفي، قال: إنه من أصحابنا المتكلمين»[٢].

وقال الإمام الحافظ الذهبي: «والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة، بل هو في مناظريهم»[٣].

فتبيّن من هذه النقول أن عبد الله بن سعيد بن كُلّاب من أهل السنة، وممن اتّبع السلف، ونصر عقائدهم بحجج عقلية وأدلة قوية.

وليس الإمام الأشعري وحده الذي كان على طريق الإمام ابن كُلّاب، بل كان على نفس المعتقد أئمة كبار، مثل الإمام البخاري رحمه الله.

قال الحافظ ابن حجر: «البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب، إنما ينقله عن أهل ذلك الفن، كأبي عبيدة، والنضر بن شميل، والفراء وغيرهم، وأما المباحث الفقهية فغالبها

---

(١) تبيين كذب المفتري ص (٤٠٥).

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي (١٧٨/٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٧٥/١١)، علّق الشيخ شعيب الأرناؤوط على هذا الكلام قائلاً: كان إمام أهل السنة في عصره، وإليه مرجعها، وقد وصفه إمام الحرمين في كتابه «الإرشاد» بأنه من أصحابنا.

مستمدة له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما، **وأما المسائل الكلامية، فأكثرها من الكرابيسي، وابن كُلاَّب ونحوهما**»(١).

فهذه نصوصٌ واضحةٌ بيّنة في أنّ الإمام عبد الله بن سعيد بن كلاب كان على طريق السلف والسنة(٢).

جواب الشبهة الثالثة: تراجع الأشعري عن مذهبه في آخر كتبه: «الإبانة»

الردّ على هذه الشبهة من عدة جهات:

١. هذه الشبهة قامت على فهم قاصر مغلوط لطريقة أهل السنة في التعامل مع النصوص المتشابهة، وذلك أنّ لأهل السنة طريقتين في التعامل مع المتشابهات:

الطريقة الأولى: وهي طريقة التفويض دون الخوض في تفسير النص.

والطريقة الثانية: هي تفسير النص وتأويله على معنى صحيح، مع التزام الشروط والضوابط المقررة لهذا التأويل، وهذا مسلك بعض السلف الصالح والصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) فتح الباري (٢٩٣/١).

(٢) فإذا كان الأمر كذلك كما بيّن هؤلاء الأئمة، فما هو السبب في اتهام عبد الله بن سعيد بن كلاب بمخالفة طريق السلف؟ يقول ابن عبد البر في بيان شيء من ذلك، أثناء ترجمة الإمام الكرابيسي (الانتقاء ص١٦٥): «وكانت بينه ـ يعني الكرابيسي ـ وبين أحمد بن حنبل صداقة وكيدة، فلمّا خالفه في القرآن، عادت تلك الصداقة عداوة، فكان كلٌّ واحد منهما يطعن على صاحبه، وذلك أن أحمد كان يقول: من قال القرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال القرآن كلام الله، ولا يقول غير مخلوق ولا مخلوق، فهو واقفي، ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق، فهو مبتدع، وكان الكرابيسي وعبد الله بن كلاّب وأبو ثور وداود بن علي وطبقاتهم يقولون: إن القرآن الذي تكلم الله به، صفة من صفاته، لا يجوز عليه الخلق، وإن تلاوة التالي، وكلامه بالقرآن كسب له، وفعل له، وذلك مخلوق، وإنه حكاية عن كلام الله.. وهجرت الحنبلية أصحاب أحمد بن حنبل حسيناً الكرابيسي، وبدّعوه، وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك» اهـ.

والإمام الأشعري رحمه الله تعالى سلك كلا الطريقين الواردين عن السلف في كتبه، وظهرت طريقة التفويض في كتابه «الإبانة»، وهو مسلك جمهور السلف الصالح، فظنّ البعض أنه تراجع عن عقيدته إلى عقيدة السلف، وترك عقيدة ابن كُلّاب.

والحق أنّ ابن كُلّاب – كما أثبتنا – لم يخالف طريقة السلف الصالح أصلاً، بل هو منهم، وسالكٌ مسلك أهل التفويض.

٢. الدليل عند أصحاب هذه الدعوى هو كتاب الإبانة، وهو معتمدهم الوحيد على رجوع الإمام عن طريقة ابن كُلّاب، ولكن عند النظر في كتاب الإبانة، نجد أنّ الإمام الأشعري سار فيه على طريقة ابن كُلّاب ومنهجه.

قال الحافظ ابن حجر: «وعلى طريقته – يعني ابن كُلّاب – مشى الأشعري في كتاب الإبانة»(١)، هذا دليل على أنّ ابن كُلّاب كان على طريقة السلف، وأن الإمام الأشعري سار على طريقته في آخر حياته.

ومما يؤيد أن الإبانة مؤلف على طريقة ابن كُلّاب، أنّ بعض حنابلة بغداد رفضوا كتاب الإبانة تعصباً ولم يقبلوه من الأشعري(٢).

٣. أنّ كتاب «الإبانة» الطبوع المتداول وقع فيه تحريف ونقص، وزيادة وتلاعب في بعض نصوصه، فلا يُوثق بكل ما جاء فيه أنه ثابت عن الإمام الأشعري، كما قال الشيخ الكوثري معلقاً على نسخ «الإبانة» المتداولة: «والنسخة المطبوعة في الهند من الإبانة نسخة مُصَحَّفة مُحرَّفة، تلاعبت بها الأيدي الأثيمة، فيجب إعادة طبعها من أصل موثوق»(٣)اهـ.

---

(١) لسان الميزان (٢٩١/٣).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٩٠/١٥) وطبقات الحنابلة (١٨/٢) والوافي بالوفيات (١٤٦/١٢).

(٣) من مقدمة تحقيق الإمام الكوثري على كتاب تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، تحقيق: أحمد حجازي السقا.

وقال أيضا: «ومن العزيز جدّاً الظفر بأصل صحيح من مؤلفاته على كثرتها البالغة، وطبع كتاب الإبانة لم يكن من أصل وثيق، وفي المقالات المنشورة باسمه وقفة» [١].

وقد طبع كتاب الإبانة طبعةً قوبلت على أربع نسخ خطية، بتحقيق الدكتورة فوقية حسين، وهي طبعة وإن كانت أحسن حالاً من المطبوعة قبل، إلا أنها لم تخل من التحريف والنقص والزيادة أيضاً، وهذا لعله يصحح ما ذهب إليه العلامة الكوثري.

وقد نقل الحافظ ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «تبيين كذب المفتري» فصلين من «الإبانة»، وعند مقارنة «الإبانة» المطبوعة المتداولة مع طبعة الدكتورة فوقية مع الفصلين المنقولين عند ابن عساكر، يتبين بوضوح قدر ذلك التحريف الذي جرى على هذا الكتاب.

فمن أمثلة التلاعب الذي حصل في الكتاب: جاء في النسخة المطبوعة: «وأنكر أن يكون له عينان» (بالتثنية)، وعند ابن عساكر: «وأنكروا أن يكون له عين» (بالإفراد).

وجاء في طبعة الدكتورة فوقية: «نقول إن الله عز وجل استوى على عرشه استواءً يليق به من غير حلول ولا استقرار»، والجملة الأخيرة محذوفة من الطبعة المتداولة!.

فإذا ثبت ـ كما مر معنا ـ تاريخياً أن الإمام بعد رجوعه عن الاعتزال كان على منهج السلف وأهل السنة، وإذا ثبت أيضاً أن الإمام ابن كلاب كان من أئمة السلف، وعلى نهج السنة، وإذا ثبت أيضا أن كتاب «الإبانة» الذي بنيت عليه هذه الدعوى من أساسها، هو في حقيقة الأمر مؤلف على طريقة ابن كلاب، التي ذاتها طريقةُ السلف، إذا ثبت ذلك، ثبت بناءً عليه أن الإمام لم يمر بثلاث مراحل في حياته، وإنما هما مرحلتان: مرحلة الاعتزال في بداية حياته، ثم مرحلة عودته ورجوعه إلى طريق السلف، التي سار عليها أئمة أهل السنة الأشاعرة من بعده، إلى يومنا هذا، والحمد لله الذي لم يجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة.

---

(١) ينظر: مقدمة الكوثري على كتاب إشارات المرام للبياضي، وتعليقه على السيف الصقيل، ص (١٥٥-١٩٦).

بيد أننا سنبالغ في الافتراض ونقول: هب ـ جدلاً ـ أن كتاب «الإبانة» المتداول غيرُ مُحَرَّفٍ، وأنه ثابتُ النسبة إلى الإمام الأشعري، وأنه قد رجع فعلاً عما كان يعتقده من التنزيه؛ فهل يلزم الأمةَ أن تتابعه في هذا الأمر؟!

إن من يعتقد ذلك يسيء الظن بعقول عشرات الآلاف من أئمة الإسلام على مر أكثر من عشرة قرون، وينسبهم إلى التقليد الأعمى في العقائد، مع كونهم مجمعين على حرمة التقليد في العقائد، واختلفوا في صحة إيمان المقلِّد، والصحيح كفايته مع الإثم، ويغيب عن هؤلاء أن الأمة إنما نسبت إلى الإمام الأشعري لكونه وقف حاملاً لواء السنة على طريق السلف في وجه أصحاب البدع والأهواء، لا لأنهم قلدوه فيما ذهب إليه، فمتى ما رجع عن اعتقاده رجعوا.

قال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله: «إن كان هؤلاء – يعني أئمة الأشاعرة– أغماراً، والأشعري يخلبهم، فليس بعد الأنبياء والصحابة فَطِنٌ، فيالله والمسلمين!!»[(١)].

فهم في الحقيقة منتسبون إلى رسول الله ﷺ والسلف الصالح، وما الإمام الأشعري رحمه الله وغيره من أئمة أهل السنة إلا أدِلَّاءُ على الطريق، وقاعدة أهل السنة الأصيلة هي أنَّ: [**الحق لا يُعرفُ بالرجال، ولكن يُعرَفُ الرجالُ بموافقتهم للحقِّ**]. وهذا هو الذي جعل كبارَ أئمة الإسلام يتابعون الإمامَ الأشعريَّ في تقريره لعقيدة أهل السنة، حيث وجدوه قد وافق الحق، وانتصر له أيَّما انتصار، ولم يزل بقيامه أهلُ الحق ظاهرين بالحجة على من خالفهم[(٢)].

** ** **

---

(١) الطبقات الكبرى (١٤٥/٦).

(٢) هذا المبحث بأكمله منقول من كتاب أهل السنة الأشاعرة، شهادة علماء الأمة وأدلتهم، تأليف: حمد أحمد السِّنان، وفوزي محمد العنجري، ص (١٦-٤٣).

المبحث الخامس: أصول عقيدة أهل السنة والجماعة

أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية وفضلاء الحنابلة، متفقون في أصول العقائد جميعها، مع وجود بعض الاختلاف في فرعيات العقائد، وقد اختلف الصحابة والسلف، في مسائل في فروع العقائد، وكثير من تلك الاختلافات، اختلافاتٌ لفظيةٌ، لا حقيقية، فهم متفقون على:

١. أنَّ أول واجب على المكلف، هو معرفة الله عز وجل؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾**[محمد:١٩]**. قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه: «**باب العلم قبل القول والعمل**»[١].

وقال الإمام السَّنوسي رحمه الله: «**ويجب على كُلِّ مكلَّف شرعاً أن يعرف ما يجب في حقِّ مولانا، جلَّ وعزَّ، وما يستحيل، وما يجوز، وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حقِّ الرُّسل، عليهم الصَّلاة والسَّلام**»[٢].

وقال الإمام نجم الدين ابن حمدان الحنبلي رحمه الله: «**يجب معرفةُ الله سبحانه وتعالى شرعاً، بالنظر في الوجود والموجود، على كل مكلف قادر.. وهي أَوَّلُ وَاجبٍ لنفسه**»[٣].

وقال شمس الدين السفارينيُّ الحنبليُّ رحمه الله في بيان عقيدة الحنابلة:

«**أَوَّلُ واجب على العبيدِ ... معرفةُ الإله بالتَّسديدِ**»[٤].

---

(١) صحيح البخاري (١/٢٤).
(٢) طالع البشرى على العقيدة الصغرى، للمارغني، ص (٦٨).
(٣) نهاية المبتدئين، ص (٢٢).
(٤) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/١١٢).

٢. أنَّ لله سبحانه وتعالى الأسماء الحسنى، والصفات العلى، يثبتونها، ولا ينفون شيئاً منها، قال أبو حنيفة رحمه الله: «**ونصفه كما وصف نفسه، أحدٌ صمدٌ، لم يلد ولم يولد**»(١).

٣. إثبات الصفات المعاني، كصفات قديمة أزلية، زائدة على الذات، فهو حيٌّ، بصفة الحياة، عليمٌ، بصفة العلم، قديرٌ، بصفة القدرة، مُريدٌ، بصفة الإرادة، سميعٌ، بصفة السمع، بصيرٌ، بصفة البصر، مُتَكَلِّمٌ، بصفة الكلام.

٤. أنه سبحانه وتعالى متصف بصفات التنزيه والتقديس، من القدم، والبقاء، والقيام بالنفس، والمخالفة للحوداث، والوحدانية.

٥. تنزيه صفاته سبحانه وتعالى عن مشابهة صفات المخلوقين، بأي وجه من الوجوه، قال سبحانه وتعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، وأنه كما قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: «**لا تبلغه الأوهام ولا تدركه الأفهام ولا تشبهه الأنام**»(٢). وقال أيضاً رحمه الله: «**ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زلَّ ولم يصب التنزيه؛ فإن ربنا جلّ وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس بمعناه أحد من البرية، وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأدوات، لَا تحويه الجهات الست، كسائر المبتدعات**»(٣).

٦. أنّه سبحانه وتعالى لا شبيه له في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وأن صفاته عز وجل ليست أبعاضاً ولا جوارح، ولا آلات ولا أعضاء؛ فليس هو سبحانه وتعالى بجسم، ولا جوهر، ولا عَرَض، كما قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «**وهو شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عَرَض، ولا حدَّ له ولا ضدّ له ولا ندّ له، ولا مثل له**»(٤).

وقال الإمام أبو الفضل التميمي، شيخ الحنابلة في زمانه رحمه الله: «**وأنكر الإمام أحمد على من يقول بالجسم، وقال: إنما الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسُمك وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارج**

---

(١) الفقه الأكبر لأبي حنيفة، ص (٢).
(٢) العقيدة الطحاوية بشرح عبد الغني الغنيمي الميداني ص (٣١-٤١).
(٣) المصدر السابق، ص (١٠٣-١٠٦).
(٤) الفقه الأكبر، ص (٢).

عن ذلك كله، فلم يجز أن يُسمى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيء ذلك في الشريعة، فبطل»[١].

وقال رحمه الله أيضاً: «**ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل: أنّ لله عز وجل وجهاً لا كالصورة المصورة والأعيان المخططة، بل وجهٌ، وصَفَه بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[القصص: ٨٨]**، ثم قال: **وليس معنى وجه معنى جسم عنده، ولا صورة ولا تخطيط، ومن قال ذلك، فقد ابتدع**»[٢].

وقال ابن حمدان الحراني، شيخ الحنابلة رحمه الله في بيان عقيدة الإمام أحمد ابن حنبل رضي الله عنه: «**وأن الله تعالى ليس بجوهر، ولا عَرَض، ولا جسم، ومن شبهه بخلقه فقد كفر**،.. وكذا من جسَّم، أو قال: **إنه جسم لا كالأجسام**»[٣].

٧. أنّ اللهَ عز وجل منزه عن التغير والتبدل، وأن جميع صفاته عز وجل قديمة، لا تتغير ولا تتبدل، ولا تزيد ولا تنقص، فلا يجوز اتصافه بكل وصف يوجب عليه الاتصاف بوصف حادث، أو ما يوجب عليه الحد والنهاية، كالحركة والسكون، والذهاب والمجيء، والكون فِي المكان، والاجتماع والافتراق، والقرب والبعد من طريق الْمسافة، والاتصال والانفصال، والدخول والخروج، والحجم والجرم، والجثة والصورة، والحيز، والمقدار والنواحي والأقطار، والجوانب والجهات، فكلها من صفات المحدثات، ولَا تجوز عَلَيْهِ سبحانه وتعالى؛ وذلك أن إبراهيم عليه السلام لما رأى هذه العلامات على الكواكب، وَالشمس والقمر، قال: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾، فَبين أَن مَا جَازَ عليه تلك الصفات، لا يكون خالقا، فلا يستحق العبادة.

(**١**) اعتقاد الإمام المنبَّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، ص (٤٥).
(**٢**) المصدر السابق، ص (١٧).
(**٣**) نهاية المبتدئين في أصول الدين ص (٣٠-٣١).

وقال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ **فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ** ﴾ [الأنعام:٧٦]، «**علم أن ربه دائم لا يزول**»[(١)].

وقال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**ما زال بصفاته قديماً قبل خلقهم، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفاته، وكما كان بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبدياً**»[(٢)].

وقال ابن حمدان الحراني، شيخ الحنابلة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان عقيدة الإمام أحمد ابن حنبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**وأن الله تعالى.. لا تحله الحوادث، ولا يحل في حادث**»[(٣)].

٨. وجميعهم متفقون على أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غنيٌّ عن العالمين، لا يجري عليه زمان، ولا يحويه مكان، قال الإمام الأعظم، التابعي الجليل، أبو حنيفة النعمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونقر بأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على العرش استوى، **من غير أن تكون له حاجة، واستقرار عليه**، وهو حافظ العرش وغير العرش، من غير احتياجٍ، فلو كان محتاجاً، لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره، كالمخلوقين، **ولو كان محتاجاً إلى الجلوس والقرار، فقبل خلق العرش، أين كان؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً**»[(٤)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً: «**ولقاء الله تعالى لأهل الجنة حق، بلا كيفية، ولا تشبيه، ولا جهة**»[(٥)]. وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أرأيت لو قيل: أين الله تعالى؟ فقال: يقال له: **كان الله تعالى ولا مكان، قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين، ولا خلق، وخلق كل شيء، وهو خالق كل شيء**»[(٦)]. فليس هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في مكان، ولا يحتاج إلى مكان، **فقد كان في الأزل ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان**، وهذا ما نص عليه التميمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ناقل

---

(١) تفسير الطبري (١٣٤٦٣).
(٢) العقيدة الطحاوية بشرح عبد الغني الغنيمي الميداني ص (٤٤).
(٣) نهاية المبتدئين في أصول الدين ص (٣٠-٣١).
(٤) الوصية للإمام أبي حنيفة، بشرح البابرتي ص (٩٧).
(٥) المصدر السابق، ص (١٤٠).
(٦) الفقه الأكبر، ص (١٦١).

عقيدة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، بقوله: «**والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل، ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش، ولا بعد خلق العرش**»(١).

٩. أن كل ما تصور في الوهم، من طول وعرض وعمق، وألوان، وهيئات وكيفيَّات مختلفة، فينبغي أن يعتقد أن صانع العالم بخلافه، وأنه قادر على خلق مثله.

١٠. أنه لا يجوز عليه الكيفية والكمية والأينية؛ لأن من لا مثل له، لا يمكن أن يقال فيه: **كيف هو**، ومن لا عدد له، لا يقال فيه: **كم هو**، ومن لا أول له، لا يقال له: **مم كان**، ومن لا مكان له، لا يقال فيه: **أين كان**.

١١. أن علمه سبحانه عام في جميع المعلومات، وقدرته عامة في جميع المقدورات، وإرادته عامة في جميع الإرادات، علمها على ما هي عليه، وأراد أن يكون ما علم أن يكون، وأراد أن لا يكون ما علم أن لا يكون، ولا يجري في مملكته ما لا يريد كونه.

١٢. أن كلام الله قديم، وكلام واحد، أمر ونهي وخبر واستخبار، على معنى التقدير، وكل ما ورد في الكتب من الله تعالى باللغات المختلفة: العبرية والعربية والسريانية، كلها عبارات تدل على معنى كلام الله تعالى، ولو جاء أضعاف أضعافه، لم تستغرق معاني كلامه، فمعاني كلام الله تعالى لا تستغرقها عبارات المعبرين، كما أن معلومات علم الله، لا يستغرقها عبارات المعبرين، ومقدورات قدرته لا يمكن ضبطها بالحصر والتحديد، كما سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

١٣. أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا اعتراض عليه في جميع ما يأتيه أو يذره، لا يقال فيما فعله: لم فعله، ولا فيما تركه: لم تركه.

١٤. أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حكيم في جميع أفعاله، وحقيقة الحكمة في أفعاله سبحانه وتعالى وقوعها موافقة لعلمه وإرادته، وأنه سبحانه يستحيل الظلم في وصفه؛ لأنه لا يتصرف في غير ملكه ومن تصرف في ملكه.

---

(١) اعتقاد الإمام الْمُنبّل أحمد بن حنبل، ص (٣٨).

١٥. أن الله ﷻ بعث الرسل، وأنزل الكتب، وبين الثواب والعقاب، وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم، وأوجب على لسانهم معرفة التوحيد والشريعة، وكل ما قالوه، فهو صدق، وكل ما فعلوه، فهو حق.

١٦. أن الإجماع حق، وكل ما اجتمعت عليه الأمة يكون حقاً، مقطوعًا به، قولاً كان أو فعلاً.

١٧. أن كل من تدين بهذا الدين الذي وصفناه، من اعتقاد الفرقة الناجية، فهو على الحق، وعلى الصراط المستقيم، فمن بدعه، فهو مبتدع، ومن ضلله، فهو ضال، ومن كفره، فهو كافر»[(١)].

قال الإمام أبو المظفر الإسفراييني (**ت ٤٧١هـ**)، بعد ذكر جملة الاعتقادات، التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة، والتي سبق ذكر مجملها: «وأعلم أن جميع ما ذكرناه، من اعتقاد أهل السنة والجماعة، فلا خلاف في شيء منه، بين الشَّافعي وأبي حنيفة رحمهما الله، وجميع أهل الرأي والحديث، مثل مالك والأوزاعي، وداود والزهري، والليث بن سعد، وأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسحق الحنظلي، ومحمد بن أسلم الطوسي، ويحيى بن يحيى، والحسين بن الفضل البجلي، وأبي يوسف، ومحمد، وزفر، وأبي ثور، وغيرهم، من أئمة الحجاز، والشام، والعراق، وأئمة خراسان، وما وراء النهر، ومن تقدمهم، من الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين»[(٢)].

** ** **

(١) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر الإسفراييني، ص (١٥٣-١٨٠).

(٢) المصدر السابق، ص (١٨٢-١٨٤).

المبحث السادس: أصول عقيدة فضلاء الحنابلة وموافقتها للأشاعرة

الأصول التي قام عليها مذهبُ الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجرى عليها عامة أهل المذهب، وهم من يسمون بفضلاء الحنابلة، وكلها متفق عليها بين أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية، وفضلاء الحنابلة:

(١) أولُ واجب على المكلف، هو معرفة الله تعالى:

قال الإمام ابن حمدان الحراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شيخ الحنابلة في زمانه (**٦٠٣-٦٩٥هـ**)[١]: «يجب معرفة الله تعالى شرعاً بالنظر في الوجود والموجود، على كل مكلف قادر، والمراد: معرفة وجود ذاته بصفات الكمال فيما لم يزل، ولا يزال، دون معرفة حقيقة ذاته وصفائه؛ لاستحالة ذلك عقلاً عند الأكثرين. وهي أول واجب لنفسه، ويجب النظر قبلها لتوقفها عليه، فهي أول واجب لغيره، فمن تركه مع القدرة عليه لغير عذر أثم»[٢].

(٢) إثبات صفات التنزيه والتقديس (السلبية):

وهي صفة القِدَم (عدم أولية الوجود)، والبقاء (عدم آخرية الوجود)، والقيام بالنفس (الغنى عن المحل والمخصص المؤثر)، ومخالفة الحوادث (نفي مطلق المشابهة بينه وبين خلقه)، والوحدانية.

---

(١) هو نجم الدين، أحمد بن حمدان بن شبيب النمري الحراني، الحنبلي، قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**برع في الفقه، وانتهت إليه معرفة المذهب، ودقائقه، وغوامضه، وكان عارفاً بالأصلين والخلاف، والأدب، وصنف تصانيف كثيرة**». ذيل طبقات الحنابلة (٣٣١/٢)، وقال ابن مفلح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الفقيه الأصولي، وانتهت إليه معرفة المذهب، ودقائقه، وغوامضه**». في المقصد الأرشد (٩٩/١)، وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**كان أحد أوعية العلم**». معجم محدثي الذهبي، ص (٢١). وكتابه نهاية المبتدئين في أصول الدين، هو من الكتب المعتمدة في تقرير عقيدة الحنابلة.

(٢) نهاية المبتدئين في أصول الدين، ص (٢٢).

قال ابن حمدان رحمه الله: «**يجب الجزم بأنه تعالى واحد لا يتجزؤ، ولا ينقسم**، أحد لا من عدد، فرد صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، لا مثل له، ولا شريك له في ملكه، ولا ظهير في صنعه، ولا معين في خلقه، وأنه شيء لا كالأشياء، حيٌّ، موجود، قديم أزليٌّ، لا أول له ولا بداية، باقٍ أبديٌّ، سرمديٌّ، دائم، لا آخر له، ولا نهاية، لم يزل ولا يزال بصفاته العليا وأسمائه الحسنى»(١).

(٣) إثبات صفات المعاني السَّبعِ (الذاتية):

١. صفة العلم: قال ابن حمدان رحمه الله: «وأنه سبحانه وتعالى عالم وعليم بعلمٍ، واحدٍ، وجوديٍّ قديم باقٍ، ذاتيٍّ، محيطٍ بكل معلوم كلي أو جزئي، على ما هو عليه، لا يتجدد بتجدد المعلومات، ولا يتعدد بتعددها، ولا يقال ضروري، ولا كسبي، ولا نظري، ولا استدلالي»(٢).

٢. صفة القدرة: قال ابن حمدان رحمه الله: «وأنه سبحانه وتعالى على كل شيء قدير، وقادر بقدرة واحدة، وجودية، قديمة، باقية، ذاتية، متعلقة بكل ممكن، وهو - أي الممكن - ما جاز وجوده، إن أراد شيئاً، كان بها وإلا فلا، ولم يوجد شيء ولا يوجد إلا بها. ونص أحمد - يعني الإمام أحمد بن حنبل - على أنه سبحانه وتعالى قادر بقدرة قديمة، وقوة شديدة»(٣).

٣. صفة الإرادة: قال ابن حمدان رحمه الله: «وأنه سبحانه وتعالى مريد بإرادة واحدة، قديمة باقية، نص عليه، متعلقة بكل ممكن، وهي غير الشهوة والتمني، ثم المشيئة، والإيثار، والرضا، والاختيار، والقصد، والولاية، والمحبة كلها بمعنى الإرادة المذكورة.. ومحبة الله لنا هي إرادته لما يفعل بنا من المنافع والنعم، وبغضه لخلقه، إرادته عقابهم وضررهم. قاله القاضي»(٤).

---

(١) نهاية المبتدئين في أصول الدين، ص (٢٤).

(٢) المصدر السابق، ص (٢٤).

(٣) المصدر السابق، ص (٢٤).

(٤) المصدر السابق، ص (٢٥).

٤. صفة الحياة: قال ابن حمدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حيٌّ بحياة واحدة، وجودية، قديمة ذاتية، ونصَّ أحمد أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حيٌّ بحياة قديمة»(١).

٥-٦. صفة السمع والبصر: قال ابن حمدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سميع بصير، نصَّ عليه، بسمع وبصر قديمين، ذاتيين، وجوديين، متعلقين بكلِّ مسموع ومُبصَرٍ»(٢).

٧. صفة الكلام: قال ابن حمدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قائل ومتكلم، تكلم، ويتكلم بكلام قديم، ذاتي وجودي، غير مخلوق ولا محدث، ولا حادث، لا يشبه كلام الناس، لم يزل أمراً، ونهياً، وخبراً، وما هو عليه»(٣).

(٤) إثبات تنزيه الله تعالى عن الجسمية، والعرضية، والتحيز في المكان، وعن قيام الحوادث بذاته العلية، وتنزيهه عن المشابهة والكيفية:

قال ابن حمدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **ليس بجوهر، ولا عرض، ولا جسم، ولا تحله الحوادث، ولا يحل في حادث، ولا ينحصر فيه،** بل هو بائن من خلقه، الله على العرش، **لا بتحديد، وإنما التحديد للعرش وما دونه، والله فوق ذلك لا مكان ولاحد؛ لأنه كان ولا مكان، ثم خلق المكان وهو كما كان قبل خلق المكان،** ولا يعرف بالحواس، ولا يقاس بالناس، ولا مدخل في ذاته وصفاته للقياس، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، بل هو الغني عن كل شيء، ولا يستغني عنه شيء، وأنه لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء، **ومن شبَّهه بخلقه فقد كفر،** نص عليه أحمد، وكذا **من جسَّم، أو قال: إنه جسم لا كالأجسام**»(٤).

---

(١) نهاية المبتدئين في أصول الدين، ص (٢٥).
(٢) المصدر السابق، ص (٢٥).
(٣) المصدر السابق، ص (٢٤).
(٤) المصدر السابق، ص (٣٠-٣١).

(٥) القول في الصفات المتشابهة بإثبات ألفاظها، وتفويض العلم بمعانيها إلى الله ﷻ، مع التصريح بتنزيه الله تعالى عن الجسمية، والكيفية، والحدِّ، والتحيز في المكان، وعن قيام الحوادث بذاته العلية:

قال ابن حمدان رحمه الله: «ونجزم بأنه سبحانه وتعالى في السماء، وأنه استوى على العرش بلا كيف، بل على ما يليق به في ذلك كله، ولا نتأول ذلك، ولا نفسِّره، ولا نكيِّفه، ولا نتوهمه، ولا نُعيِّنه، ولا نعطله، ولا نكذبه، بل **نكل علمه إلى الله سبحانه وتعالى، ونجزم بنفي التشبيه والتجسيم**، وكل نقص، وكذا حكم جميع آيات الصفات وأخبارها الصحيحة الصريحة»[١].

ومن قال: إنه بذاته في كل مكان، أو في مكان، فكافرٌ، لأنه يلزم منه قدم المكان، وحلوله في الأماكن القذرة وغيرها، تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً. وهذا لا ينافي كونه في السماء وعلى العرش على ما يليق به؛ لِمَا سبق، وكذا القول في حديث النزول وغيره مما سنده صحيح، ولفظه صريح، إذا استحال حمله على ظاهره. وقال التميمي في اعتقاد أحمد في حديث النزول: «**ولا يجوز عليه الانتقال، ولا الحلول في الأمكنة**». قال فيه ابن البناء في اعتقاد أحمد: «**ولا يقال بحركة ولا انتقال**»[٢].

وقال القاضي أبو يعلى رحمه الله: «**وقد وصفه النبي ﷺ بالنزول إلى السماء الدنيا والعلو، لا على جهة الانتقال والحركة، كما جازت رؤيته، لا في جهة، وتجلى للجبل، لا على وجه الحركة والانتقال، وقال: لا يثبت نزول عن علو وزوال، بل نزول لا يعقل معناه ورؤية، لا في جهة، ولا يعقل ذلك في الشاهد**». وقال ابن عقيل: «**ليس بزوال ولا انتقال، ولا كنزولنا**». وقال أبو نصر السجزي: «**ليس في قول الله على العرش تحديد، وإنما**

---

(١) نهاية المبتدئين في أصول الدين، ص (٣٠-٣١).
(٢) المصدر السابق، ص (٣١).

لتحديد للعرش وما دونه، والله فوق ذلك حيث لا مكان ولا حد، لأنه كان ولا مكان، ثم خلق المكان وهو كما كان قبل خلق المكان»[١].

وقال أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولا نقول إن العرش مكانه، لأن الأمكنة صنعة الله، وهي بعده، ولا نقول إنه بذاته قاعد على العرش، أو قائم، أو مضطجع، ولا نائم، ولا مماس، ولا ملاصق، بل نطلق الصفة كما نطق به القرآن، ونضرب عن الخوض فيما لا يبلغ حقيقته اللسان**». وقال أحمد - بن حنبل - رَحِمَهُ اللَّهُ: أحاديث الصفات تمر كما جاءت، **من غير بحث على معانيها**، وتخالف ما خطر في الخاطر عند سماعها، **وننفي التشبيهَ عن الله تعالى عند ذكرها**، مع تصديق النبي ﷺ، والإيمان بها، وكل ما يعقل ويتصور فهو تكييف وتشبيه، وهو محال. وقال القاضي أبو يعلى: «**وهو مستو على العرش بلا كيف، ولا مطابقة، ولا مماسة، ولا ما سبيله التقدير والمساحة**». ولا يقال في صفاته: تحت، ولا فوق، ولا قدام، ولا خلف، ولا كيفية، فلا يقال: ما هو، ولا من أي شيء هو، ولا متى كان، ولا لِمَا كان»[٢].

وتتميماً للفائدة، أذكر نصوصاً متكاثرة عن أئمة المذهب الحنبلي، الذين عليهم المعول في الفتوى، بما يؤكد أن عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ والسادة الحنابلة متوافقة في الأصول مع السادة الأشاعرة والماتريدية:

أولا: نصوص الإمام أبي الفضل التميمي رَحِمَهُ اللَّهُ، شيخ الحنابلة في زمانه (ت٤١٠هـ):

١. «وأنكر الإمام أحمد على من يقول بالجسم، وقال: إنما الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول، وعرض، وسُمك،

(١) نهاية المبتدئين في أصول الدين، ص (٣١-٣٢).
(٢) المصدر السابق، ص (٣٣-٣٤).

وتركيب، وصورة، وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يُسمى جسماً؛ لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيء ذلك في الشريعة، فبطل»(١).

٢. وقال رحمه الله أيضاً: «**ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل: أنّ لله عز وجل وجهاً، لا كالصورة المصورة، والأعيان المخططة، بل وجهٌ، وصَفَه بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[القصص: ٨٨]**، ثم قال: **وليس معنى وجه، معنى جسم عنده، ولا صورة ولا تخطيط، ومن قال ذلك، فقد ابتدع**»(٢).

٣. وقال رحمه الله أيضاً: «وكان – يعني الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله – يقول: **إن لله تعالى يدين، وهما صفة له في ذاته، ليستا بجارحتين، وليستا بمركبتين، ولا جسم، ولا جنس من الأجسام، ولا من جنس المحدود، والتركيب، والأبعاض، والجوارح**»(٣).

ثانياً: نص القاضي أبي يعلى الفراء (ت٤٥٨هـ):

قَالَ أبو الحسين ابن أبي يعلى رحمهما الله: «قال الوالد السعيد رحمه الله في أخبار الصفات: .. **ولا يوصف بصفات المخلوقين الدالة على حدثهم، ولا يجوز عليه ما يجوز عليهم، من التغير من حال إلى حال، ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، وأنه لم يزل، ولا يزال**»(٤).

ثالثاً: قال أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي، شيخ الحنابلة في زمانه رحمه الله **(ت٥١٣ هـ)**: «**تعالى الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة، لأن هذا عين التجسيم، وليس الحق بذي أجزاء وأبعاض يعالج بها**»(٥).

---

(١) اعتقاد الإمام المنبَّل أبي عبد الله أحمد بن حنبل، ص (٤٥).
(٢) المصدر السابق، ص (١٧).
(٣) عقيدة الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي بكر الخلال، ص (١٠٤).
(٤) طبقات الحنابلة (٢/٢١٠-٢١١).
(٥) دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، لابن الجوزي، ص (٨٦).

رابعاً: نص الشيخ العارف الرباني، عبد القادر الجيلاني رحمه الله: (ت٥٦١هـ):

قال رحمه الله: «أما معرفة الصانع عز وجل بالآيات والدلالات على وجه الاختصار، فهي أن يعرف ويتيقن: أنه واحد فرد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، لا شبيه له، ولا نظير، ولا عون، ولا شريك، ولا ظهير، ولا وزير، ولا ند ولا مشير له، **ليس بجسم فيمس، ولا بجوهر فيحس، ولا عرض فيقضى، ولا ذي تركيب أو آلة وتأليف، وماهية وتحديد**»(١).

خامساً: نصوص شيخ المذهب، ابن قدامة المقدسي رحمه الله (ت٦٢٠هـ):

١. قال ابن قدامة رحمه الله: « وكل ما جاء في القرآن، أو صح عن المصطفى عليه السلام، من صفات الرحمن، وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له، بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، **وما أشكل من ذلك، وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله**، ونجعل عهدته على ناقله؛ اتباعاً لطريق الراسخين في العلم»(٢).

وقال رحمه الله أيضاً: «والصحيح أن **المتشابه: ما ورد في صفات الله سبحانه وتعالى مما يجب الإيمان به، ويحرم التعرض لتأويله**، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥]، ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤]، ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾[الرحمن:٢٧]، ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر:١٤]، ونحوه؛ ولأن في الآية قرائن تدل على **أن الله سبحانه وتعالى منفرد بعلم تأويل المتشابه**. فإن قيل: فكيف يخاطب الله الخلق بما لا يعقلونه؟ أم كيف ينزل على رسوله ما لا يطلع على تأويله؟ قلنا: يجوز أن يكلفهم الإيمان بما لا يطلعون على تأويله؛ ليختبر طاعتهم، كما اختبرهم بالإيمان الحروف المقطعة مع أنه لا يعلم معناها»(٣).

---

(١) الغنية (٧١/٢).

(٢) لمعة الاعتقاد لابن قدامة، ص (٥-٦).

(٣) روضة الناظر وجنة المناظر، (٢١٥/١-٢١٧). باختصار يسير.

٢. وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً: «فثبت بما ذكرناه من الوجوه، **أن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى،.. ويلزم من هذا أن يكون المتشابه، هو ما يتعلق بصفات الله تعالى وما أشبهه**»(١).

٣. وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً: «فإنه **لا حاجة لنا إلى علم معنى ما أراد الله تعالى من صفاته** عَزَّ وَجَلَّ؛ فإنه لا يراد منها عمل، ولا يتعلق بها تكليف، سوى الإيمان بها، ويمكن الإيمان بها من غير علم معناها؛ فإن الإيمان بالجهل صحيح، فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أمر بالإيمان بملائكته وكتبه ورسله وما أنزل إليهم، وإن كنا لا نعرف من ذلك إلا التسمية»(٢).

٤. وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات، **فإنما هو إيمان بمجرد الألفاظ، التي لا شك في صحتها، ولا ريب في صدقها، وقائلها أعلم بمعناها، فآمنا بها على المعنى الذي أراد ربنا** عَزَّ وَجَلَّ »(٣).

سادساً: نصوص الإمام الحافظ المفسّر ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت٥٩٧هـ):**

١. قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الواجب علينا، أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا يحويه مكان، ولا يوصف بالتغير والانتقال**». وقد بين الحافظ ابن الجوزي في هذا الكتاب، أن عقيدة السلف، وعقيدة الإمام أحمد، تنزيه الله عن الجهة، والمكان، والحد، والجسمية، والقيام، والجلوس، والاستقرار، وغيرها من صفات الحوادث والأجسام(٤).

٢. وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً: «**فترى أقواماً يسمعون أخبار الصفات، فيحملونها على ما يقتضيه الحس، كقول قائلهم: ينزل بذاته إلى السماء، ويتنقل، وهذا فهم رديء، لأن**

(١) ذم التأويل، ص (٣٩). باختصار يسير.
(٢) تحريم النظر في كتب الكلام، ص (٥١-٥٢).
(٣) المصدر السابق، ص (٥٩).
(٤) ينظر: دفع شبه التشبيه، ص (٥٨).

المتنقلَ يكون من مكان إلى مكان، ويوجب ذلك كون المكان أكبرَ منه، ويلزم منه الحركة، وكل ذلك محال على الحق ﷻ »(١).

٣. وقال رحمه الله أيضاً: «**كل من هو في جهة يكون مقدراً محدوداً، وهو يتعالى عن ذلك، وإنما الجهات للجواهر والأجسام؛ لأنها أجرام تحتاج إلى جهة، وإذا ثبت بطلان الجهة، ثبت بطلان المكان**»(٢).

٤. وقال رحمه الله أيضاً: «**فإن قيل: نفي الجهات يحيل وجوده، قلنا: إن كان الموجود يقبل الاتصال والانفصال، فقد صدقت، فأما إذا لم يقبلهما، فليس خُلوه من طرف النقيض بمحال**»(٣).

سابعاً: قال الإمام المفسر سراج الدين ابن عادل الحنبلي الدمشقي رحمه الله **(ت٧٧٥هـ)**: «اختلفت الأمة في تفسير يد الله تعالى: **فقالت المجسمة: إنها عضو جسماني كما في حق كل أحد**، .. قالوا: واسم اليد موضوع لهذا العضو، فحمله على شيء آخر ترك للغة، وإنه لا يجوز. والجواب عنه: **أنه تعالى ليس بجسم؛ لأن الجسم لا ينفك عن الحركة والسكون وهما محدثان، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث، ولأن كل جسم فهو متناه في المقدار، وكل ما كان متناهياً في المقدار فهو محدث، ولأن كل جسم فهو مؤلف من الأجزاء، وكل ما كان كذلك افتقر إلى ما يؤلفه ويركبه، وكل ما كان كذلك فهو محدث، فثبت بهذه الوجوه أنه يمتنع كونه تعالى جسماً، فيمتنع أن يكون عضواً جسمانياً.**

وأما جمهور الْمُوَحِّدين فلهُمْ في لَفْظِ اليَدِ قولان:

أحدهما: قول من يقول: إن القرآن لما دل على إثبات اليد لله، آمنا بالله، والعقل دل على أنه يمتنع أن يكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص، وعضو مركب من الأجزاء

(١) صيد الخاطر، ص (٤٧٦).
(٢) دفع شبه التشبيه، ص (٥٧).
(٣) المصدر السابق، ص (٥٩).

والأبعاض، آمنا به، **فأما أن اليد ما هي وما حقيقتها، فقد فوضنا معرفتها إلى الله تعالى، وهذه طريقة السلف**.

وثانيهما: قول المتكلمين فقالوا: اليد تذكر في اللغة على وجوه: **أحدها:** الجارحة. **وثانيها:** النعمة، **وثالثها:** القوة، **ورابعها:** الملك، **وخامسها:** شدة العناية والاختصاص، وإذا عرف هذا فنقول: اليد في حق الله تعالى ممتنع أن تكون الجارحة، وأما سائر المعاني فكلها حاصلة»[1].

ثامناً: قال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله **(ت٧٩٥هـ):** «والصواب: ما عليه السلف الصالح، من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت، **من غير تفسير لها، ولا تكييف ولا تمثيل،** ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك البتة، خصوصا الإمام أحمد، **ولا خوض في معانيها،** ولا ضرب مثل من الأمثال لها،.. إنما الاقتداء بأئمة الإسلام؛ كابن المبارك، ومالك، والثوري والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، ونحوهم»[2].

تاسعاً: قال العلامة مرعي المقدسي الحنبلي رحمه الله **(ت١٠٣٣ هـ):** «**مذهب السلف هو عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه، وتفويض علمه إلى الله تعالى،** قال ابن عباس رضي الله عنهما: **هذا من المكتوم الذي لا يفسر**. فالأولى في هذه الآية وما شاكلها أن يؤمن الإنسان بظاهرها، **ويكل علمها إلى الله تعالى،** وعلى ذلك مضت أئمة السلف، وقال سفيان بن عيينة رحمه الله: **كل ما وصف الله به نفسه في كتابه؛ فتفسيره قراءته والسكوت عنه، ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله**»[3].

---

(١) اللباب في علوم الكتاب، (٧/٤٢٨-٤٢٩) باختصار يسير.

(٢) فضل علم السلف على الخلف، ص (٤).

(٣) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات ص (٦١-٦٢).

عاشراً: نصوص العلامة السفاريني رحمه الله (ت ١١٨٨ هـ):

١. قال رحمه الله: «ومذهب السلف عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه، **وتفويض علمه إلى الله تعالى**»(١).

٢. وقال رحمه الله أيضاً:

«وليـــس ربُّنا بجوهــرٍ ولا ... عرَض ولا جسمٍ تعالى ذو العلى.

سبحانه قدِ استوى كما ورد... من غير كيفٍ قد تعالى أن يُحَدّ»(٢).

٣. وقال رحمه الله: «وكذلك الرضا والغضب، إلى غير ذلك من سائر ما جاء به الكتاب العظيم، والنبِي الكريم، **فسلف الأمة وعلماء الأئمة يؤمنون به، ويثبتونه للّه سبحانه وتعالى، بالمعنى الذي أراده سبحانه وتعالى، مع اعتقادهم التنزيه والتقديس، عن التشبيه والتنقيصِ**»(٣).

قلت: ونصوص أئمة فضلاء الحنابلة في تقرير هذا المذهب لا تحصى، فاقتصرت على ما مضى منها، ولا بد من التنبيه هنا، إلى أننا حين نقول: إن **التفويض** هو مذهب فضلاء الحنابلة، نعني: أنه مذهب أكثرهم، وأنه يمثل الخطَّ الحنبليَّ العام عبر العصور، وليس عند المتأخرين فقط، وأنهم قالوه معتقدين أنه مذهب إمامهم، بل مذهب السلف وسائر الأئمة المعتبرين، فليسوا بمعزل عن إمامهم وتحقيق قوله، فلا يصح أن يقال: إن هذا تقليد مذموم؛ إذ التقليد عندهم في العقائد لا يجوز، أو إنه قول من لا عبرة بقوله في باب الاعتقاد، ولتأكيد هذا، أنقل هذين النقلين المهمَّين، الذين يبيّنان هذه الحقيقة:

١. بدأ العلامة عبد الباقي الحنبلي عقيدته [بالمنصوص] عن الإمام أحمد رحمه الله، ووضع فيها ما يفيد التفويض، ومما قاله في عقيدته: «**معظم ما نقلناه من أصولنا**

---

(١) لوامع الأنوار البهية (١/٩٧).
(٢) لوامع الأنوار البهية، (١/١٨١).
(٣) المصدر السابق (١/١٠٠).

وفروعنا؛ متصل في جميع الأعصار، من زمن الإمام أحمد ﵀ إلى زمننا، متواتر نقله جمع عن جمع»[(١)].

٢. وقال العلامة السفاريني: «**اعلم أن مذهب الحنابلة هو مذهب السلف، فيصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فالله تعالى ذات لا تشبه الذوات، متصفة بصفات الكمال التي لا تشبه الصفات من المحدثات**، فإذا ورد القرآن العظيم، وصحيح سنة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم بوصف للباري جل شأنه؛ تلقيناه بالقبول والتسليم، ووجب إثباته له على الوجه الذي ورد، [**ونكل معناه للعزيز الحكيم**]،.. [**فهذا اعتقاد سائر الحنابلة كجميع السلف**]، فمن عدل عن هذا المنهج القوي، زاغ عن الصراط المستقيم وانحرف»[(٢)].

(٦) إثبات وحدانية الله ﷻ بأفعاله، وتنزيه الله ﷻ أن يكون له غرضٌ، أو علةٌ من خلقه، مع إثبات الحكمة، والتنزيه عن العبث:

قال ابن حمدان ﵀: «كل شيء سوى الله وصفاته حادث، والله خلقه وأوجده، وابتدأه بعد عدمه، **لا لعلة ولا لغرض، ولا لداع، ولا لحاجة، ولا لموجب، ولا تجب رعاية ذلك في شيء من أفعاله**، ولا يفعل شيئاً عبثاً، ولا خالق لجسم ولا جوهر ولا عرض، ولا شيء إلا هو ﷾»[(٣)].

(٧) إثبات خلق الله أفعالَ العباد، خيرها وشرها، وإثبات الكسب للعباد، بقدرة حادثة يخلقها الله ﷻ مقارنة لفعل العبد الحادث:

قال ابن حمدان ﵀: «**وجميع أفعال العباد كسب لهم، وهي مخلوقة لله خيرها وشرها، حسنها وقبيحها**، ويقال: إنما فعله قبل خلقه، ولهم فيها كسب واختيار. وفعل

---

(١) العين والأثر في عقائد أهل الأثر. ص (١٠٠).
(٢) لوامع الأنوار البهية. ص (١/١٠٧).
(٣) نهاية المبتدئين في أصول الدين، (٣٣-٣٤).

العبد مختار ميسر في كسب الطاعة، واكتساب المعصية، غير مكره ولا مجبر، ولا مضطر، والله الخالق ما كسبه العبد واكتسبه وفعله، والقدرة والمقدور، والاختيار والمختار. والكسب ما وقع من الفاعل مقارناً لقدرة محدثة واختيار، وقائل هذا احترز عن الاضطرار والاختراع.. والجبر والتولد باطلان، وما يظن أنه متولد من فعل الآدمي، هو من خلق الله تعالى وفعله، كألم الضرب، والاستطاعة مع الفعل»(١).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والله تعالى مقدر الخير والشر، والنفع والضر، ولا يخرج شيء من تقديره، ولا يصدر إلا بتدبيره، كل ما علمه أو قضاه، أو حكم به، أو أخبر به، لا يتصور تغييره، ولا مخالفته له، ولا لنا الخلف فيه»(٢).

(٨) تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن أن يكون شيءٌ من أفعاله واجباً عليه، بل جميعها باختياره ومشيئته:

قال ابن حمدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يجب عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شيءٌ، ولا فعل الأصلح والأنفع لهم، ولا يجوز أن يقال: إنما خلق الخلق لينفعهم، فإنه خلق أهل النار، وتخليدهم وتسليط إبليس وجنده عليهم بالضلال وغيره، وليس أنفع لهم. وهو الحاكم بكل حكم، والعقل المرعي تبع وموافق للنقل الشرعي، فلا حسن، ولا شكر، ولا مدح، ولا ذم، ولا أمر، ولا نهي، ولا تختبر إباحة إلا بالشرع، ولا حكم لعقل في عين قبل ورود الشرع»(٣).

فهذه الأصول التي تنبني عليها عقيدة فضلاء الحنابلة في مبحث الإلهيات، متفقة تماماً مع أصول أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية، وإن كان هناك بعض الخلافات في فروع المسائل الأصولية، التي لم يحسمها النص، وليس عليها إجماع، وللنظر فيها مجال، فهذا الخلاف، لا يقتضي تكفيراً ولا تبديعاً، وأما مبحث النبوات، وما يتبعه، من مبحث الصحابة

(١) نهاية المبتدئين في أصول الدين، ص (٤٢).
(٢) المصدر السابق، ص (٤٦).
(٣) المصدر السابق، ص (٣٣-٣٤).

ونحوه، ومباحث السمعيات، فهم متفقون في أمهات الأصول، ويندر اختلافهم، وإن وجد الخلاف، فهو في الفروع التي يختلف فيها الترجيح، لتعارض الأدلة، وعدم المرجح القطعي.

** ** **

المبحث السابع: منهج أهل السنة في التعامل مع النصوص المتشابهة

لقد جعل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في القرآن الكريم نصوصاً محكمات، بينة المعنى، لا تحتمل الشك في فهم المراد منها، وأخر متشابهات، تشتبه وتحتمل، أو يخفى معناها، فالواجب على المؤمن، هو رد معنى المتشابه من الآيات، إلى المحكم منها، وفهمها على وفق المعنى المقطوع به، وهذه علامة على سلامة باطنه من الزيغ والضلال، فعن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قالت: تلا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾، قالت: قَالَ رسول اللَّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**فإذا رأيت الَّذِين يتَّبعون ما تشابه منه، فأولئك الَّذين سَمَى اللَّه؛ فاحذروهم**"(١).

قال شيخ المفسرين ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمعنى الكلام إذا: فأما الذين في قلوبهم ميل عن الحق، وحيف عنه، **فيتبعون من آي الكتاب، ما تشابهت ألفاظه، واحتمل صرف صارفه، في وجوه التأويلات، باحتماله المعاني المختلفة**؛ إرادة اللبس على نفسه وعلى غيره؛ احتجاجًا به على باطله، الذي مالَ إليه قلبه، دون الحق الذي أبانه الله، فأوضحه بالمحكمات من آي كتابه»(٢).

وقد نقل إمام أهل السنة، أبو الحسن الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، إجماع السلف الصالح في طريقة التعامل مع هذه النصوص، فقال: «**وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتاب الله، وما ثبت به النقل من سائر سنته، ووجوب العمل بمحكمه، والإقرار بنص مشكله ومتشابهه، وردّ كل ما لم يحط به علماً بتفسيره إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، مع الإيمان بنصه**»(٣). ونبين ذلك في مطلبين:

---

(١) رواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥).

(٢) تفسير الطبري (١٩٧/٦).

(٣) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، ص (١٦٦-١٦٧).

المطلب الأول: طرق أهل السنة في التعامل مع النصوص المتشابهة

لقد اتفق السلف الصالح وخلفهم، من علماء أهل السنة والجماعة – بعد تنزيهه تعالى عن ظواهر النصوص المتشابهة –، أنّ التعامل مع هذه النصوص المتشابهة، يكون بإحدى طريقتين:

الأولى: طريقة جمهور السلف الصالح[١]، وهي التفويض: ويعني الإيمان والتسليم بجميع ما جاء من عند الله عَزَّ وَجَلَّ، وصح عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في حق صفات الله عَزَّ وَجَلَّ، بعد تنزيهه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن صفات الحدوث والنقص، وتنزيهه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن مشابهة خلقه في المعنى والحقيقة، من الجسمية وحلول الحوادث بذاته، مع عدم الخوض فيه بشيء من الكلام، وعدم تحديد المعنى من اللفظ، بالتأويل والتفسير.

ثانياً: طريقة جمهور الخلف الصالح[٢]، وبعض السلف، وهي التأويل: ومضمونه الإيمان بما ثبت في النصوص الصحيحة، مما يتعلق بصفات الله عَزَّ وَجَلَّ، مع حملها على معانٍ لائقة بالله عَزَّ وَجَلَّ، على وفق لغة العرب، أو هو صرف الكلام عن ظاهره الموهم للتشبيه، إلى معنى لائق بالله عَزَّ وَجَلَّ، يحتمله اللفظ، أوجبه برهان قطعي في القطعيات، وظني في الظنيات.

وقد ذكر بعض المحققين من أهل السنة، أن لأهل السنة في النصوص المتشابهة، ثلاثةَ اتجاهات، كلها صحيحةٌ، لا حرج فيها، وإنما الخلاف في الأَولى منها:

الأول: إثبات النصوص، مع صرف معناها عن الظاهر، دون تعيين معنى محدد، وتفويض معناها إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، وعدم الخوض في بيانه، وهو قول لأبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً، ونسبه كثير من أهل السنة إلى أهل الحديث.

---

(١) **السلف الصالح:** هم من تقدم من الأنبياء، والصحابة، والتابعين، وتابعيهم، وهم أهل القرون الثلاثة الأولى، وهذا هو قول كثير من العلماء، فيدخل في السلف الأئمة الأربعة.

(٢) **الخلف الصالح:** هم السواد الأعظم، من الأئمة والعلماء الثقات، من الفقهاء، والمحدثين، وعلماء أصول الدين، وغيرهم، الذين جاؤوا بعد المائة الثالثة.

الثاني: إثبات النصوص، مع صرف معناها عن الظاهر، وتأويلها بما يليق بجلال الله ﷻ، وفق لسان العرب، وهو قول أبي الحسن رحمه الله أيضاً.

وليعلم أن التأويل لا يُقبل، حتى تتحقق فيه القواعد المتفق عليها بين العلماء؛ لئلا يصير تحريفاً للكلم عن مواضعه، وبعدها يحدد العلماءُ المعنى المناسبَ للفظ، وفق شروط التأويل الشرعي المقبول، وضوابطه؛ فمن وجد من نفسه قدرة على صنيع السلف الصالح، من كمال التنزيه، وسلامة الفهم، فليمش على سننهم، فهو أسلم وأولى، وإلا فليتبع الخلف الصالح، وليحترز من مضلات الأهواء، من تشبيه وتعطيل[١].

الثالث: إثباتها كصفات معان، لا يعلم معناها وحقيقتها إلا الله ﷻ، وهو قول معتبر لأهل السنة والجماعة، على رأسهم، الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان، وشيخ المفسرين الطبري، وإمام أهل السنة، أبو الحسن الأشعري رضي الله عنهم، وكثير من أصحابهم المتقدمين، وغيرهم، وهو قولٌ عامةِ فضلاء الحنابلة.

قال الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه **(ت ١٥٠هـ)**: «﴿**يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ**﴾، **ليست كأيدي خلقه، وليست جارحة، وهو خالق الأيدي**»[٢]. وقال أيضاً: «**وهو** سبحانه وتعالى **شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء: الثابت بلا جسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا حد له، ولا ضد له، ولا ند له، ولا مثل له**»[٣].

---

(١) **شروط التأويل ثلاثة**: (١) أن يكون اللفظ محتملاً، ولو عن بُعد للمعنى الذي يؤول إليه، فلا يكون غريباً عنه كل الغرابة. (٢) أن يكون ثمة موجبٌ للتأويل؛ بأن يكون ظاهرُ النص مخالفاً لقاعدة مقرَّرة معلومة من الدين بالضرورة، أي مخالفاً لنصٍ أقوى منه. (٣) أن لا يكون التَّأويل من غير سند، بل لا بُدّ أن يكون له سندٌ، ومستمداً من الموجبات. وقال ابن الجوزي: «**إن نفيت التشبيه في الظاهر والباطن، فمرحباً بك، وإن لم يمكنك أن تتخلص من شرك التشبيه، إلى خالص التوحيد، وخالص التنزيه إلا بالتأويل، فالتأويل خيرٌ من التشبيه**»، وقال أيضاً: «**التشبيه داءٌ والتأويل دواؤه، فإذا لم يوجد الداء، فلا حاجة لاستعمال الدواء**». ينظر: المواعظ والمجالس، ص (١١).

(٢) الفقه الأكبر، ص (١٥٩).

(٣) المصدر السابق، ص (٢٦).

وقال الإمام الحافظ المفسر، ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (**ت ٣١٠هـ**): «**وله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يدان، ويمين وأصابع، **وليست جارحة،** ولكن يداه مبسوطتان بالنعم على الخلق، لا مقبوضتان عن الخير»(١).

وقال الإمام أبو الحسن الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في كتاب الإبانة: «وليس يخلو قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص:٧٥]، أن يكون معنى ذلك إثبات يدين نعمتين، أو يكون معنى ذلك، **إثبات يدين جارحتين، تعالى الله عن ذلك،** أو يكون معنى ذلك إثبات يدين قدرتين، أو يكون معنى ذلك، **إثبات يدين ليستا نعمتين ولا جارحتين ولا قدرتين لا توصفان إلا كما وصف الله تعالى،** فلا يجوز أن يكون معنى ذلك نعمتين؛ **ولا يجوز عندنا ولا عند خصومنا أن نعني جارحتين،** ولا يجوز عند خصومنا أن يعني قدرتين، **وإذا فسدت الأقسام الثلاثة، صح القسم الرابع، وهو أن معنى قوله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ بِيَدَيَّ﴾ **إثبات يدين ليستا جارحتين،** ولا قدرتين، ولا نعمتين لا يوصفان إلا بأن يقال: **إنهما يدان ليستا كالأيدي، خارجتان عن سائر الوجوه الثلاثة التي سلفت**»(٢).

وقال الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (**ت٣٧١هـ**)، في إثبات صفة اليدين، صفةَ معنى، لا صفةَ عين، بمعنى الجارحة: «وخلق آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بيده، ويداه مبسوطتان، ينفق كيف شاء، **بلا اعتقاد كيف يداه، إذ لم ينطق كتاب الله تعالى فيه بكيف، ولا يعتقد فيه الأعضاء، والجوارح، ولا الطول والعرض، والغلظ، والدقة،** ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، وأنه ليس كمثله شيء، تبارك وجه ربنا ذو الجلال والإكرام»(٣).

وقال الإمام الحافظ الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (**ت٣٨٨هـ**): «**وليس معنى اليد عندنا الجارحة،** إنما هو صفة جاء بها التوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت، **ولا نكيفها،** وننتهي

---

(١) التبصير في معالم الدين للطبري، ص (٤٠).
(٢) الإبانة عن أصول الديانة (١٣٣-١٣٤).
(٣) اعتقاد أئمة الحديث، ص (٥١-٥٢).

إلى حيث انتهى بنا الكتاب، والأخبار المأثورة الصحيحة، **وهو مذهب أهل السنة والجماعة**»(١).

وقال الإمام محمد بن يوسف السنوسي رحمه الله: «ومشكلات الكتاب والسنة كثيرة جدًا، وقد صنف العلماء في جمعها والكلام عليها تصانيف، والضابط الجملي في جميعها أن كل مشكل منها مستحيل الظاهر، فإنه ينظر فيه:

(١) فإذا كان لا يقبل التأويل إلا معنى واحداً، وجب أن يحمل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ **[الحديد: ٤]**؛ فإن المعية بالتحيز والحلول بالمكان مستحيلة على المولى سبحانه وتعالى؛ لأنها من صفات الأجسام، فتعين صرف الكلام عن ظاهره، ولا يقبل هنا إلا تأويلًا واحدًا دل عليه السياق، وهو المعية بالإحاطة، علما وسمعًا وبصرًا.

(٢) وإن كان يقبل من التأويل أكثر من معنى واحد، كقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ **[القمر: ١٤]**، وَقَوْلِهِ سبحانه وتعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ **[ص: ٧٥]**، وَقَوْلِهِ: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ **[طه: ٥]**، فقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وجوب تفويض معنى ذلك إلى الله تعالى، بعد القطعِ بالتنزيه عن الظاهر المستحيل، وهو مذهب السلف(٢)؛ ولهذا لما سأل السائل، مالك بن أنس رضي الله عنه،

---

(١) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (٤/ ٢٣٤٧).

(٢) قال الإمام السنوسي: ومذهب السلف: الوقف في تعيين تأويلها، وقالوا: تقطع بأن ظاهرها المستحيل غير مراد، ونفوّض بعد ذلك عينَ المراد منها إلى الله تعالى؛ لصحة حمل اللفظ على محامل، ولم يعين الشرع ما المراد منها، فتعيين بعضها بغير نقل عن صاحب الشرع، تسور على الغيب بغير دليل، وهذا القول هو أحسن الأقوال وأسلمها، ينظر: شرح العقيدة الوسطى، ص (١٤١). وقال الشيخ نزار حمادي في تحقيقه على المقدمات للسنوسي: «**ويفهم من كلام الإمام السنوسي بوضوح، أن التفويض الذي يقول به السلف الصالح ليس فيه تجهيل لهم رضوان الله تعالى، بل كانوا عالمين بجميع محامل ومعاني الكلام، وعالمين بما يصح إثباته في حق الله تعالى من المعاني المحتملة وما لا يصح، وكانوا يقطعون بطرح المحامل والمعاني الفاسدة المقتضية للتجسيم والتشبيه، ويتوقفون في تعيين أحد المحامل والمعاني الصحيحة على سبيل القطع بأنها مرادة الله تعالى بسبب فقدهم أي دليل قطعي على التعيين من الشرع**».

عن قوله ﷻ: ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، قال في جوابه: «**الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والسؤال عن مثل هذا بدعة**»، وأمر بإخراجِ السائل، يعني ﵁: أن الاستواء معلوم من لغة العرب، ومحامله المجازية التي تصح في حق الله تعالى، والمراد في الآية منها، أو من غيرها مما لم نعلمه مجهول لنا، والسؤال عن تعيين ما لم يرد نص من الشرعِ بتعيينه، بدعة، وصاحب البدعة رجل سوء، تجب مجانبته وإخراجه من مجالس العلم؛ لئلا يدخل على المسلمين فتنة بسبب إظهار بدعته.

المذهب الثاني: جواز تعيين التأويل للمشكل، ويرجح على غيره مما يصح بدلالة السياق أو بكثرة استعمال العرب للفظ المشكل فيه، فتحمل العين على العلم أو البصر أو الحفظ، وتحمل اليد على القدرة أو النعمة، ويحمل الاستواء على القهر والغلبة، وهذا مذهب إمام الحرمين وجماعة كثيرة من العلماء.

المذهب الثالث: حمل تلك المشكلات على إثبات صفات لله تعالى تليق بجلاله وجماله، لا يعرف كنهها. وهذا مذهب شيخِ أهل السنة الشيخِ أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى ورضي عنه.

قلت: والظاهر أن من احتاط وعبر فيما يذكره من تأويل لذلك المشكل بلفظ الاحتمال، فيقول: يحتمل أن يكون المراد من الآية أو الحديث كذا، فقد سلم من التجاسر وسوء الأدب، بالجزم بتعيين ما لم يقم دلِيل قطعي على تعيينه»[(١)].

قلت: **فأصحاب الاتجاه الأول،** يقولون: إنَّ إضافة اليد إلى الله ﷯ ثابتةٌ في القرآن، الكريم، والله أعلم بمراده، ويستحيل أن تكون بمعنى الجارحة، ولا يقولون هي صفة، أو ليس بصفة، فلا يزيدون على قراءة النص، مع نفي التشبيه والتكييف والتجسيم عن الباري ﷯، فينزِّهونه عن مطلق مشابهة الخلائق، وعن مشاركتهم في أي معنى من المعاني، ويسمى هذا القول: (**التفويض**).

---

(١) شرح المقدمات للإمام السنوسي، ص (١٢٠-١٢٣).

وأصحاب الاتجاه الثاني، يقولون: إضافة اليد إلى الله ﷻ ثابتة في القرآن الكريم، ولا يمكن أن تكون بمعنى الجارحة، بل نفهم معناها وَفق لسان العرب، فتكون بمعنى القدرة أو النعمة، أو غير ذلك من المعاني المستعملة لليد في لغة العرب، بحسب اللائق بالسياق، ولا نقطع بالمراد، ويسمى هذا القول: **(التأويل)**.

وأصحاب الاتجاه الثالث، لله ﷻ يد هي صفتهُ، ويستحيل أن تكون بمعنى الجارحة، لا نعلم معناها، ولا حقيقتها، بها خلق آدم عليه السلام، فيثبتونها صفة معنى، زائدة على الصفات المعاني، مع تفويض العلم بحقيقتها ومعناها إلى الله ﷻ، ويسمى هذا القول: **(الإثبات مع التنزيه)**.

وهذه الأقوال مروية كلها عن السلف الصالح، وكلها منسوبة لإمام السنة أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه، ولكل مسلم أن يأخذ بأي اتجاه منها، أما تحقيق أي تلك الاتجاهات أولى، فمحله أهل الاجتهاد والتحقيق من العلماء، ومن قلَّد بعضهم، فلا حرج عليه.

والحاصل أن الاتجاهات الثلاثة تشتمل على التأويل، لأنَّ كلَّ صرف للفظ عن ظاهره، يسمى تأويلاً، وحقيقة اليد – مثلاً – هي الجارحة، والاتجاهات الثلاثة يجزمون بأنها ليست بجارحة، إلا أن أصحاب الاتجاه الأول والثالث، **تأويلهم إجمالي**، وأصحاب الاتجاه الثاني، **تأويلهم تفصيلي**؛ فكل قول لا يقول بأن تلك الإضافات جوارحُ وأعضاء، فقوله يتضمن تأويلاً إجمالياً، سواء سمَّاه تأويلاً، أو لم يسمِّهْ، فالعبرة بالمعاني، لا بالمباني.

وقال الإمام ابن حجر رحمه الله: «**أكثر السلف لعدم ظهور أهل البدعِ في أزمنتهم، يفوضون علمها إلى اللَّه تعالى، مع تنزيهه سبحانه عن ظاهرها الذي لا يليق بجلال ذاته، وأكثر الخلف يؤولونها بحملها على محال تليق بذلك الجلال الأقدس**، والكمال الأنفس؛ لاضطرارهم إلى ذلك؛ لكثرة أهل الزيغِ والبدعِ في أزمنتهم؛ ومن ثم قال إمام الحرمين: **لو بقي الناس على ما كانوا عليه، لم نؤمر بالاشتغال بعلم الكلام، وأما الآن فقد كثرت البدع فلا سبيل إلى ترك أمواجِ الفتن تلتطم**. وأصل هذا اختلافهم في الوقف في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا

يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾[**آل عمران: ٧**] فالأكثرون على الوقف على لفظ الجلالة، والأقلون على الوقف على ﴿ **ٱلۡعِلۡمِ**﴾، ومن أجلهم ابن عباس رضي الله عنهما، فكان يقف عليه، ويقول حملًا للناس على سؤاله، والأخذ عنه: «**أنا من الراسخين في العلم**»، على أنه يمكن رفع الخلاف، بأن **المتشابه على قسمين**:

(**١**) **ما لا يقبل تأويلًا قريبًا**، فهذا محمل الوقف الأول.

(**٢**) **وما يقبله**، فهذا محمل الثاني، ومن ثم اختار بعض المحققين، قبول التأويل إن قرب من اللفظ، واحتمله وضعًا، ورده إن بعد عنه.

والحاصل أن السلف والخلف مؤوِلون؛ لإجماعهم على صرف اللفظ عن ظاهره، ولكن تأويل السلف إجمالي لتفويضهم إلى الله تعالى، وتأويل الخلف تفصيلي لاضطرارهم إليه لكثرة المبتدعين»[1].

** ** **

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح (١/ ٢٦٠).

المطلب الثاني: سبب اختلاف أهل السنة في طرق التعامل مع النصوص المتشابهة

إنَّ السبب الحقيقيَّ لاختلاف السلف والخلف فيما ذهبوا إليه، من التفويض والتأويل، بعد اتفاقهم على تنزيهه ﷻ عن ظاهر اللفظ، الموهم للمشابهة بصفات المخلوق، هو اختلافهم في الوقف على قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾:

فمن ذهب إلى أنَّ الراسخين في العلم، لا يعلمون معنى النصوص المتشابهة؛ بناءً على الوقف على قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، قال: لا يجوز الخوض في المتشابه، بالتفسير ولا بالتأويل، وممن ذهب إلى هذا القول، عائشة، كما سبق، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم رضي الله عنهم، وروي عن مالك بن أنس رحمه الله.

ومَن ذهب إلى أن الراسخين في العلم، يعلمون تأويل المتشابه؛ بناءً على الوقف عند قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، قال: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله، وممن ذهب إلى هذا القول، جمع من السلف والخلف، على رأسهم حبر الأمة ابن عباس رضي الله عنهما، فقد ثبت عنه، أنه قال: «**أنا ممن يعلم تأويله**»[١]. وكذلك قال تلميذه المقرَّبُ، التابعي الجليل، مجاهد بن جبر رحمه الله، فقال: «**والراسخون في العلم يعلمون تأويله، ويقولون: آمنا به**»[٢]. وقاله الربيع ابن أنس رحمه الله أيضاً[٣].

وقال محمد بن جعفر بن الزبير بن العوَّام رحمه الله: «فكيف يختلف، وهو قول واحد، من رب واحد؟ **ثم ردوا تأويل المتشابه على ما عرفوا من تأويل المحكمة، التي لا تأويل لأحد فيها إلا تأويل واحد، فاتسق بقولهم الكتاب وصدق بعضه بعضًا، فنفذت به الحجة، وظهر به العذر، وزاح به الباطل، ودمغ به الكفر**»[٤].

---

(١) تفسير الطبري (٦٦٣٢).
(٢) المصدر السابق (٦٦٣٣).
(٣) المصدر السابق (٦٦٣٥).
(٤) المصدر السابق (٦٦٣٦).

وممن جمع بين قولي السلف والخلف الصالحين جمعاً حسناً، القاضي ابن عطية رحمه الله في تفسيره، وحاصل كلامه، أن **المحكم**: هو ما لا يحتمل إلا تأويلاً واحداً، واتضح معناه لكل من يفهم كلام العرب، ولا يلتبس على أحد ممن علم العربية، وأن **المتشابه**: ما احتمل من التأويل أوجهاً، وهو على قسمين:

متشابه مطلق: وهو ما لا سبيل إلى العلم به من أمور الغيب، كإدراك حقيقة ذاته عز وجل وصفاته، وأمر الروح، وآماد المغيبات، التي قد أعلم الله عز وجل بوقوعها، ووقت قيام الساعة، إلى سائر ذلك، وممن جادل في هذا المتشابه من أهل الزيغ، نصارى نجران، الذين جادلوا في القرآن، في حق عيسى عليه السلام، واليهود، الذين جادلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مدته، ومدة أمته، بسبب حروف أوائل السور[(١)]، فهذا لا يعلمه إلا الله عز وجل، ولا يجوز الخوض فيه، لأنه سبيل الزيغ مطلقاً.

ومتشابه نسبي: وهو ما يمكن أن يعلم، مما له احتمالات على وجوه في اللغة، ومَناحٍ في كلام العرب، فهذا يعلمه الراسخون في العلم، كل بحسب رسوخه في العلم، وما يفتحه الله عليه، فيُتأول تأويلَه المستقيم، ويزال ما فيه، مما عسى أن يتعلق به، من تأويل غير مستقيم، كقوله في عيسى عليه السلام: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، إلى غير ذلك، ولا يسمى أحد راسخاً، إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيراً، بحسب ما قدر له، وإلا، فمن لا يعلم سوى المحكم، فليس يسمى راسخاً؛ إذ الرسوخ إنما هو المعرفة بتصاريف الكلام، وموارد الأحكام، ومواقع المواعظ، وذلك كله بقريحة معدة، وهذا القدر هو الذي تعاطاه ابن عباس رضي الله عنهما، وهو ترجمان القرآن، ولا يتأول عليه أنه علم وقت الساعة، وأمر الروح وما شاكله[(٢)].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٤٠٣/١) والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للإمام ابن عطية الأندلسي (٢٠٣/١-٢٠٤).

(٢) ينظر: تفسير ابن عطية (٤٠٣/١).

والخائض في هذا النوع، قد يرد المتشابه إلى المحكم، فلا يؤدي ذلك به إلى الزيغ، بل هو من صنيع الراسخين في العلم، حيث يدفعون ما ظاهره التعارض من نصوص الوحي، وقد يؤدي ببعض من لم ترسخ قدماه في العلم، إلى تتبع المتشابهات، وإثبات عقائد بظواهرها، فيزيغ عن طريق الحق، كما حدث مع من نزلت فيهم هذه الآيات، من النصارى واليهود، وهي عامة في كل الفرق التي زاغت عن طريق الراسخين في العلم، كالخوارج، والمرجئة، والقدرية والجبرية، والجهمية المعطلة، والكرامية المشبهة المجسمة، وغيرهم.

فقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾، الضمير عائد على جميع متشابه القرآن، فإن جعلنا الوقف على قوله: ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، كان معناه، أنه لا يعلم المتشابه المطلق إلا الله عز وجل وحده، لا شريك له، وكذلك النسبي، لا يعلمه على الكمال والاستيفاء، والإحاطة واليقين إلا الله عز وجل وحده، لا شريك له.

وإن جعلنا قوله: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ عطفاً على اسم الله عز وجل، فالمعنى إدخالهم في علم تأويل المتشابه النسبي، كلٌّ بقدره، وما يصلح له، والراسخون يقولون في جميع المتشابه: آمَنَّا بِهِ[1].

وبنحو ما سبق، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله، فقال: «وقال الخطابي رحمه الله: المتشابه على ضربين: **أحدهما**: ما إذا رد إلى المحكم واعتبر به، عرف معناه.

والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغِ، فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه؛ فيرتابون فيه؛ فيفتتنون، والله أعلم»[2].

وقال الملا علي القاري رحمه الله: «قال ابن حجر: الجمهور أن الوقف على الجلالة؛ **ليفيد أن علم المتشابه على حقيقة ما هو عليه، مختص بالله تعالى،** ولا ينافي هذا، جعل

---

(١) ينظر: تفسير ابن عطية (٤٠٣/١)، ثم قال ابن عطية: فإعراب ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ يحتمل الوجهين، ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما بهما، والمعنى فيهما يتقارب بهذا النظر الذي سطرناه.

(٢) فتح الباري (٢١١/٨-٢١٢).

ابن عباس والآخرين الوقف على العلم، المفيد أن الراسخين فيه، يعلمون تأويل المتشابه؟ لأنهم وإن علموه، لم يدركوا حقيقته المرادة لله تعالى منه، وإنما علموه بصرف ظاهره عن الله تعالى؛ لاستحالته بلا خلاف بين الفريقين، **ومن ثم اتفق السلف والخلف على تنزيه الله تعالى عن ظواهر المتشابهات المستحيلة على الله تعالى،** ثم اختلفوا بعد، فأمسك أكثر السلف عن الخوض فِي تعيين المراد من ذلك المتشابه، **وفوضوا علمه إلى الله تعالى،** وهذا أسلم؛ لأن من أول، لم يأمن من أن يذكر معنى غير مراد له تعالى، فيقع في ورطة التعيين وخطره.

وخاض أكثر الخلف في التأويل، ولكن غير جازمين بأن هذا مراد الله تعالى من تلك النصوص، وإنما قصدوا بذلك، صرف العامة عن اعتقاد ظواهر المتشابه، والرد على المبتدعة، المتمسكين بأكثر تلك الظواهر الموافقة لاعتقاداتهم الباطلة. وقال الشافعي: لا يحل تفسير المتشابه إلا بسند عن رسول الله ﷺ، أو خبر عن أحد من الصحابة، أو إجماع العلماء»[١].

** ** **

(١) مرقاة المفاتيح (١/٢٣٧).

المبحث الثامن: أقوال أئمة السلف في منهج التعامل مع النصوص المتشابهة

لم يكن السلف الصالح من الصحابة والتابعين يخوضون في النصوص المتشابهة؛ حيث لم تدع الحاجة إلى ذلك، إلا أن منهجهم كان واضحاً من خلال تعامل الآخذين عنهم من تلاميذهم، فنستطيع الجزم بأن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان كلهم كانوا منزهين لله تعالى عن مطلق المشابهة بالخلق، وأنهم كانوا يفهمون النصوص المتشابهة على وَفق القطعي من النصوص المحكمة، وما خالف ظاهره ذلك، فإن التعامل معه يكون إما بالتفويض أو التأويل، وفي هذا المبحث سننقل بعض أقوال أئمة السلف الصالح في منهجهم في التعامل مع النصوص المتشابهة:

المطلب الأول: نقولات عن أئمة الهدى في منهج التعامل مع النصوص المتشابهة

١. **الإمام أبو حنيفة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت١٥٠هـ):**

قال أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا، ويسمع لا كسمعنا، ونحن نتكلم بالآلات والحروف، **والله تعالى يتكلم بلا آلة، ولا حروف، والحروف مخلوقة، وكلام الله تعالى غير مخلوق**، وهو شيء لا كالأشياء، **ومعنى الشيء: الثابت بلا جسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا حد له، ولا ضد له، ولا ند له، ولا مثل له**»[1].

٢. **الإمام مالك بن أنس** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت١٧٩هـ):**

عن عبد الله بن وهب المصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: كنا عند مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فدخل رجل، فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ **ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ** ﴾**[طه: ٥]**. كيف استواؤه؟ قال: فأطرق مالك، وأخذته الرحضاء، ثم رفع رأسه، فقال: ﴿**ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ** ﴾

---

(١) الفقه الأكبر ص (١٦-٢٦).

كما وصف نفسه، ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه. قال: فأخرج الرجل[١].

وعن يحيى بن يحيى رحمه الله، قال: كنا عند مالك بن أنس رحمه الله، فجاء رجل، فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾، فكيف استوى؟ قال: فأطرق مالك برأسه، حتى علاه الرحضاء، ثم قال: «**الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا**»[٢].

٣. الإمام الشافعي رحمه الله **(ت٢٠٤هـ):**

قال الشافعي رحمه الله: «**آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله**»[٣].

٤. الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله **(ت٢٤١هـ):**

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في النصوص المتشابهة: «**نؤمن بها، ونصدق بها بلا كيف، ولا معنى، ولا نرد شيئاً منها، ونعلم أن ما جاء به الرسول حقٌّ، ولا نرد على رسول الله** ﷺ**، ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه، بلا حد، ولا غاية، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]**»[٤].

٥. الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله **(ت١٩٨هـ):**

قال سفيان بن عيينة رحمه الله: «**ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه، فقراءته تفسيره، ليس لأحد أن يفسره بالعربية، ولا بالفارسية**»[٥].

---

(١) الأسماء والصفات (٨٦٦). ومعنى (مرفوع) أي منفيٌّ، فالله ﷻ منزه عن مطلق الكيف والشَّبَه، والحدِّ.
(٢) الأسماء والصفات (٨٦٧).
(٣) لمعة الاعتقاد لابن قدامة، ص (٧).
(٤) المصدر السابق، ص (٧).
(٥) الأسماء والصفات للبيهقي (٦٨٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: «**ما وصف الله تعالى به نفسه، فتفسيره قراءته، ليس لأحد أن يفسره إلا الله تبارك وتعالى، أو رسله صلوات الله عليهم**»(١).

٦. **الإمام محمد بن الحسن الشيباني، صاحب أبي حنيفة** رَحِمَهُمَا اللَّهُ **(ت١٨٩هـ):**

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب، على الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاء بها الثقات، عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عَزَّ وَجَلَّ، من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك، فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة؛ فإنهم لم يصفوا، ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا**»(٢).

٧. **الإمام الترمذي** رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت٢٧٩هـ):**

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام على حديث الرؤية: «المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة، مثل سفيان الثوري، وابن المبارك، ومالك، وابن عيينة، ووكيع وغيرهم، أنهم قالوا: **الذي اختاره أهل الحديث، أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها، ولا تفسر، ولا تتوهم، ولا يقال: كيف**»(٣).

٨. **الإمام الحافظ الحجة المحدث الفقيه، أبو جعفر الطحاوي** رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت٣٢١هـ):**

قال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر؛ فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية، وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات**»(٤).

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي، ص (٩٠٦).
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ص (٧٤٠).
(٣) سنن الترمذي (٤/٦٩١).
(٤) العقيدة الطحاوية بشرح الميداني، ص (٣٤).

٩. الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله (ت٣٨٨هـ):

قال رحمه الله : «**والله سبحانه موصوف بصفاته، منفي عنه ما لا يليق به، من صفات الآدميين ونعوتهم، ليس بذي جوارح، ولا بذي أجزاء وأبعاض، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**»(١).

١٠. الإمام أبو الفضل، التميمي رحمه الله شيخ الحنابلة (ت٤١٠ هـ).

قال رحمه الله: «وأنكر الإمام أحمد على من يقول بالجسم، وقال: إنما الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسُمك، وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يُسمى جسماً؛ لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيء ذلك في الشريعة، فبطل»(٢).

١١. الإمام المقرئ الكبير أبو عمرو، عثمان بن سعيد الداني رحمه الله (توفي سنة ٤٤٤هـ):

قال رحمه الله: «ومن قولهم – أي أهل السنة والجماعة – إن الله جل جلاله وتقدست أسماؤه، ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا، في الثلث الباقي من الليل .. **ونزوله تبارك وتعالى كيف شاء، بلا حد، ولا تكييف، ولا وصف بانتقال، ولا زوال**»(٣).

١٢. الإمام البيهقي رحمه الله (ت٤٥٨هـ):

قال الإمام البيهقي رحمه الله: «[فصل في معرفة الله عز وجل ومعرفة صفاته وأسمائه] حقيقة المعرفة، أن نعرفه موجودًا قديمًا، لم يزل ولا يفنى، أحدًا صمدًا، شيئًا واحدًا، لا يتصور في

---

(١) معالم السنن (٤ / ٣٣٠).

(٢) اعتقاد الإمام المنبَّل أحمد بن حنبل ص٤٥.

(٣) الرسالة الوافية ص (٥٧). وقد سئل بعض العلماء عن حديث النزول، فقال: تفسيره قول إبراهيم عليه السلام حين أفل النجم: ﴿ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ ﴾ **[الأنعام: ٧٦]، فطَلَب رَبّاً لا يجوز عليه الانتقال والحركات، ولا يتعاقب عليه النزول**، وقد مدحه الله بذلك، وأثنى عليه في كتابه، فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾**[الأنعام: ٧٥]**، فوصفه لأنه بقوله هذا، موقن. ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٣٩/٣).

الوهم، ولا يتبعض، ولا يتجزأ، ليس بجوهر، ولا عرض، ولا جسم، قائمًا بنفسه، مستغنيًا عن غيره، حيا قادرًا، عالما مريدًا سميعًا بصيرًا متكلما، له الحياة، والقدرة والعلم، والإرادة والسمع، والبصر، والكلام، لم يزل ولا يزال هو بهذه الصفات، ولا يشبه شيء منها شيئا من صفات المصنوعات، فهي نعوت له أزلية، وصفات له أبدية تقوم به، موجودة بوجوده، قائمة بدوامه، ليست بأعراض، ولا بأغيار، ولا حالة في أعضاء، غير مكيفة بالتصور في الأذهان، ولا مقدورة بالتمثيل في الأوهام، فقدرته تعم المقدورات، وعلمه يعم المعلومات، وإرادته تعم المرادات، لا يكون إلا ما يريد، ولا يريد ما لا يكون، وهو المتعالي عن الحدود، والجهات، والأقطار، والغايات، المستغني عن الأماكن، والأزمان، لا تناله الحاجات، ولا تمسه المنافع، والمضرات، ولا تلحقه اللذات، ولا الدواعي، ولا الشهوات، ولا يجوز عليه شيء مما جاز على المحدثات، يدل على حدوثها، ومعناه أنه لا يجوز عليه الحركة ولا السكون، والاجتماع، والافتراق، والمحاذاة، والمقابلة، والمماسة، والمجاوزة، ولا قيام شيء حادث به، ولا بطلان صفة أزلية عنه، ولا يصح عليه العدم، ويستحيل أن يكون له ولد أو زوجة، أو شريك، قادر على إماتة كل حيٍ سواه، ويجوز منه إفناء كل شيء غيره، وإعادته الأجسام بعده، وخلق أمثالها من غير قصر على حد، قادر على كل شيء يتوهم على الانفراد حدوثه، له الملك، وله الحمد، كل ما أنعم به تفضل منه، وكل ما أضر به عدل منه، لا يجوز عليه جور، ولا يصح منه ظلم»[(١)].

١٣. الإمام الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٤٦٣هـ):

قال الإمام المحدث الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ويتجنب المحدث في أماليه، رواية ما لا تحتمله عقول العوام؛ لما لا يؤمن عليهم فيه من دخول الخطأ والأوهام، وأن يشبهوا الله تعالى بخلقه، ويلحقوا به ما يستحيل في وصفه، وذلك نحو أحاديث الصفات، التي ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم، وإثبات الجوارحِ والأعضاء للأزلِي القديم، وإن كانت الأحاديث صحاحا، ولها في التأويل طرق ووجوه، إلا أن من حقها أن لا تروى إلا**

---

(١) شعب الإيمان (١/٢٠٥-٢٠٦).

لأهلها؛ خوفًا من أن يضل بها من جهل معانيها، فيحملها على ظاهرها، أو يستنكرها فيردها، ويكذب رواتها ونقلتها»(١).

١٤. الحافظ الإمام أبو عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٤٦٣هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تأويل المجيء: «**وليس مجيئه حركة، ولا زوالا، ولا انتقالا**؛ لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسماً أو جوهرًا، **فلما ثبت أنه ليس بجسم ولا جوهر**، لم يجب أن يكون مجيئه حركة ولا نقلة، ولو اعتبرت ذلك بقولهم جاءت فلانا قيامته، وجاءه الموت، وجاءه المرض، وشبه ذلك مما هو موجود نازل به، ولا مجيء، لبان لك»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً: «وقد قالت فرقة منتسبة إلى السنة إنه ينزل بذاته! وهذا قول مهجور؛ **لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذكره ليس بمحل للحركات، ولا فيه شيء من علامات المخلوقات**»(٣).

١٥. الإمام الحافظ، أبو الفرج ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، (ت٥٩٧هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إن نفيت التشبيه في الظاهر والباطن، فمرحباً بك، وإن لم يمكنك أن تتخلص من شرك التشبيه، إلى خالص التوحيد، وخالص التنزيه، إلا بالتأويل، فالتأويل خيرٌ من التشبيه**»(٤).

١٦. الإمام ابنُ حمدان الحرانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شيخُ الحنابلة في زمانه (ت٦٩٥هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: «**يجب الجزم بأنه تعالى واحد لا يتجزؤ، ولا ينقسم.. وأن الله تعالى ليس بجوهر،**

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (١٠٧/٢).
(٢) التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد (١٣٧/٧).
(٣) الاستذكار (٥٣٠/٢).
(٤) ينظر: المواعظ والمجالس، ص (١١).

ولا عرض، ولا جسم، ولا تَحُلُّه الحوادث، ولا يحلُّ في حادث، ولا ينحصر فيه، بل هو بائن من خلقه،.. ولا يعرف بالحواس، ولا يقاس بالناس، ولا مدخل في ذاته وصفاته للقياس، وأنه لا يشبه شيئاً، ولا يشبهه شيء، ومن شبهه بخلقه، فقد كفر، نصَّ عليه أحمد، وكذا من جسَّمَ، أو قال جسم لا كالأجسام»(١).

١٧. الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، شيخ الإسلام (ت٦٧٦هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث النزول: «هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء: **أحدهما**: وهو مذهب جمهور السلف، وبعض المتكلمين، أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في تأويلها، مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ، أنها تُتَأَوَّلُ على ما يليق بها بحسب مواطنها، فعلى هذا، تأولوا هذا الحديث تأويلين، **أحدهما**: تأويل مالك ابن أنس وغيره، معناه: **تنزل رحمته وأمره وملائكته**، كما يقال فعل السلطان كذا، إذا فعله أتباعه بأمره، **والثاني**: أنه على الاستعارة، ومعناه الإقبال على الداعين بالإجابة واللطف، والله أعلم»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً: «اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات، وآيات الصفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم، أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون: **يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا**

---

(١) نهاية المبتدئين في أصول الدين ص (٣٠-٣١).
(٢) شرح صحيح مسلم (٦/٣٦).

الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسم والانتقال، والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق. وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم، وهو أسلم.

والقول الثاني: وهو مذهب معظم المتكلمين، أنها تتأول على ما يليق بها، على حسب مواقعها، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفا بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم»[١].

١٨. الإمام ابنُ دقيق العيد رحمه الله، شيخُ الإسلام في زمانه (ت٧٠٢هـ)، ومجدد المائة السابعة:

قال ابن دقيق العيد رحمه الله في العقيدة: «نقول في الصفات المشكلة: إنها حق وصدق، على المعنى الذي أراده الله، ومن تأولها نظرنا: فإن كان تأويله قريبا، على مقتضى لسان العرب، لم ننكر عليه، وإن كان بعيدا، توقفنا عنه، ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه، وما كان منها معناه ظاهرا، مفهوما من تخاطب العرب، حملناه عليه، كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾، فإن المراد به في استعمالهم الشائعِ، حق الله، فلا يتوقف في حمله عليه، وكذا قوله :" **إن قلب بن آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ** ". فإن المراد به، إرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله، وما يوقعه فيه، وكذا قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ **[النحل:٢٦]**. معناه خرب الله بنيانهم، وقوله: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ **[الإنسان:٩]**. معناه لأجل الله، وقس على ذلك. انتهى. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: وهو تفصيل بالغ، قل من تيقظ له»[٢].

١٩. الإمام الحافظ المفسر ابن كثير رحمه الله، (ت٧٧٤هـ):

قال ابن كثير رحمه الله في تأويل لفظ الوجه: «في قوله سبحانه وتعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ **[القصص:٨٨]**: إخبار بأنه الدائم الباقي الحي القيوم، الذي تموت الخلائق ولا

(١) شرح صحيح مسلم (١٩/٣).
(٢) فتح الباري (٣٨٣/١٣).

يموت، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[الرَّحْمَن: ٢٧]، **فعبر بالوجه عن الذات**، وهكذا قوله ها هنا: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، أي: **إلا إياه**، وقال مجاهد والثوري: أي: **إلا ما أريد به وجهه**، وحكاه البخاري في صحيحه كالمقرر له، وهذا القول لا ينافي القول الأول، فإن هذا إخبار عن كل الأعمال بأنها باطلة إلا ما أريد بها وجه الله عز وجل من الأعمال الصالحة المطابقة للشريعة، والقول الأول، مقتضاه أن كل الذوات فانية، وهالكة، وزائلة، إلا ذاته سبحانه وتعالى، فإنه الأول الآخر، الذي هو قبل كل شيء، وبعد كل شيء»[1].

المطلب الثاني: دراسة مقولة الإمام مالك (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول)

لقد كان الإمام مالك رحمه الله سائراً على فهم مَن قبله من الصحابة والتابعين، وله مقولة جامعةٌ، باتت قاعدة عامَّة وأصلاً كلياً في باب النصوص المتشابهة، واشتهر هذا الأثر عن الإمام مالك رحمه الله شهرة بالغة، ورواه عنه طائفة من تلاميذه، وهو مرويٌّ عنه من طرق عديدة، وقد حَظِي باستحسان أهل العلم، وتلقَّوه بالقبول، وهو مخرَّج في كتب عديدة من كتب السنة، مرويٌّ عن الإمام مالك من عشرةٍ من طلابه، وفي هذا المبحث سنقوم بذكر ما وقفت عليه من روايات لهذه المقولة عن الإمام مالك، ثم بيان مراد الإمام مالك من مقولته، كما فهمها أئمة أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً، وذلك في فرعين:

الفرع الأول: ذكر روايات هذه المقولة

١. رواية جعفر بن عبد الله:

قال جعفر بن عبد الله، قال: كنَّا عند مالك بن أنس، فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ **[طه:٥]**، كيف استوى، فما وجد مالك من شيء ما وجد من مسألته، فنظر إلى الأرض، وجعل ينكت بعود في يده، حتى علاه الرحضاء – يعني العرق –، ثم رفع رأسه، ورمى بالعود، وقال: «**الكيف منه غير معقول، والاستواء منه غير**

---

(١) تفسير ابن كثير (٦/٢٦١-٢٦٢).

مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأظنك صاحب بدعة وأمر به فأخرج»(١).

٢ . رواية عبد الله بن وهب:

وفيها قال الإمام مالك: « ﴿ **ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ** ﴾ **كما وصف نفسه، ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه**»(٢).

٣ .٤. رواية يحيى بن يحيى التميمي، ورواية جعفر بن ميمون:

وفيها قال الإمام مالك: «**الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول**..»(٣).

٥ . رواية سفيان بن عيينة:

وفيها قال الإمام مالك: «**الاستواء منه معلوم، والكيف منه غير معقول**..»(٤).

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣٢٥/٦) وأخرجه عنه أيضاً شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني في عقيدة السَّلف وأصحاب الحديث ص (١٨١-١٨٣) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤٤١/٣) برقم (٦٦٤) بنحوه، ولفظه: «**الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعة فإني أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأخرج**».

(٢) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦) وقال الذهبي في العلوّ: وساق البيهقي بإسناد صحيح.. عن ابن وهب.. وذكره. وقال الحافظ ابن حجر: وأخرج البيهقي بسند جيِّد عن ابن وهب.. وذكره.

(٣) روى الأولى البيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٧) والاعتقاد (١١٦) وأورده الذهبي في العلوّ، ثم قال: هذا ثابت عن مالك. وقال شمس الدين ابن عبد الهادي في كتابه في الاستواء: صحيح ثابت عن مالك. وروى رواية جعفر بن ميمون أبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث ص (٣٨).

(٤) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٣٩/٢) ونقله الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠٦/٨-١٠٧) ورجالها ثقات.

٦ . رواية محمد بن النعمان بن عبد السلام التيمي.

وفيها قال الإمام مالك: «**الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول**..»[١].

٧ . رواية عبد الله بن نافع.

وفيها قال الإمام مالك: «**استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة**..»[٢].

٨ . رواية أيوب بن صالح المخزومي.

وفيها قال الإمام مالك: «**سألتَ عن غير مجهول، وتكلّمت في غير معقول**..»[٣].

٩ . رواية بشّار الخفّاف الشيباني.

وفيها قال الإمام مالك: «**الكيف غير معقول، الاستواء مجهول**.. »[٤].

١٠ . رواية سحنون عن بعض أصحاب مالك.

وفيها قال الإمام مالك: «**سألتَ عن غير مجهول، وتكلّمتَ في غير معقول**.. »[٥].

**   **   **

---

(١) رواه أبو الشيخ الأنصاري في طبقات المحدّثين بأصبهان (٢/٢١١) وإسنادها جيد.

(٢) أخرجه الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (٧/١٣٨).

(٣) المصدر السابق (٧/١٥١).

(٤) أخرجه أبو المظفر السمعاني في تفسيره (٣/٣٢٠).

(٥) ذكره ابن رشد في البيان والتحصيل (١٦/٣٦٧ – ٣٦٨).

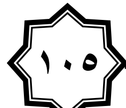
الفرع الثاني: ذكر معنى هذه المقولة ومراد الإمام مالك منها

إنَّ الحاصل من الروايات السابقة أنها اجتمعت على إثبات الاستواء لله عز وجل، ونفي الكيفية عنه، واعتقاد أنها منفية عن الله تعالى، وغير ممكنه في حقِّ الباري عز وجل عند ذوي العقول السليمة، المنزهين لله تعالى عن مشابهة المخلوقات الْمُكَيَّفَة، كما هو واضح من قوله: «**والكيف غير معقول، ولا يقال عنه كيف، وكيف عنه مرفوع**»، أي منفيٌّ.

ولم يرد إثبات الكيف في واحدة من الروايات إلا ما توهوه البعض من رواية: **وكيفيته مجهولة**، فتوهموا أنها تفيد ثبوت الكيفية لله تعالى، مع الجهل بهذه الكيفية، وهذا كلام باطل؛ إذ إن إسناد هذه الرواية فيه اضطراب، ولا تقوم الحجة بمثلها لإثبات كيفية للرب عز وجل لو كانت ثابتة بأثر نبوي، فكيف وهذا أثرٌ مقطوع، ومع ذلك فهو مضطرب، بل وشاذٌّ؛ لمخالفته لسائر الروايات الصحيحة عن الإمام مالك، والتي تقطع بنفي الكيف عن الرب عز وجل، وعدِّه من المستحيلات التي يتنزه الباري عز وجل عنها.

وقد أجمع السلف الصالح على نفي الكيفية عن الله تعالى؛ للأدلة القطعية العقلية والنقلية في أن مَنْ كَيَّفَ المكَيَّفات، وقَدَّر المقدَّرات، يستحيل أن يكون مُكَيَّفاً مقدَّراً، وإلا لزم أن يكون له مُكَيِّفٌ ومُقدِّرٌ، وهو مستحيل كما سيأتي في مبحث الصفات السلبية، في استحالة كونه تعالى جسماً مقدَّراً مكَيَّفاً.

كما أنَّ أئمة السلف والخلف لم يفهموا من كلام الإمام مالك إلا نفي مطلق الكيفية، وعلى هذا جماهير أئمة الإسلام، وعلى رأسهم السادة المالكية أتباع الإمام مالك، الذين يحرصون كلَّ الحرص أن يتابعوه في كل كلمة يقولها، لإجماع الأمة على إمامته، فكما هو معروف أن عامة أئمة المالكية هم أشعرية في أبواب الاعتقاد، وهم لم يتبعوا الإمام الأشعري في الاعتقاد إلا لجزمهم بموافقة أقواله لما ثبت عن إمامهم وإمام الأمة مالك بن أنس رضي الله عنه.



فقوله: «**الاستواء غير مجهول**»، أي أنه معلوم وروده في القرآن الكريم، أو أن الاستواء له معانٍ كثيرةٌ في اللغة، وهي معلومة لدى أهل اللغة، كما قال القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وللاستواء في كلام العرب خمسة عشر معنى ما بين حقيقة ومجاز، منها ما يجوز على الله فيكون معنىً للآية، ومنها ما لا يجوز على الله بحال، وهو إذا كان الاستواء بمعنى التمكن أو الاستقرار أو الاتصال أو المحاذاة، فإن شيئاً من ذلك لا يجوز على الباري تبارك وتعالى، ولا تضرب له الأمثال في المخلوقات، وإما أن لا يفسر كما قال مالك وغيره، إن الاستواء معلوم ـ يعني مورده في اللغة ـ، والكيف غير معقول ـ أي يستحيل في حق الله سبحانه وتعالى ـ، والسؤال عنه بدعة، لأن الاشتغال به قد يثير طلب المتشابه ابتغاء الفتنة، فتحصل لك من كلام إمام المسلمين مالك أن الاستواء معلوم وأن ما يجوز على الله غير متعين، وما يستحيل عليه هو منزه عنه.. والذي يجب أن يعتقد في ذلك أن الله كان ولا شيء معه، ثم خلق المخلوقات من العرش إلى الفرش، فلم يتعين بها، ولا حدث له جهة منها، ولا كان له مكان فيها، فإنه لا يحول ولا يزول، قدوس لا يتغير ولا يستحيل»(١).

وقوله: «**والكيف غير معقول**»، معناه أن الاستواء بمعنى الكيف، أي: الهيئة كالجلوس لا يُعقل، أي لا يقبله العقل السليم، فيكون مستحيلاً عقلاً؛ لكونه من صفات الأجسام؛ لأن الجلوس لا يصح إلا من جسم محدود مقدَّر مُكَيَّفٍ، متناهي الأبعاد، يحويه مكان، ويخضع لقوانينه، ويكون ذا أعضاء، كأليةٍ وركبةٍ، والله تعالى منزَّهٌ عن مشابهة خلقه في أيِّ معنىً من المعاني، فلا تشبهُ ذاتُهُ الذواتِ، ولا صفاتُهُ الصفاتِ، فليس استواءه عن اعوجاج ولا اعتدال، ولا جلوس ولا مقدار.

وقوله كما في الرواية الثابتة الأخرى: «**وكيف عنه مرفوع**»، أي منفيٌّ، لأن الرفع يأتي بمعنى النفي، كما في قولنا: النقيضان لا يرتفعان، أي: لا ينتفيان. وكقوله ﷺ: «**رفع القلم**

---

(١) عارضة الأحوذي (٢/٢٣٤-٢٣٥).

عن ثلاثة.. الحديث»، ومعناه لا تكليف عليه، فلا مؤاخذة[١]، فمعنى رفع القلم عن الثلاثة هو نفي أصل جريان القلم عنهم، لا أن هناك قلماً يجري عليهم ولكننا لا نتصور كيفية جريانه؟!

فلا معنى لقول المشبهة: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، يقصدون بذلك أن الاستواء هو الاستقرار بالجلوس، لكن كيفية جلوسه غير معلومة، لأن الاستقرار والجلوس كيفما كان، لا يكون إلا بأعضاء، وهؤلاء يوهمون الناس أن هذا مراد مالك رضي الله عنه.

وقوله: **(أنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه)**، وذلك لأنه قد ظهر من سؤال الرجل أنه يعتقد ثبوت الكيف لاستواء الرب عز وجل، فهو يسأل عنه، فسبب الإنكار عليه ورميه بالبدعة والضلال هو أنه أثبت كيفاً لله تعالى، وهو سبحانه منزَّهٌ عن الكيف كما مرَّ، ولو أنه سأل عن كيفية ما له كيفٌ في نفس الأمر، لَما كان هناك معنىً للإنكار عليه، بل غاية الأمر أنه يكون قد سأل عن أمر ثابت، لكنَّه غيب من الغيوب، فيقال للسائل: الله أعلم بالكيفية، لكن الأمر هنا مختلف تماماً كما سبق بيانه.

وقد قال القاضي عياض: «ورحم الله مالكاً، فلقد كره التحدث بمثل ذلك من الأحاديث الموهمة للتشبيه، والمشكلة المعنى، وقال: ما يدعو الناس إلى التحدث بمثل هذا؟! ثم قال القاضي: والنبي ﷺ أوردها على قوم عرب يفهمون كلام العرب على وجهه وتصرفاتهم، في حقيقته ومجازه، واستعارته، وبليغه وإيجازه، فلم تكن في حقهم مشكلة، ثم جاء من غلبت عليه العجمة، وداخلته الأمية، فلا يكاد يفهم من مقاصد العرب إلا نصها وصريحها، ولا يتحقق إشاراتها إلى غرض الإيجاز ووحيها، وتبليغها وتلويحها، فتفرقوا في تأويلها أو حملها على ظاهرها شذر مذر، فمنهم من آمن به، ومنهم من كفر»[٢].

---

(١) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (١/ ٢٣٢).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٢٥٢).

ثم إن هذه المقولة عن الإمام مالك رحمه الله صارت قاعدة عامة في التعامل مع جميع النصوص المتشابهة، والتي يستحيل حملها على ظاهرها في حق العليِّ الكبير، فيقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، أي: ممتنعٌ ثبوته للرب عز وجل، ويقال: النزول غير مجهول، والمجيء غير مجهول، والغضب والرضا، والفرح والعَجَب والضحك، لله عز وجل غير مجهول، والكيفُ فيها كلِّها غيرُ معقول، أي منفي؛ لاستحالة كون الله تعالى جسماً، واستحالة اتصافه تعالى بالصفات الحادثة، فكلُّ هذه الأفعال المضافة إلى الله تعالى، يقال فيها: إنها معلومةُ الثبوت شرعاً، ومعلومةٌ لغةً، إلا أنَّ الكيف في كلها منفيٌّ عن الله تعالى، فليست بمعناها في حقِّ الله تعالى؛ لأن الله تعالى ليس في معناه أحد من الخليقة.

ومن أفضل من حقق منهج السلف في النصوص المتشابهة وبينه كما هو، ونصره بالأدلة العقلية والنقلية، حجة الإسلام الغزالي رحمه الله، فقال في بيان حقيقة مذهب السلف، في الآيات والأخبار، والبرهان على أن الحق في ذلك مذهب السلف، فقال: «اعلم أن مذهب السلف، **وهو الحق عندنا**، أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق، يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم.

أما **التقديس**، فأعني به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها.

وأما **التصديق**، فهو الإيمان بأن ما قاله حق، على الوجه الذي قاله وأراده.

وأما **الاعتراف بالعجز**، فهو أن يقر بأن معرفة مراده ﷺ ليس على قدر طاقته، ولا من شأنه.

وأما **السكوت**: فهو أن لا يسأل عن معناه، ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه.

وأما **الإمساك**: فلا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف، والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه، والنقصان منه، والجمعِ والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ، وعلى ذلك الوجه، من الإيراد، والإعراب، والتصريف، والصيغة.

وأما **الكف**: فإنه يكف باطنه عني البحث عنه، والتفكر فيه.

وأما **التسليم**: فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه، فقد خفي على رسول الله ﷺ، أو على الأنبياء، أو على الصديقين والأولياء. فهذه سَبْعُ وظائف اعتقد كافةُ السلفِ وجوبَها على كل العوام، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها»[١].

وهذا الكلام المتين الرصين هو عبارة عن شرح تفصيلي لكلام الإمام مالك، فعلى كل من قرأ قوله تعالى: استوى على العرش، أن يلتزم بهذه القواعد السبع، على النحو التالي:

أولا: **التقديس** تنزيه الله تعالى عن الجسمية ولوازمها، من الاستقرار والجلوس، والجهة.

ثانياً: **التصديق**، فهو الإيمان بأن الاستواء حق، على الوجه الذي قاله وأراده.

ثالثاً: **الاعتراف بالعجز**، عن إدراك معنى الاستواء وحقيقته.

رابعاً: **السكوت**، فلا يسأل عن معنى الاستواء، ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه.

خامساً: **الإمساك**، وعدم التصرف في تلك الألفاظ بالتصريف، والتبديل، كأن يقول: (مُسْتَوٍ)، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ، وعلى ذلك الوجه، من الإيراد، والإعراب، والتصريف، والصيغة، كما قال الكوثري: «الاستواء لم يذكر في تلك الآيات إلا بصيغة الفعل المقرون بأداة التراخي، ومن قال: إنه (مستوٍ) نطق بما لم يأذن به الله، كائناً من كان، ومن زاد وقال: (استوى بذاته) بمعنى استقر، فهو عابد وثن خيالي، إن لم يكن عامياً»[٢].

سادسا: **كف الباطن** عن البحث عن معناه، وعن التفَكر فيه.

سابعاً: **التسليم والتفويض في العلم** بمعنى الاستواء إلى الله عز وجلّ، ورسوله ﷺ.

وهكذا يقال في باقي النصوص المتشابهة، وبهذا يكون المرء على طريقة السلف الصالح الراسخين في العلم، ويجتنب طريقة الزائغين عن الحق، من أهل الأهواء، الذين خالفوا السنة والجماعة، وحالفوا البدعة والضلالة، عصمنا الله منهم بفضله وكرمه.

---

(١) إلجام العوام عن علم الكلام، ص (٤٢).

(٢) في حاشيته على السيف الصقيل، ص (٩٩).

الفرع الثالث: أقوال أئمة الهدى فيما يوافق ويشرح كلام الإمام مالك في الاستواء

١. قال الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان رحمه الله (ت١٥٠هـ): «**ونقر بأن الله تعالى على العرش استوى، من غير أن تكون له حاجة واستقرار عليه، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج، فلو كان محتاجا، لَمَا قَدرَ على إيجاد العالم وتدبيره وحفظه كالمخلوقين، ولو كان في مكان محتاجا للجلوس والقرار، فقبل خلق العرش أين كان الله**»[1].

٢. قال شيخ المفسرين الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله (ت٣١٠هـ): الاستواء في كلام العرب منصرف على وجوه:

(١) منها انتهاءُ شباب الرجل وقوّته، فيقال، إذا صار كذلك: قد استوى الرّجُل.

(٢) ومنها استقامة ما كان فيه أوَدٌ من الأمور والأسباب، يقال منه: استوى لفلان أمرُه، إذا استقام بعد أوَدٍ.

(٣) ومنها: الإقبال على الشيء، يقال استوى فلانٌ على فلان بما يكرهه ويسوءه بَعد الإحسان إليه.

(٤) ومنها: الاحتياز والاستيلاء، كقولهم: استوى فلان على المملكة، بمعنى احتوى عليها وحازَها.

(٥) ومنها: العلوّ والارتفاع، كقول القائل، استوى فلان على سريره. يعني علوَّه عليه.

ثم اختار الطبري معنى الاستواء بأنه علوُّ الملك والسلطان، والقهر والغلبة، فقال: «**علا عليها علوّ مُلْك وسُلْطان، لا علوّ انتقال وزَوال**»[2].

---

(١) الوصية لأبي حنيفة، ص (٩٧).

(٢) تفسير الطبري (١/٤٣٠).

٣. قال الإمام الأشعري رحمه الله (ت٣٢٤هـ): «فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها..، وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، **استواء منزها عن المماسَّة والاستقرار، والتمكن والحلول والانتقال**، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش، وفوق كل شيء، إلى تخوم الثرى، **فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسماء**، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد»[١].

٤. قال الإمام الحافظ الخطابي رحمه الله (ت٣٨٨هـ): «وليس قولنا إن الله على العرش، أي **مماس** له، أو متمكن فيه، أو متحيز في جهة من جهاته، بل هو خبر جاء به التوقيف، فقلنا به، ونفينا عنه التكييف؛ إذ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ »[٢].

٥. قال الإمام أبو بكر الباقلاني رحمه الله (ت٤٠٣هـ): «وأن الله جل ثناؤه مستوٍ عن العرش، ومستول على جميع خلقه، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، **بغير مماسة وكيفية، ولا مجاورة**، وأنه في السماء إله وفي الأرض إله كما أخبر بذلك»[٣].

وقال رحمه الله أيضاً: «ويجب أن يعلم: أن كل ما يدل على الحدوث، أو على سمة النقص، فالرب تعالى يتقدس عنه. فمن ذلك: أنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات، والاتصاف بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتحول، والانتقال، ولا القيام، والقعود؛ لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، وقوله: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾، وأن هذه الصفات تدل على الحدوث، والله تعالى يتقدس عن ذلك فإن قيل أليس قد قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ

(١) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري، ص (٢١).

(٢) أعلام الحديث، شرح صحيح البخاري (٢/١٤٧٤).

(٣) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر الباقلاني، ص (٢٢).

﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾. قيل: بلى. قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثاله على ما جاء في الكتاب والسنة، لكن ننفي عنه أمارة الحدوث، ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول إن العرش له قرار، ولا مكان، لأن الله تعالى كان ولا مكان، فلما خلق المكان لم يتغير عما كان»(١).

٦. قال الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٤٥٨هـ): «المذهب الصحيح في جميع ذلك الاقتصار على ما ورد به التوقيف دون التكييف، وإلى هذا ذهب المتقدمون من أصحابنا ومن تبعهم من المتأخرين، وقالوا: الاستواء على العرش قد نطق به الكتاب في غير آية، ووردت به الأخبار الصحيحة، فقبوله من جهة التوقيف واجب، والبحث عنه وطلب الكيفية له غير جائز،.. وعلى مثل قول الإمام مالك درج أكثر علمائنا في مسألة الاستواء، وفي مسألة المجيء والإتيان والنزول،.. ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله، ثم إنهم على قسمين: منهم من قَبِلَه وآمن به، ولم يؤوله، ووكل علمه إلى الله، ونفى الكيفية والتشبيه عنه، ومنهم من قبله، وآمن به، وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة، ولا يناقض التوحيد.

وفي الجملة يجب أن يعلم أن استواء الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج، ولا استقرار في مكان، ولا مماسة لشيء من خلقه، لكنه استوى على عرشه كما أخبر بلا كيف، بلا أين، بائن من جميع خلقه، وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان، وأن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس بنقلة، وأن نفسه ليس بجسم، وأن وجهه ليس بصورة، وأن يده ليست بجارحة، وأن عينه ليست بحدقة، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف، فقلنا بها ونفينا عنها التكييف، فقد قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ **[الشورى: ١١]**، **وَقَالَ**:

---

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ص (٣٦).

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وَقَالَ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]»[١].

٧. قال الإمام الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح رحمه الله (ت٦٤٣هـ): «الناس في هذه الأشياء الموهمة للجهة ونحوها فِرق ثلاثة، ففرقة تؤول، وفرقة تشبه، وثالثة ترى أنه لم يطلق الشارع مثل هذه اللفظة إلا وإطلاقه سائغ وحسن، فنقولها مطلقة كما قالوا، **مع التصريح بالتقديس والتنزيه والتبري من التحديد والتشبيه**، ولا نُهِمُّ بشأنها ذكراً، ولا فكراً، **بل نكل علمها إلى من أحاط بها، وبكل شيء خبراً**. وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، **ولا أحد من المتكلمين يصدف عنها ويأباها**، وأفصح الغزالي عنهم في غير موضع بتهجير ما سواها، حتى ألجم آخراً في إلجامه كلَّ عالم وعامي عما عداها، وهو كتاب «إلجام العوام عن علم الكلام»، وهو آخر تصانيف الغزالي مطلقاً أو آخر تصانيفه في أصول الدين، حثَّ فيه على مذهب السلف ومن تبعهم»[٢].

قلت: وقد سبق تقرير الإمام الغزالي لعقيدة السلف، وأنه التفويض مع التنزيه والتقديس عن الجسمية ولوازمها.

٨. الإمام ابنُ حمدان الحرانيُّ رحمه الله، شيخُ الحنابلة في زمانه (ت٦٩٥هـ):

قال رحمه الله، في بيان عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «الله عز وجل على العرش لا بتحديد، **وإنما التحديد للعرش وما دونه، والله فوق ذلك، لا مكانَ، ولا حدَّ**؛ لأنه **كان ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو كما كان، قبل خلق المكان**»[٣].

---

(١) الاعتقاد للبيهقي، ص (١١٤-١١٨) باختصار وتصرف يسيرين.
(٢) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٥/ ٤٠).
(٣) نهاية المبتدئين في أصول الدين ص (٣٠-٣١).

٩. قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً، ليس هذا موضع بسطها، وإنما يسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد ابن حنبل، وإسحاق بن راهويه وغيرهم، من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت، من غير تكييف، ولا تشبيه، ولا تعطيل، **والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله**، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه»[١].

** ** **

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/٤٢٦-٤٢٧).

الفرع الرابع: ذكر آيات الاستواء وبيان المعنى الذي سيقت له

إن الآيات التي ذكر فيها استواء الله تعالى على العرش سبع آيات على الترتيب الآتي:

١. قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤].

٢. قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣].

٣. قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾﴾ [الرعد: ٢].

٤. قال تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى ﴿٤﴾ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ ﴿٦﴾ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾﴾ [طه: ٤-٧].

٥. قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [الفرقان: ٥٩].

٦. قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾﴾ [السجدة: ٤-٥].

٧. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤].

فالناظر المتدبر في سياق الآيات الكريمات يجد أنها كلها تتكلم عن تصرف الله تعالى في خلقه، حيث بدأت كلها بالكلام عن خلق الله تعالى للسماوات والأرض، ثم ذكرت استواءه تعالى على العرش، ثم ذكر في ثلاث آيات التدبير، وفي غيرها التفرد في الخلق والأمر، والتسخير، وتمام الإحاطة بالعلم.

فالسياق هو الذي يحدد المعنى المراد، وهو واضح جليٌّ في أن المراد بيان كمال خالقية الله تعالى لجميع المخلوقات، وكمال مالكيته لها، وكمال تسخيره وتدبيره لها، وكمال إحاطته بذلك كله، علماً وقدرةً، وتدبيراً، وتسخيراً، وهذه كلها أفعالٌ لله تعالى، ترجع إلى صفة القدرة، على وَفق الإرادة، على وَفق العلم، ومن المتفق عليه عند أهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية وفضلاء الحنابلة أن أفعال الله تعالى تقوم بمخلوقاته، لا في ذاته؛ لأن ذاته تعالى ليست محلاً للصفات الحادثة والتغيرات.

فبناءً على ما سبق، يكون الاستواء فعلاً فعله الله تعالى في العرش أسماه استواءً، وهو مستلزم لكمال العظمة والقدرة والإحاطة والتدبير والتسخير لجميع الكائنات، وهذا يستوجب إخلاص العبادة له دون سواه؛ لأن غيره لا يملك شيئاً من ذلك، وهذا هو المقصِد الذي خلق الإنسان لأجله.

أما المجسمة المشبهة فإنهم يشبهون استواء الله تعالى باستواء المخلوق الجسم على الجسم، ويجعلونه بمعنى الاستقرار كما سبق بيانه، وبعضهم يزيد ويقول هو بمعنى القعود والجلوس تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، ويجعلون الاستواء فعلاً فعله الله تعالى في ذاته، بأن نقل ذاته من مكان إلى مكان فوق العرش، وكل هذا مبني على اعتقادهم بجسمية الرب تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

والرد عليهم يكون بما سبق من الأدلة القطعية العقلية والنقلية، القاضية باستحالة مشابهة الله تعالى لخلقه في أي معنى من المعاني، فليس كمثله شيء، ولم يكن له كفواً أحد، وليس في معناه أحد من الخليقة.

ولهذا فسر شيخ المفسرين الإمام الحافظ ابن جرير الطبري الاستواء بأنه علا علوَّ ملكٍ وسلطان، لا علوَّ زوال وانتقال، ووافقه على ذلك أهل السنة قاطبة، فقال رحمه الله في تفسير معنى الاستواء: «**علا عليها علوّ مُلْك وسُلْطان، لا علوّ انتقال وزَوال**»(١).

وقال رحمه الله أيضاً في تفسير آية الاستواء من سورة الأعراف: «يقول تعالى ذكره: إن ربكم الذي له عبادة كل شيء، ولا تنبغي العبادة إلا له، هو الذي خلق السموات السبع والأرضين السبع في ستة أيام، وانفرد بخلقها بغير شريك ولا ظهيرٍ، ثم **استوى على عرشه مدبرًا للأمور**، وقاضيًا في خلقه ما أحبّ، لا يضادُّه في قضائه أحدٌ، ولا يتعقب تدبيره مُتَعَقِّبٌ، ولا يدخل أمورَه خلل»(٢).

وهذا واضح جليٌّ لكلِّ من تطهر قلبه من دنس التجسيم، وتجرد عقله عن هوى التشبيه أنَّ المراد من الاستواء هو كمال التدبير لشؤون الخلائق، وكمال القهر لهم، وإنما ذكر العرش دون غيره من المخلوقات مع أنها جميعها تحت قهره وتدبيره؛ لأنه أعظم المخلوقات حجماً، بحسب علم البشر، فاستواؤه عليه هو استواء على ما دونه من باب أولى، كما قال تعالى: ﴿**وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ**﴾**[التوبة:١٢٩]**، مع أنه رب جميع المخلوقات، ولكن الحكمة ما سبق ذكره والله أعلم(٣).

** ** **

---

(١) تفسير الطبري = جامع البيان (١/ ٤٣٠).

(٢) المصدر السابق (١٥/١٨).

(٣) ينظر: الإرشاد، لإمام الحرمين الجويني، ص (٢٢-٢٣).

المطلب الثالث: الكلام على حديث الجارية

الفرع الأول: دراسة حديث الجارية سنداً ومتناً

أولاً: الكلام على السند:

أخرج الإمام مسلم رحمه الله بسنده عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه: قال: كانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد والجَوَّانِيَّة، فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون، لكني صككتها صكة، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعظَّم ذلك علي، قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: «**ائتني بها**» فأتيته بها، فقال لها: «**أين الله؟**» قالت: في السماء، قال: «**من أنا؟**» قالت: أنت رسول الله، قال: «**أعتقها، فإنها مؤمنة**»(١).

قال الحافظ البيهقي رحمه الله بعد حديث الجارية: «وهذا صحيحٌ، قد أخرجه مسلم مقطعاً من حديث الأوزاعي، وحجاج الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، دون قصة الجارية، وأظنُّ - مُسلِماً - إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه، وقد ذكرت في كتاب الظهار من (السنن) مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث»(٢).

قلت: وهذا إشارة إلى اضطراب هذه الرواية، وضعفها بهذا اللفظ، وإنما هي من تصرف بعض الرواة، ولهذا قال الحافظ ابن حجر العسقلاني بعدما ذكر طرقه ورواياته وألفاظه: «وفي اللفظ مخالَفة كثيرة»(٣).

فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رجلاً كانت له جارية في غنم ترعاها وكانت شاةَ صفيٍ يعني غزيرة في غنمه تلك فأراد أن يعطيها نبيَ الله صلى الله عليه وسلم، فجاء

---

(١) رواه مسلم (٥٣٧).

(٢) الأسماء والصفات (٢/٣٢٥).

(٣) التلخيص الحبير (٣/٤٤٨).

السبع فانتزع ضرعها فغضب الرجل فصكَّ وجهَ جاريته فجاء نبيَ الله ﷺ فذكر ذلك له وذكر أنه كانت عليه رقبة مؤمنة وافية قد همَّ أن يجعلها إياها حين صكها فقال له النبي ﷺ ايتني بها فسألها النبي ﷺ: **أتشهدين أن لا إله إلا الله؟** قالت: نعم. **وأن محمدا عبد الله ورسوله؟** قالت: نعم. **وأن الموت والبعث حق؟** قالت نعم. **وأن الجنة والنار حق؟** قالت نعم، فلما فرغ قال **أعتق أو أمسك**»[(١)].

وأخرج الإمام مالك عن ابن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء فقال: يا رسول الله إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها. فقال لها رسول الله ﷺ: «**أتشهدين أن لا إله إلا الله؟**» قالت نعم. قال: «**أتشهدين أن محمدا رسول الله؟**» قالت نعم. قال: «**أتوقنين بالبعث بعد الموت؟**» قالت نعم. فقال رسول الله ﷺ: «**أعتقها**»[(٢)].

فتحصل من النظر في أسانيد الخبر أن رواية هلال بن أبي ميمونة مرجوحة من حيث السند، لأنه قد خالفه فيها ابن جريج وسعيد بن زيد، ومع روايتهما من الشواهد الصحاح ما يؤكد ترجيح روايتهما، أما رواية عطاء، فلا يشهد لها إلا أسانيد ضعيفة ومتون مضطربة.

---

(١) مصنف عبد الرزاق ١٧٥/٩

(٢) رواه مالك في الموطأ (١٤٦٩) وأحمد في مسنده (١٥٧٤٣) وقال الهيثمي في المجمع: رجاله رجال الصحيح. وعبد الرزاق في المصنف (١٧٥/٩) والبزار (١٤/١) والدارمي (٢ / ١٨٧) والبيهقي في سننه الكبرى (١٥٠٤٦) والطبراني (١٢ / ٢٧) وسنده صحيح، وليس فيه سعيد بن المرزبان كما قال الهيثمي، وابن الجارود في المنتقى (٩٣١) وابن أبي شيبة (٢٠/١١). وهو في المنتقى لابن الجارود (٩٣١) والتوحيد لابن خزيمة (١٢٢) وقال الذهبي في العلو: هذا حديث صحيح. وقال ابن كثير في تفسيره (٥٣٥/١): وهذا إسناد صحيح وجهالة الصحابي لا تضره.

ثانياً: الكلام على المتن:

مما سبق من الكلام على السند يتضح ويتبين أن رواية مسلم بالمعنى، أو على الأقل فيها احتمال، ومتى طرأ الاحتمال سقط الاستدلال، فكيف يبنى على شيء محتمل أصلٌ في العقيدة؟! وهذا اللفظ على ظاهره فيه إشكالات كبيرة، منها:

الأول: أن هذا الحديث بهذا اللفظ مخالف للأصول؛ حيث إنه لم يصح عن النبي ﷺ في تلقين الإيمان طول أداء رسالته السؤال بـ«أين»، أو أنه ذكر ما يوهم المكان ولا مرة واحدة في غير هذه القصة، بل الثابت عنه تلقين كلمة الشهادة، وبعثِ رسله بالدعوة إليها، ولم يُذكر أن أحداً من رسله دعا الناس إلى الإيمان بوجود الله في السماء، ولا استكشف عن إيمان أحد بسؤاله «أين الله»، ومن ذلك ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: «**أن رسول الله ﷺ قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله** .. الحديث»[1]. وحديث بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن، وقوله ﷺ له: «**ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله** .. الحديث»[2].

الثاني: أنَّ المشركين كانوا يقرون بأن الله تعالى في السماء، فلا يكون جواب الجارية كافياً في الدلالة على التوحيد، ويدل على ذلك حديث عمران بن الحصين رضي الله عنهما، الذي أخرجه الترمذي بسنده عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، قال: قال النبي ﷺ لأبي: «**يا حصين، كم تعبد اليوم إلاهاً؟**» قال أبي: سبعة، ستةً في الأرض وواحداً في السماء. قال: «**فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك؟**» قال الذي في السماء[3].

فلو قدرنا سائلاً يسأل حصيناً وهو على حالته هذه قبل دخول الإسلام، فيقول: أين الله؟ لأجاب حصين: في السماء، ولا يكفي هذا في الدلالة على التوحيد والإيمان.

---

(١) رواه البخاري (٢٥) ومسلم (٣٢).
(٢) رواه البخاري (١٣٩٥) ومسلم (٢٥).
(٣) رواه الترمذي في سننه (٣٤٨٣).

الثالث: أن روايات الحديث تنص على أن الجارية كانت خرساء لا تفصح، وفيها أن السؤال والجواب كان بالإشارة، أما الألفاظ فهي حكاية من الرواة، ففي لفظٍ له: «**فمد النبي ﷺ يده إليها وأشار إليها مستفهماً: من في السماء** "، فتكون المحادثة بالإشارة. على أن اللفظ يكون ضائعاً مع الخرساء الصماء، فيكون اللفظ لفظَ أحد الرواة على حسب فهمه لا لفظ الرسول ﷺ، ومثل هذا الحديث يصح الأخذ به فيما يتعلق بالعمل دون الاعتقاد، ولذا أخرجه مسلم في باب تحريم الكلام في الصلاة دون كتاب الإيمان»(١).

الرابع: أن ظاهره معارض بظواهرَ أكثر عدداً، وأصح سنداً، ذُكر فيها كونه في كل مكان، وكونه على العرش، وقِبَل وجهِ المصلي، وكونه عند المريض، وعند المحتضر، وكونُ بعض المخلوقات عن يمينه، وغيرها من النصوص، كنصوص المعية، والقرب، والإحاطة، والظرفية؛ لذلك ذهبت الفرقة الجهمية إلى اعتقادهم بأنَّ الله تعالى بذاته في كل مكان، ولا يخلو منه مكان، والعياذ بالله من هذا الضلال؛ لذلك اضطر بعض السلف إلى أن يقولوا بأن الله تعالى في السماء، أو على العرش؛ ردّاً عليهم، لا اعتقاداً منهم بأنَّ الله تعالى متحيزٌ محصور في السماء أو على العرش؛ لأنه قد انعقد الإجماع - كما سيأتي - على أنه سبحانه وتعالى كان ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو على ما عليه كان قبل خلق المكان، لم يتغير عما كان.

ووافقهم على ضلالهم باعتقاد تحيز الله تعالى المشبهة الحشوية، من الكرامية وغيرهم، إلا أنهم اعتقدوا أنه متحيز في السماء، أو في جهة العلو فوق العرش، وكله ضلال مبين.

فيقال للمُشَبِّهَة الموافقين للجهمية في إثبات التحيز للرب عز وجل، إما أن تثبتوا جميع هذه الأخبار على ظواهرها، كما ذهبت إليه الجهمية؛ توافقاً مع أصولكم في الأخذ بالظواهر، ونفي المجاز، وإما أن تأولوها كلها كما ذهبت إليه المعطلة، فنفوا صفات المعاني مطلقاً، وإما أن تختاروا إثباتَ بعضها وتأويلَ الباقي، وهو اختياركم، فتكونوا قد قبلتم مبدأ التأويل للنصوص المتشابهة، فلا تقدرون معه على منع خصومهم من اختيار الظاهر في

(١) ينظر: تعليق الكوثري على السيف الصقيل للسبكي، ص (١٠٧).

الجميع، أو التأويل فيه، ويبقى بيان القرينة التي لأجلها أوجبتم التأويل في موضعه، وطرد هذه القرينة بحيث توجبون التأويل عند وجودها، وتمنعونه عند عدم وجودها أو وجود غيرها من القرائن، فإن كان لكم ضابط يضبط التأويل، فبينوه لنا بالشرط السابق، وإلا كان تأويلكم تحكماً.

وبعد النظر في القرائن الموجبة للتأويل وصرف الألفاظ الموهمة للتشبيه عن ظواهرها، وجد أهل السنة والجماعة أن السلف قد أجمعوا على استحالة كون الله تعالى متحيزاً في مكان، أو مستقراً فيه؛ لإجماعهم أنه ليس جسماً ولا جوهراً ولا عرضاً، ولا يشبهه شيء، وأنه كان في الأزل بلا مكان، وأنه لا يتغير عن صفاته الأزلية، وإجماعهم يستند إلى القطعيات من الأدلة العقلية والنقلية، فكانت هذه القرينة سبباً موجباً لصرف اللفظ عن ظاهره الموهم للتشبيه بتأويله، أو تفويض العلم بمعناه إلى قائله، مع القطع باستحالة حمله على ظاهره.

الخامس: أن النبي ﷺ بين أركان الإيمان في حديث سؤال جبريل، ولم يذكر فيه عقيدة أن الله في السماء التي تعتقدها المجسمة.

السادس: أنَّ مَن يثبت لله المكانية حسب هذا الحديث، ويستدلون به على عقائدهم الفاسدة، هو مشترك أيضاً مع اليهود والنصارى، فاليهود يقولون: إن الله تعالى تعب، فاستلقى على العرش، والنصارى الذين يقولون: «أبانا الذي في السماء" والعياذ بالله، لذلك كان الحكم بالإيمان لمن يعتقد أن الله تعالى في السماء غير مقبول، «فلو قال: لا إله إلا ساكن السماء، لم يكن مؤمناً، وكذا لو قال: لا إله إلا الله ساكن السماء»[(١)].

وقد سبق في أصول أهل السنة والجماعة نقل الإجماع على استحالة كون الله تعالى متحيِّزاً ومحصوراً في مكانٍ عن عدد كبير من الأئمة، فليراجع ضرورة.

---

(١) روضة الطالبين للنووي (١٠/٨٥).

الفرع الثاني: أقوال أئمة أهل السنة والجماعة في شرح حديث الجارية

١. قال حجة الإسلام الإمام الغزالي رحمه الله: «فإن قيل فإن لم يكن مخصوصاً بجهة فوق فما بال الوجوه والأيدي ترفع إلى السماء في الأدعية شرعاً وطبعاً؟ وما باله صلى الله عليه وسلم قال للجارية التي قصد إعتاقها فأراد أن يستيقن إيمانها أين الله؟ فأشارت إلى السماء فقال إنها مؤمنة؟

فالجواب عن الأول: أن هذا يضاهي قولَ القائل: إن لم يكن الله تعالى في الكعبة وهو بيته فما بالنا نحجه ونزوه؟ وما بالنا نستقبله في الصلاة؟ وإن لم يكن في الأرض فما بالنا نتذلل بوضع وجوهنا على الأرض في السجود؟ وهذا هذيان.

بل يقال قصد الشرع من تعبد الخلق بالكعبة في الصلاة ملازمةَ الثبوت في جهة واحدة؛ فإن ذلك لا محالة أقرب إلى الخشوع وحضور القلب من التردد على الجهات، ثم لَمَّا كانت الجهات متساوية من حيث إمكان الاستقبال، خصص الله بقعة مخصوصة بالتشريف والتعظيم، وشرفها بالإضافة إلى نفسه، واستمال القلوب إليها بتشريفه؛ ليثيب على استقبالها، فكذلك السماء قبلة الدعاء، كما أن البيت قبلة الصلاة، والمعبود بالصلاة والمقصود بالدعاء منزه عن الحلول في البيت والسماء.

وأما حكمه صلى الله عليه وسلم بالإيمان للجارية لَمَّا أشارت إلى السماء، فقد انكشف به أيضاً – يعني السر في رفع الأيدي إلى السماء–، إذ ظهر أن لا سبيل للأخرس إلى تفهيم علو المرتبة إلا بالإشارة إلى جهة العلو، وقد كان يُظن بها أنها من عبدة الأوثان، ومَن يعتقد اللهَ في بيت الأصنام، فاستُنطقت عن معتقدها، فعرَّفت بالإشارة إلى السماء أن معبودها ليس في بيوت الأصنام كما يعتقد هؤلاء»[١].

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، ص (٣١-٣٣).

٢. قال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله: «إن لفظ أين كما يجعل سؤالاً عن المكان، فقد يجعل سؤالا عن المنزلة والدرجة، يقال أين فلان من فلان، فلعل السؤال كان عن المنزلة، وأشار بها إلى السماء، أي هو رفيع القدر جداً» (١).

٣. قال الإمام النووي رحمه الله: «هذا الحديث من أحاديث الصّفات، وفيها مذهبان تقدَّم ذكرهما مرَّات في كتاب الإيمان: **أحدهما**: الإيمان به من غير خوض في معناه، مع اعتقاد أنَّ الله ليس كمثله شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات. **والثَّاني**: تأويله بما يليق به.

فمن قال بهذا قال: كان المراد امتحانها هل هي موحِّدة تقرُّ بأنَّ الخالق المدبِّر الفعَّال هو الله وحده، وهو الَّذي إذا دعاه الدَّاعي استقبل السَّماء، كما إذا صلَّى المصلِّي استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنَّه منحصر في السَّماء، كما أنَّه ليس منحصراً في جهة الكعبة، بل ذلك لأنَّ السَّماء قبلة الدَّاعين، كما أنَّ الكعبة قبلة المصلِّين، أو هي من عبدة الأوثان العابدين للأوثان الَّتي بين أيديهم، فلمَّا قالت: في السَّماء علم أنَّها موحِّدة وليست عابدة للأوثان.

قال القاضي عياض رحمه الله: لا خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدِّثهم ومتكلِّمهم ونظَّارهم ومقلِّدهم أنَّ الظَّواهر الواردة بذكر الله في السَّماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [**الملك**: ١٦]، ونحوه ليست على ظاهرها، بل متأوّلة عند جميعهم»(٢).

٤. قال الحافظ ابن الجوزي رحمه الله بعد رواية حديث معاوية بن الحكم: «قلت: قد ثبت عند العلماء أن الله تعالى لا يحويه السماء والأرض، ولا تضمه الأقطار، وإنما عرف بإشارتها تعظيم الخالق عندها»(٣).

---

(١) أساس التقديس، ص (٣٠٢).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٥/٢٤) ومثله في (إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للإمام ابن خليفة الأبي)، وفي (مكمل إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم للإمام السنوسي).

(٣) دفع شبه التشبيه، ص (٤٨).

٥. قال العلامة أبو الوليد الباجي رحمه الله: «لعلها تريد وصفه بالعلو، وبذلك يوصف كل من شأنه العلو، فيقال فلان في السماء، بمعنى علو حاله، ورفعته وشرفه»[١].

٦. قال الإمام الخطابي رحمه الله: «هذا السؤال عن أمارة الإيمان وسمة أهله، وليس بسؤال عن أصل الإيمان وصفة حقيقته، ولو أن كافراً يريد الانتقال من الكفر إلى دين الإسلام، فوصف من الإيمان هذا القدر الذي تكلمت به الجارية، لم يصر به مسلماً حتى يشهد أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله ﷺ، ويتبرى من دينه الذي كان يعتقده»[٢].

ونختم هذا الفرع بجواب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لمن سأله أين الله، فقال له السائل: «قلت: أرأيت لو قيل أين الله تعالى؟ فقال: يقال له: **كان الله تعالى ولا مكان، قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين، ولا خلقٌ، وخلق كلَّ شيء، وهو خالق كل شيء**»[٣].

** ** **

(١) المنتقى شرح الموطأ (٦/٢٧٤).
(٢) معالم السنن للخطابي (١/٢٢٢).
(٣) الفقه الأكبر، ص (١٦١).

الفرع الثالث: معنى العلو والفوقية لله عز وجل

لقد أجمع المسلمون على أن الله هو العلي الأعلى المتعال، ونطق بذلك القرآن الكريم في عدة مواضع، كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥].

والعلو الذي يصحُّ أن يوصف به اللهُ تعالى عند أهل السنة والجماعة هو العلو الذي كان متصفاً به في الأزل، من علوِّ التفرُّد بصفات العظمة والكبرياء، من وجوب الوجود، والأولية في الوجود، بلا سبق عدم، والآخرية بلا طروِّ فناء، والقيام بالنفس بلا افتقار في الوجود إلى محلٍّ يقوم به، ولا إلى مكانٍ يحلُّ فيه، ولا إلى موجد يوجده، والتنزه عن الشبيه والمثيل، والوحدانية في الذات والصفات والأفعال، وكمال الحياة والقيومية، والعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام، وغير ذلك من الصفات العلى، التي لا نظير لله تعالى فيها ولا شبيه، ولو بوجه من الوجوه.

فالله تعالى لا يزداد علوّاً عما كان عليه في الأزل، وإلا لزم أن يكون غير متصف بالكمال في الأزل، ثم اتصف به بعد خلق الخلق من العرش أو غيره، وهذا مستحيل ونفي للألوهية، كما قال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة: «**ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبدياً**»[1].

وقال الإمام القرطبي المفسر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فَعُلُوُّ الله تعالى وارتفاعه عبارةٌ عن عُلُوِّ مَجده وصفاته وملكوته، أي ليس فوقه فيما يجب له من معاني الجلال أحد، ولا معه من يكون العلوُّ مشتركاً بينه وبينه، لكنه العلي بالإطلاق سبحانه**»[2].

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح الغنيمي الميداني، ص (١٧).

(٢) تفسير القرطبي (٧/٢٢٠).

وهكذا أينما جاء وصف الله تعالى بالعلو والفوقية، في القرآن الكريم، أو السنة المطهرة، أو على ألسنة العلماء، فهو بهذا المعنى، ولا يجوز إطلاقاً أن يوصف بعلو المكان؛ فإن علو المكان ليس ذاتياً، بل هو مكتسب من المكان، فيكون العالي مكاناً مفتقراً إلى هذا المكان في علوه، كمن علا بطائرة أو على جبل، فإنَّه مفتقر في علوه إلى ما علا به، وأما علوُّ الله تعالى فهو وصف ذاتيٌّ أزليٌّ، ليس مكتسباً لا من سماءٍ ولا من عرشٍ ولا من غير ذلك.

ففي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[**النحل: ٦٠**]؛ قال الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وهو الأفضل والأطيب، والأحسن، والأجمل**»[١].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[**الرعد:٩**]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الْمُتَعَالِ: الْمُستعلي على كل شيء بقدرته**»[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [**التوبة:٤٠**]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الغالبة**»[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [**الأنعام:١٨**]، قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويعني بقوله: القاهر، المذلِّل المستعبد خلقه، العالي عليهم، وإنما قال: فوق عباده، لأنه وصف نفسه تعالى ذكره بقهره إياهم، ومِن صفة كلّ قاهر شيئًا أن يكون مستعليًا عليه، فمعنى الكلام إذًا: والله الغالب عبادَه، المذلِّلهم، **العالي عليهم بتذليله لهم، وخلقه إياهم، فهو فوقهم بقهره إياهم**»[٤]، «**والله الغالب خلقه، العالي عليهم بقدرته**»[٥].

---

(١) تفسير الطبري (١٧/ ٢٢٩).
(٢) المصدر السابق (١٦/ ٣٦٦).
(٣) المصدر السابق (١٤/ ٢٦١).
(٤) المصدر السابق (١١/ ٢٨٨).
(٥) المصدر السابق (١١/ ٤٠٨).

وقد ذكر الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير فوقية الله تعالى وعلوّه بالمعاني الصحيحة المذكورة في حقه تعالى في شكل قاعدة كلية، فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ **[الأعراف: ١٢٧]**: «يقول: وإنا عَالُون عليهم بالقهر، يعني بقهر الملك والسلطان، وقد بَيَّنَّا أن: **[كل عالٍ بقهر وغلبة على شيء، فإن العرب تقول: هو فوقه]**»(١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ **[الأنعام:١٨]**، قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**العلي في مكانته، الكبير في سلطانه**»(٢).

وقال الإمام الحافظ البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «القديم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ على عرشه، لا قاعد، ولا قائم، ولا مماس، ولا مباين مباينةَ الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد؛ لأن المماسة والمباينة ـ التي ضدها القيام والقعود ـ من أوصاف الأجسام، والله لا أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد، فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام تبارك وتعالى»(٣).

وقال الإمام الجليل الحافظ محمد بن أبي بكر القرطبي: «لو كان البارئ تعالى مُقدّراً بقدر، مصوراً بصورة، متناهياً بحد ونهاية، مختصاً بجهة، متغيراً بصفة حادثة في ذاته لكان محدثاً مختصاً، واختصاصه بما اختص به من مقدار وشكل يستدعي مخصِّصاً، ولو استدعى مخصصاً لكان مفتقراً حادثاً، وإذا بطل هذا صح أنه: بلا حد ولا نهاية، وأنه سبحانه قائم بنفسه، على معنى أنه مستغن عن مكان يُقِلُّهُ، أو جسم يَحُلُّه، أو شيء يمسكه، أو غيرٍ يستعين به، ولا تتغير أوصافه في نفسه بفعله وتركه»(٤).

---

(١) تفسير الطبري (٤/٥٤٤).

(٢) تفسير القرطبي (١٤/ ٧٩).

(٣) الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٨).

(٤) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى (٢/٢١).

وقال أبو نصر السجزي الحنبلي رحمه الله: «وليس في قولنا أن الله فوق العرش تحديد له، وإنما التحديد يقع للمحدثات، فمِن العرش إلى ما تحت الثرى محدودٌ، والله سبحانه وتعالى فوق ذلك، بحيث لا مكان، ولا حد؛ **لاتفاقنا أن الله تعالى كان ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان، وإنما يقول بالتحديد من يزعم أنه سبحانه وتعالى على مكان، وقد علم أن الأمكنة محدودة**، فإن كان فيها بزعمهم كان محدوداً!!»(١).

فهذه المعاني للعلو في حق الله تعالى قد اتفق أئمة أهل السنة على أنها هي المرادة عند الإطلاق في حق الله تعالى، وكثير منهم صرح ببطلان غيرها مما يقتضي التجسيم والتحيز والتغير والانتقال والحركة والسكون على الله تعالى؛ لأنها علامات الحدوث والافتقار، ولذلك قال الإمام ابن جزي رحمه الله في مقدمة تفسيره: «**العلي: اسم الله، والمتعالي، والأعلى: من العلو: بمعنى الجلال والعظمة، وقيل بمعنى التنزيه عن عما لا يليق به**»(٢).

والحاصل أنَّ لفظ العلو والفوقية ومشتقاتها وردت في القرآن الكريم بعدة معانٍ، كالعلو والفوقية بالغلبة والقهر والقدرة والشرف والرفعة والمجد والعزة، علواً وفوقيةً ذاتية قديمةً قِدَمَ وجوده تعالى، وليستا مكتسبتين بعد خلق السماء أو العرش، وكلها يصحُّ إضافتها إلى الله تعالى، وهي متوافقة تماماً مع الأدلة النقلية، والعقلية، المفيدة لتنزه الله تعالى عن الحلول في الأماكن والجهات، وتعاليه عن التغير والانتقال وحدوث الصفات، وغير ذلك من صفات الأجسام والأجرام المفتقرات.

وأما العلوُّ والفوقية بالمكان فلا تصح بحال؛ لأنه يستلزم كون الله تعالى محدودا محصوراً متحيزاً، مقهوراً للمكان الذي يحويه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

** ** **

(١) رسالة السجزي لأهل زبيد، ص (١٩٦).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل (١ /٣٢).

المبحث التاسع: نصوص السلف الصالح في استحالة اتصاف الله تعالى بوصف حادث، أو استحالة التَّغَيُّرِ عليه وقيام الحوادث بذاته العَلِيَّة

لقد أجمعت سائر طوائف الأمة على أن جميع صفات الباري ﷻ قديمة أزلية، ليس شيءٌ منها مخلوقاً، ولا حادثاً، ولا متجدداً، كما جاء في وصفه تعالى بأنه: **«لَا تُغَيِّرُهُ الحَوَادِثُ»**[1]. ولم يخالف في ذلك إلا فرقة الكرامية المجسمة[2]، ومن تبعهم على ضلالهم، وفي هذا المبحث، سأنقل نزراً يسيراً من أقوال أئمة أهل السنة والجماعة، سلفاً وخلفاً، مما اتفقوا عليه في هذا الباب:

---

(١) أخرج الطبراني في الأوسط (٩٤٤٨)، عن أنس ﷺ، أن رسول الله ﷺ مر بأعرابي وهو يدعو في صلاته، وهو يقول: يا من لا تراه العيون، ولا تخالطه الظنون، ولا يصفه الواصفون، **ولا تغيره الحوادث**، ولا يخشى الدوائر، يعلم مثاقيل الجبال، ومكاييل البحار، وعدد قطر الأمطار، وعدد ورق الأشجار، وعدد ما أظلم عليه الليل، وأشرق عليه النهار، لا تواري منه سماءٌ سماءً، ولا أرضٌ أرضاً، ولا بحرٌ ما في قعره، ولا جبلٌ ما في وعره، اجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاك فيه، فوكل رسول الله ﷺ بالأعرابي رجلا، .. فلما أتاه الأعرابي وهب له الذهب، ثم قال ﷺ: «**وهبت لك الذهب لحسن ثنائك على الله عز وجل**» قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٥٨): رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن محمد أبي عبد الرحمن الأذرمي، وهو ثقة اهـ. قلت: فقوله: **(ولا تغيره الحوادث)** ظاهر في أن الله تعالى لا يمكن أن يحصل في ذاته تغيُّرٌ أو تبدلٌ عمَّا كان عليه في الأزل.

(٢) قال الإمام شرف الدين بن التلمساني في شرح لمع الأدلة للجويني: «وخالف إجماع الأمة طائفةٌ نبغوا من سِجستان، لقبوا بالكرامية؛ نسبة إلى محمد بن كرّام، **وزعموا أن الحوادث تطرأ يعني تتجدد على ذات الله تعالى عن قولهم**، وهذا المذهب نظير مذهب المجوس.. وكذلك الكرّامية تزعم أن الله تعالى إذا أراد إحداث محدَث، أوجد في ذاته كافًا ونونًا، وإرادةً حادثة، وعن ذلك تصدر سائر المخلوقات المباينة لذاته». شرح لمع الأدلة (٨٠-٨١). وقال أبو المظفر الإسفراييني: «ومما ابتدعوه- أي الكرَّامية- من الضلالات، مما لم يتجاسر على إطلاقه قبلهم واحد من الأمم، لعلمهم بافتضاحه، هو قولهم: **بأن معبودهم محل الحوادث، تحدث في ذاته أقواله وإرادته وإدراكه للمسموعات والمبصرات**، وسموا ذلك سمعًا وتبصرًا، وكذلك قالوا: **تحدث في ذاته ملاقاته للصفحة العليا من العرش**، زعموا أن هذه أعراض تحدث في ذاته، تعالى الله عن قولهم». التبصير في الدين، ص (٦٦-٦٧) قلت: وقد وافق الفرقةَ الكراميةَ على بدعتهم ابنُ تيمية وأتباعه، وخالفوا السلف الصالح.

(١) التابعي الجليل الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت١١٠هـ):**

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى على لسان سيدنا إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿**قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأَفِلِينَ**﴾ **[الأنعام:٧٦]**، قال: «**وعرف أنَّ ربه دائمٌ لا يزول**»(١).

(٢) قتادة بن دعامة السدوسي رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت١١٨هـ):**

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير الآية السابقة: «**وعرف أنَّ ربه دائمٌ لا يزول**»(٢).

(٣) الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ):

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة، ومن قال إنها مخلوقة أو محدثة، أو وقف أو شك فيهما، فهو كافر بالله تعالى**»(٣).

(٤) الإمام الجليل سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت١٦١هـ):**

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ما أحبَّ اللهُ عبداً فأبغضه، وما أبغضه فأَحبَّه، وإن الرجل ليعبد الأوثان، وهو عند الله سعيد**»(٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: «**إن الرجل ليعبد الأصنام، وهو حبيب الله**»(٥).

قلت: وهذا صريحٌ في نفي تغيُّر الله عَزَّوَجَلَّ عما كان عليه في الأزل، وأنه لا تقوم بذاته الصفات الحادثة؛ إذ لو كان الله تعالى تقوم به الحوادث والتغيرات، لكان مبغضاً للعبد في حال كفره، ثم يكون محباً له بعد إسلامه، والعكس كذلك.

---

(١) تفسير الطبري (١٩٣٤).
(٢) تفسير الطبري (١٣٤٦٣).
(٣) الفقه الأكبر، ص (٢٠).
(٤) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/ ٢٩).
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/٧٥١).

(٥) الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ (١٨٧):

قال أبو محمد المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت الحارث بن عمير، وهو مع فضيل بن عياض رحمهما الله، يقول: «**من زعم أن القرآن محدث، فقد كفر، ومن زعم أنه ليس من علم الله، فهو زنديق، فقال الفضيل: صدقت**»(١).

(٦) الإمام وكيع بن الجراح رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٩٦هـ):

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**من قال أن القرآن مخلوق، فقد زعم أن القرآن محدث، ومن زعم أن القرآن محدث، فقد كفر**»(٢).

(٧) الإمام أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٢٤٠ هـ):

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ومن قال: كلام الله مخلوق، فقد كفر، وزعم أن الله عَزَّ وَجَلَّ حدث فيه شيء لم يكن**»(٣).

(٨) الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٢٤٠هـ):

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قال - يعني بشراً المريسيّ-: إن الله خلق كلامه في نفسه، فهذا محال، لا يجد السبيل إلى القول به من قياس ولا نظر معقول؛ **لأن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يكون مكاناً للحوادث، ولا يكون فيه شيء مخلوق،** ولا يكون ناقصاً فيزيد فيه شيء مخلوق»(٤).

---

(١) العلو للذهبي ص (١٥٠).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/٢٨٧).

(٣) المصدر السابق (١/١٩١).

(٤) كتاب الحيدة، ص (٨٣).

(٩) الإمام أحمد ابن حنبل رحمه الله (ت١٤٢هـ):

قال رحمه الله: «**والله تعالى لم يلحقه تغير ولا تبدل، ولا تلحقه الحدود، قبل خلق العرش، ولا بعد خلق العرش**»(١). وقال رحمه الله: «**من قال: القرآن محدث، فهو كافر**»(٢).

(١٠) الإمام الترمذي رحمه الله (ت ٢٧٩ هـ):

قال رحمه الله: (ويفعل الله ما يشاء) (إن الله يفعل ما يريد)، **فكان القول والمشيئة والإرادة من الله عز وجل صفة من صفاته لم تزل، والفعل هو ما أحدث في خلقه**»(٣).

قلت: وهذا يتفق تماماً مع قول أهل السنة والجماعة، أن جميع صفات الباري عز وجل قديمة، ولا شيء منها بحادث، وأن جميع أفعاله عز وجل حادثة، ولا شيء منها بقديم؛ لأن محلَّ فعله عز وجل هو خلقُه، وليس ذاتَه؛ إذ ذاته ليست محلاًّ للحوادث.

(١١) نصوص الإمام الحافظ شيخ المفسرين، ابن جرير الطبري رحمه الله (ت٣١٠هـ):

١. قال ابن جرير الطبري رحمه الله في أول تاريخه: «الحمد لله الأول قبل كل أول، والآخر بعد كل آخر، والدائم بلا زوال، **والقائم على كل شيء بغير انتقال**،.. لا تحيط به الأوهام، **ولا تحويه الأقطار**، ولا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ.. خلق خلقه من غير ضرورة كانت به إلى خلقهم،.. فلم يزده خلقه إياهم- إذ خلقهم- في سلطانه على ما لم يزل قبل خلقه إياهم مثقال ذرة، ولا هو إن أفناهم وأعدمهم ينقصه إفناؤه إياهم ميزان شعره؛ **لأنه لا تغيره الأحوال**، ولا يدخله الملال، ولا ينقص سلطانه الأيام والليال»(٤).

---

(١) اعتقاد الإمام أحمد، للتميمي، ص (٣٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٨).
(٣) كتاب التوحيد، لمحمد بن إسحاق ابن مندة، ص (٣٥٢).
(٤) تاريخ الطبري (١/٣-٤).

٢. قال الإمام الطبري رحمه الله، في رده على من قال بخلق كلام الله: «أخبرنا عن الكلام الذي وصفت أن القديم به متكلم مخلوق، أخلقه إذ كان عنده مخلوقاً في ذاته، أم في غيره، أم قائم بنفسه: فإنْ زعم خلقه في ذاته، **فقد أوجب أن تكون ذاتُهُ محلاًّ للخلق، وذلك عند الجميع كُفْرٌ**»(١).

٣. تفسيره رحمه الله للاستواء بقوله: «**علا عليها علوّ مُلْك وسُلْطان، لا علوّ انتقال وزَوال**»(٢).

٤. قال الإمام الطبري رحمه الله: في وصفه تعالى: «العالم الذي أحاط بكل شيء علمُه، والقادر الذي لا يعجزه شيءٌ أراده، **والمتكلم الذي لا يجوز عليه السكوت**»(٣).

٥. نقل الإمام الطبري اجتماع الموحدين، من أهل القبلة وغيرهم، **على فساد وصف الله تعالى بالألوان والطعوم، والأراييح والشم، والحركة والسكون**»(٤).

٦. الإمام الطبري رحمه الله يوافق أهل السنة الأشاعرة، في أن معرفة الله تعالى لا تحصل عادة إلا بالبرهان العقلي على حدوث العالم، وهذا البرهان مبني على ملاحظة التغير والحدوث في العالم، من حركة وسكون، واجتماع وافتراق، فهو ينزه الله تعالى عن سمة العالم الكبرى، ألا وهي التغير والحركة والسكون، فقال رحمه الله:

«القول في الدلالة على أن الله عز وجل القديم الأول قبل شيء، وأنه هو المحدث كل شيء بقدرته تعالى ذكره، فمن الدلالة على ذلك، أنه لا شيء في العالم مشاهد إلا جسم أو

---

(١) قلت: هذا الدليل الجلي والبرهان القوي قد سلكه من قبله، إمام أهل السنة والجماعة أبو الحسن الأشعري في كتاب اللمع، وبين به أن القرآن بمعنى صفة الكلام، هو قديمٌ قائمٌ بذاته تعالى، وليس بحادث ولا مخلوق، لأن ذاته تعالى يستحيل أن تتصف بالحوادث. ينظر: اللمع للأشعري ص (٢٦).

(٢) تفسير الطبري (١/٤٣٠) قلت: وهذا هو الموضع، يحيل عليه الإمام الطبري كلما مر على لفظ الاستواء في تفسيره للقرآن الكريم.

(٣) التبصير في معالم الدين، ص (١٢٧).

(٤) المصدر السابق، ص (٢٠٢).

قائم بجسم، وأنه لا جسم إلا مفترق أو مجتمع، وأنه لا مفترق منه إلا وهو موهوم فيه الائتلاف إلى غيره من أشكاله، ولا مجتمع منه إلا وهو موهوم فيه الافتراق، وأنه متى عدم أحدهما عدم الآخر معه، وأنه إذا اجتمع الجزءان منه بعد الافتراق، فمعلوم أن اجتماعهما حادث فيهما بعد أن لم يكن، وأن الافتراق إذا حدث فيهما بعد الاجتماع، فمعلوم أن الافتراق فيهما حادث بعد أن لم يكن، وإذا كان الأمر فيما في العالم من شيء كذلك، وكان حكم ما لم يشاهد وما هو من جنس ما شاهدنا في معنى جسمٍ أو قائمٍ بجسمٍ، **وكان ما لم يخل من الحدث لا شك أنه محدثٌ، بتأليف مُؤَلِّفٍ له إن كان مجتمعاً، وتفريق مُفَرِّقٍ له إن كان مفترقا**، وكان معلوماً بذلك أن جامع ذلك إن كان مجتمعاً، ومفرقه إن كان مفترقاً، **من لا يشبهه، ومن لا يجوز عليه الاجتماع والافتراق، وهو الواحد القادر الجامع بين المختلفات، الذي لا يشبهه شيء، وهو على كل شيء قدير**»(١).

(١٢) الإمام أبو عبد الله بن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٣٩٠هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنه عَزَّوَجَلَّ أزلي بصفاته وأسمائه التي وصف بها نفسه، ووصفه الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، غير زائلة عنه، ولا كائنة دونه، فمن جحد صفة من صفاته بعد الثبوت كان بذلك جاحداً، **ومن زعم أنها محدثة، لم تكن ثم كانت، على أي معنى تأوله، دخل في حكم التشبيه بالصفات التي هي محدثة في المخلوق، زائلة بفنائه**، غير باقية »(٢).

(١٣) القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٤٢٢هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية؛ لأن الشرع لم يرد بذلك، ولا أخبر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه بشيء، ولا سألته الصحابة عنه، **ولأن ذلك يرجع إلى التنقل والتحول**

---

(١) تاريخ الطبري (٢٨/١).

(٢) الحجة في بيان المحجة، لقوَّام السنة أبي القاسم الأصبهاني، (١٠٢/١).

وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام»[1].

(١٤) الإمام البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت ٤٥٨هـ):**

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا كما أن علم الله عز وجل أزلي، متعلق بالمعلومات عند حدوثها، وسمعه أزلي، متعلق بإدراك المسموعات عند ظهورها، وبصره أزلي متعلق بإدراك المرئيات عند وجودها، **من غير حدوث معنى فيه، تعالى عن أن يكون مَحَلّاً للحوادث، وأن يكون شيءٌ من صفات ذاته محدثاً**»[2].

(١٥) الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت ٤٦٣ هـ):**

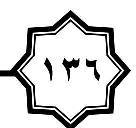
قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قالت فرقة منتسبة إلى السنة: إنه ينزل بذاته، **وهذا قول مهجور؛ لأنه تعالى ذكره ليس بمحل للحركات، ولا فيه شيء من علامات المخلوقات**»[3].

(١٦) القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت٤٥٨هـ):**

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**والحوادث لها أول ابتُدِأَتْ فيه، خلافاً للمُلحدة**؛ والدلالة عليه عِلْمُنا بأن معنى المحدث أنه الموجود عن عدم، ومعنى الحوادث أنها موجودة عن عدم، فلو كان فيها ما لا أول له، لوجب أن يكون قديماً، وذلك فاسد؛ لِمَا بيَّنَّا من قيام الدلالة على حدوثها»[4].

---

(١) شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص (١٧٨).
(٢) الاعتقاد والهداية ص (٩٤).
(٣) الاستذكار (٢/ ٥٣٠).
(٤) مختصر المعتمد في أصول الدين، ص (١٦٤-١٦٥).



(١٧) الإمام أبو الحسن ابن الزاغوني الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت٥٢٧هـ):**

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لو كان كلام الله مخلوقاً، لم يخل أن يكون مخلوقاً في محل، أو لا في محل، فإن كان في محل، فلا يخلو أن يكون محله ذات الباري، أو ذاتاً غير ذاته مخلوقة، **ومُحَالٌ أنْ يكون خلقه تعالى في ذاته؛ لأن ذلك يوجب كون ذاته تعالى مَحلاً للحوادث وهذا محالٌ، اتفقت الأمة قاطبةً على إحالته**»(١).

(١٨) الإمام أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت٥٩٧هـ):**

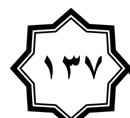
قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد روى حديث النزول عشرون صحابياً، وقد سبق القول، أنه **يستحيل على الله** عَزَّ وَجَلَّ **الحركة والنقلة والتغير**»(٢).

(١٩) الإمام السفاريني الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ **(ت١١٨٨هـ):** «فسائر الصفات الذاتية من الحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر والعلم والكلام وغيرها، وسائر الصفات الخبرية من الوجه واليدين والقدم والعينين ونحوها، وسائر صفات الأفعال من الاستواء والنزول، والإتيان والمجيء والتكوين ونحوها؛ قديمة لله، أي هي صفات قديمة عند سلف الأمة وأئمة الإسلام، الله ذي الجلال والإكرام ليس منها شيء محدث، **وإلا لكان محلاً للحوادث، وما حل به الحادث، فهو حادث تعالى الله عن ذلك**»(٣).

وهنا لا بد من التنبيه على أنه لا فرق بين الحادث والْمُحدَث والمخلوق، فكلها معناها واحد، وهو ما كان بعد أن لم يكن، كما قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا فرق بين مخلوق وحادث، لا عقلاً، ولا نقلاً، ولا عرفًا**»(٤). وقال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأنه**

---

(١) الإيضاح في أصول الدين، ص (٣٧٧).
(٢) دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، ص (١٩٤).
(٣) لوامع الأنوار البهية (١/ ٢٥٨).
(٤) فتح الباري (١٣/ ٤٩٩).



لا مُحدَثَ إلا مصنوعٌ مخلوق»[١]. وقال الإمام الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ: «**واتفق أهل الإثبات على أن معنى مخلوق معنى مُحدَث، ومعنى مُحدَث معنى مخلوق، وهذا هو الحق عندي**، واليه أذهب وبه أقول»[٢].

فالحاصل أن المخلوق هو: ما كان بعد أن لم يكن، وكذلك المحدث، فكل مخلوق محدث، وكل محدث مخلوق، هذا من حيث اللغة، ومثله في اصطلاح أهل العلم، وعليه فمن قال بأن القرآن محدث، فقد قال إن القرآن مخلوق، ولا شك في أن هذا القول بدعة وضلال، كما أن السلف الصالح قد أجمعوا بلا خلاف، على أن القرآن كلام الله عَزَّ وَجَلَّ غير مخلوق، ولا محدث، ولا حادث، وإنما قصدوا بذلك امتناعَ قيام الحوادث بذات الله تعالى، واتصافه بصفة حادثة لم يكن متصفاً بها في الأزل؛ فإنهم ما قالوا بقدم القرآن، وعدم حدوثه، إلا فراراً من القول بقيام الحوادث بالذات الإلهية، تعالى الله عن ذلك، لِمَا يلزم من ذلك حدوث الباري تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً.

وعليه فإنَّ كلَّ نصٍّ ثبت عن السلف الصالح، ومن مشى على طريقهم من أهل السنة والجماعة، من السادة الأشاعرة والماتريدية، وفضلاء أهل الحديث والحنابلة، فيه أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولا حادث، فهو دليل على قولهم بامتناع قيام الحوادث بذات الله تعالى[٣].

** ** **

(١) التبصير في معالم الدين ص (١٥١).
(٢) مقالات الإسلاميين (٥٤١)
(٣) قلت: عامة هذه النقول استفدتها من كتاب (مسألة قيام الحوادث بذات الله تعالى في مذهب أهل الحديث والحنابلة)، لأخينا الفاضل الدكتور عبد الفتاح اليافعي حفظه الله.

المبحث العاشر: نماذج من تأويلات السلف الصالح

المنهج السائد عند غالب السلف الصالح، أنهم يُمرون الآيات المتشابهة، ويفوضون معناها إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، من غير خوض في تأويلها، مع تنزيهه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن إثبات أي قدر مشترك، من المشابهة بينه وبين خلقه، إلا أنه قد ورد عن بعض السلف الصالح، من الصحابة والتابعين وتابعيهم، تأويلات لبعض النصوص المتشابهة، وقد نقل الحافظُ أبو الحسن علي بن القطان الفاسي، إجماع الأمة على قبول منهج التأويل، فقال: «وأجمعوا أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يجيء يوم القيامة والملك صفّاً صفّاً؛ لعرض الأمم وحسابها، وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المؤمنين، ويعذب منهم من يشاء، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، **وليس مجيئه بحركة ولا انتقال**، وأجمعوا أنه تعالى يرضى عن الطائعين له، **وأن رضاه عنهم إرادته نعيمهم**، وأجمعوا أنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، **وأن غضبه إرادته لعذابهم**، وأنه لا يقوم لغضبه شيء»[(١)].

فمن الأمثلة على قبول منهج التأويل عند السلف الصالح:

١. تأويل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢].

قال الإمام الطبري: «قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: **يبدو عن أمر شديد.** ثم ذكر ذلك بالإسناد الصحيح، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: **يُكشف عن شدة**، ثم رواه بسنده، عن مجاهد، وسعيد بن جبير، وقتادة والضحاك، وإبراهيم النخعي[(٢)]»، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هو الذي دعا له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بأن يفقهه الله في الدين، **وأن يعلمه التأويل**، وهو الذي بيَّن منهجية أهل السنة في التعامل مع النصوص الخفية المعنى، فعن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه سئل عن قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، قال: «**إذا خفي عليكم**

---

(١) الإقناع في مسائل الإجماع ١: ٣٢ -٣٣.

(٢) تفسير الطبري (٢٣/٥٥٤)، وقال الخطابي: فيكون المعنى يكشف عن قدرته التي تنكشف عن الشدة والكرب. فتح الباري (٨/٦٦٤).

شيء من القرآن، فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب.. قال ابن عباس رضي الله عنهما: **هذا يوم كرب وشدة**»[١].

٢. تأويل ابن عباس رضي الله عنهما، لفظ الأيد، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**﴾ [**الذاريات:٤٧**]، قال: «**بقوة**»[٢].

٣. تأويل ابن عباس رضي الله عنهما، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿**فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ**﴾ [**السجدة:١٤**]، قال: «**تَرَكْنَاكُمْ**»[٣].

٤. تأويل ابن عباس رضي الله عنهما، الكرسي بالعلم، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾[**البقرة:٢٥٥**]، قال: «**كرسيه: علمه**». واختاره الطبري في تفسيره، فقال: وأما الذي يدل على صحته ظاهر القرآن، فقول ابن عباس رضي الله عنهما،.. أنه قال: «**هُوَ عِلْمُهُ**»[٤]. وكذلك أوَّلَهُ التابعيُّ الجليل، سعيد بن جبير رحمه الله[٥].

٥. تأويل ابن عباس رضي الله عنهما لفظ المجيء، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢**﴾ [**الفجر:٢٢**]، قال: «**أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ**»[٦].

٦. تأويل ابن عباس رضي الله عنهما لفظ الأعين، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا**﴾ [**هود:٣٧**]، قال: «**بِمَرْأَى مِنَّا**»[٧]. واختاره الطبري في تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَاصْبِرْ**

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٣٨٤٥) وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. وحسّنه الحافظ ابن حجر.

(٢) تفسير الطبري (٧ / ٢٧).

(٣) المصدر السابق (٢٠ / ١٧٧).

(٤) المصدر السابق (٥ / ٤٠١).

(٥) صحيح البخاري (٦ / ٣١).

(٦) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (٣ / ٦٤١) وقال الإمام النسفي رحمه الله: هذا تمثيل لظهور آيات اقتداره، وتبيين آثار قهره وسلطانه، فإن واحداً من الملوك، إذا حضر بنفسه، ظهر بحضوره من آثار الهيبة، ما لا يظهر بحضور عساكره، وخواصّه.

(٧) تفسير البغوي (٢ /٣٢٢).

﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]: يقول جلَّ ثناؤه: «**فإنك بِمرأى منا، نراك ونرى عملك، ونحن نحوطك ونحفظك**»[١].

٧. تأويل ابن عباس رضي الله عنهما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **[النور: ٣٥]**، فقال: «**الله سبحانه هادي أهل السماوات والأرض**»[٢].

٨. تأويل ابن عباس رضي الله عنهما لفظ الوجه، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ **[الرحمن: ٢٧]**، قال: «**الوجه عبارة عنه**»[٣].

٩. تأويل ابن عباس رضي الله عنهما لفظ الوجه، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ **[البقرة: ١١٥]**، قال: «**قِبلة الله، أينما توجهت شرقا أو غربا**»[٤].

١٠. تأويل مجاهد رحمه الله لفظ الوجه، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ **[البقرة: ١١٥]**، قَالَ: «**قبلة اللَّهِ، فأينما كنت في شرق أو غرب فلا توجهن إلا إليها**»[٥]، وكذلك فسرها التابعي الجليل قتادة[٦].

١١. تأويل مجاهد رحمه الله لفظ الجنب، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ **[الزمر: ٥٦]**، قال: «**في أمر الله**»[٧].

١٢. تأويل مجاهد رحمه الله لفظ الوجه، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ **[القصص: ٨٨]**، قَالَ: «**إلا ما أريد به وجهه**»[٨].

---

(١) تفسير الطبري (٢١ /٦٠٥).
(٢) المصدر السابق (١٩ /١٧٧).
(٣) تفسير القرطبي (٢ /٨٣).
(٤) تفسير ابن أبي حاتم (١ /٢١٢) برقم (١١٢٤) وتفسير ابن كثير (١/٣٩١).
(٥) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/١٠٧).
(٦) تفسير الطبري (١٨٣٦) (٢/٥٢٩).
(٧) المصدر السابق (٢٠ /٢٣٤) قال الطبري: عَلَى مَا ضَيَّعْتُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا أَمَرَنِي اللَّهُ بِهِ، فِي طَاعَةِ اللَّهِ.
(٨) تفسير ابن أبي حاتم (١٧٢١٤).

١٣. تأويل قتادة رحمه الله لفظ الهرولة، في قوله ﷺ: " **قال الله: يا ابن آدم،.. وإن دنوت مني شبرا، دنوت منك ذراعا، وإن دنوت مني ذراعا، دنوت منك باعا، وإن أتيتني تمشي، أتيتك أهرول**". «قال قتادة: **فالله عز وجل أسرع بالمغفرة**»(١).

١٤. تأويل الحسن وقتادة رحمهما الله، صعودَ الكلم الطيب ورفعَ العمل الصالح، بقَبوله: في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾[فاطر: ١٠]، قال الحسن وقتادة رحمهما الله: «**لا يقبل الله قولا إلا بعمل، من قال وأحسن العمل، قبل الله منه**»(٢). قال البيهقي رحمه الله: «**صعود الكلم الطيب، والصدقة الطيبة إلى السماء، عبارة عن حسن القبول لهما، وعروجِ الملائكة يكون إلى مقامهم في السماء**»(٣).

١٥. تأويل سفيان الثوري رحمه الله، لفظ الوجه، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾[القصص: ٨٨]، قال: «**كل شيء هالك إلا ما ابتغي به وجهه من الأعمال الصالحة**»(٤).

١٦. تأويل سفيان الثوري رحمه الله، قوله سبحانه وتعالى: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا**﴾ [القمر: ١٤]، يقول: «**بأمرنا**»(٥).

١٧. تأويل ابن المبارك رحمه الله لفظ الكنف، في حديث: "**يدنو المؤمن من ربه، حتى يضع عليه كنفه**"(٦). فقال: «**كنفه: يعني ستره**»(٧).

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٢٤٠٥) بسند صحيح.
(٢) تفسير الطبري (١٩/٣٤٠). وقال البغوي رحمه الله: «وَعَنْ قَتَادَةَ: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**﴾ أَيْ: **يَقْبَلُ اللَّهُ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ**. وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رحمه الله: **الْعَمَلُ الصَّالِحُ هُوَ الْخَالِصُ، يَعْنِي أَنَّ الْإِخْلَاصَ سَبَبُ قَبُولِ الْخَيْرَاتِ، مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ**». تفسير البغوي (٦/٤١٥).
(٣) الأسماء والصفات (٢/٣٣٤).
(٤) تفسير ابن أبي حاتم (١٧٢١٥).
(٥) تفسير الطبري (٢٢/٥٨١).
(٦) رواه البخاري (٤٦٨٥).
(٧) خلق أفعال العباد للبخاري ص (٧٨).

١٨. تأويل الإمام مالك بن أنس رحمه الله، لحديث النزول، فقد سئل الإمام مالك عن نزول الرب عز وجل، فقال: «**ينزل أمره تعالى كل سحر، فأما هو عزّ وجلّ فإنه دائم لا يزول ولا ينتقل، سبحانه لا إله إلى هو**»(١).

١٩. تأويل الإمام الشافعي رحمه الله، لفظ الوجه، فقد حكى المزني عن الشافعي، في قوله تعالى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ**﴾ [البقرة: ١١٥]، قال: «**يعني . والله أعلم . فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه**»(٢).

٢٠. تأويل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، لحديث النزول، قال حنبل بن إسحاق: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل: "**ينزل الله إلى سماء الدنيا**". قال: «قلت: نزوله بعلمه بماذا؟ فقال لي: اسكت عن هذا، مالك ولهذا، أمض الحديث على ما روي، **بلا كيف ولا حد**، إنما جاءت به الأثار، وبما جاء به الكتاب، قال الله عز وجل: ﴿**فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ**﴾ [النحل: ٧٤]، **ينزل كيف يشاء بعلمه وقدرته وعظمته**، أحاط بكل شيء علما، لا يبلغ قدره واصف» (٣).

٢١. تأويل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، لفظ المجيء، في قوله تعالى: ﴿**وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر: ٢٢]، فقال: «**جاء ثوابه**»(٤).

---

(١) التمهيد، لابن عبد البر، (١٤٣/٧) وسير أعلام النبلاء (١٠٥/٨) وشرح النووي على صحيح مسلم (٣٧: ٦) والإنصاف، لابن السيد البطليوسي، ص (٨٢).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (١٠٦/٢).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٧٧٧). قَالَ ابن بَطَّالٍ رحمه الله: «وَقَوله: ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ**﴾[القيامة:١٨]، فِيهِ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى اللهِ تعالى، وَالْفَاعِلِ لَهُ مَنْ يَأْمُرُهُ بِفِعْلِهِ، فَإِنَّ الْقَارِئَ لِكَلَامِهِ تعالى عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم هُوَ جِبْرِيلُ، **فَفِيهِ بَيَانٌ لِكُلِّ مَا أَشْكَلَ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ يُنْسَبُ إِلَى اللهِ تعالى، مِمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ فِعْلُهُ، مِنَ الْمَجِيءِ وَالنُّزُولِ وَنَحْوِ ذَلِكَ**». فتح الباري (١٩٩/١).

(٤) رواه الحافظ البيهقي في كتابه «مناقب الامام أحمد» – وهو كتاب مخطوط–، ومنه نقل ابن كثير في البداية والنهاية (٣٢٧/١٠). فقال: روى البيهقي عن الحاكم، عن أبي عمرو بن السماك، عن حنبل، أن أحمد بن حنبل رحمه الله تأوّل قول الله تعالى: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا** ﴾[**الفجر: ٢٢**]، بمعنى: «**جَاءَ ثَوَابُهُ**». قال البيهقي: «وهذا إسناد صحيح لا غبار عليه».

٢٢. تأويل الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله، لحديث:" **وإن آخر وطئة وطِئها الرحمن بوج**". قال: «**إنما هو آخر خيل الله بوج**»[(١)].

٢٣. تأويل الإمام البخاري رحمه الله لفظ الوجه، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ**﴾ [**القصص**: ٨٨]. فقال: «**إلا ملكه، ويقال: إلا ما أريد به وجه الله**»[(٢)].

٢٤. تأويل الإمام البخاري رحمه الله لفظ الأخذ بالناصية، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ**﴾[**هود: ٥٦**]: «**في ملكه وسلطانه**»[(٣)].

٢٥. تأويل الإمام البخاري رحمه الله لفظ الضحك، فقال: «**معنى الضحك: الرحمة**»[(٤)].

٢٦. تأويل الإمام الحافظ، يزيد بن هارون رحمه الله، لحديث أَبِي رزين رضي الله عنه، أنه قال: قلت: يا رسول اللَّه، أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: "**كان في عماء ما تحته هواء وما**

(١) صحيح البخاري (٦/١١٢). قال الإمام البيهقي رحمه الله: مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ: أَنَّ آخِرَ مَا أَوْقَعَ اللَّهُ سبحانه وتعالى بِالْمُشْرِكِينَ بِالطَّائِفِ، وَكَانَ آخِرُ غَزَاةٍ غَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَاتَلَ فِيهَا الْعَدُوَّ، وَوَجٌّ وَادٍ بِالطَّائِفِ. قَالَ: وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: "**اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِيِّ يُوسُفَ**". وَإِنَّمَا أَرَادَ آثَارَ قُدْرَتِهِ. الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٣٨٩).

(٢) صحيح البخاري (٦/١١٢).

(٣) صحيح البخاري (٤/١٢٧).

(٤) في كتاب الأسماء والصفات للبيهقي ص٤٧٠، باب ما جاء في الضحك: عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "**يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة**..". ثم قال البيهقي: «قال البخاري: **معنى الضحك الرحمة**، قال أبو سليمان -الخطّابي-: «قول أبي عبد الله قريب، وتأويله على معنى الرضى لفعلهما أقرب وأشبه، ومعلوم أن الضحك من ذوي التمييز يدل على الرضى والبشر، والاستهلال منهم دليل قبول الوسيلة، ومقدمة إنجاح الطلبة، والكرام يوصفون عند المسألة بالبشر وحسن اللقاء، فيكون المعنى في قوله: "**يضحك الله إلى رجلين**"؛ أي: **يجزل العطاء لهما؛ لأنه موجب الضحك ومقتضاه**. انتهى. وقال الحافظ ابن حجر، مؤكداً مؤيداً لِمَا ذهب إليه أبو سليمان الخطابي: «قلت: ويدلّ على أن المراد بالضحك الإقبال بالرضا، تعديته بـ (إلى)، تقول: ضحك فلان إلى فلان، إذا توجّه إليه طلْق الوجه، مظهراً للرضا به». فتح الباري (٦/٤٨٦).

فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء". قال يزيد بن هارون: «**العماء: أي ليس معه شيء**»[١].

٢٧. تأويل الإمام الترمذي رحمه الله للحديث الشريف: ".. **وإن اقترب إلي شبرا، اقتربت منه ذراعا، وإن اقترب إلي ذراعا اقتربت إليه باعا، وإن أتاني يمشي، أتيته هرولة**". قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، ويروى عن الأعمش في تفسير هذا الحديث: من تقرب مني شبراً، تقربت منه ذراعاً، يعني بالمغفرة والرحمة، وهكذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث، قالوا: إنما معناه يقول: **إذا تقرب إلي العبد بطاعتي، وبما أمرت، تسارع إليه مغفرتي ورحمتي**»[٢].

٢٨. تأويل الإمام الترمذي رحمه الله للحديث الشريف: "**يأتي القرآن وأهله** ..". قال: «**ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم: أنه يجيء ثواب قراءته**»[٣].

٢٩. تأويل الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله لفظ الاستواء، في قوله سبحانه وتعالى: ﴿**ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ**﴾[**فصلت: ١١**]، فقال بعد أن ذكر معاني الاستواء في اللغة، ما نصّه: «**علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته .. علا عليها علو ملك وسلطان، لا علو انتقال وزوال**»[٤].

٣٠. تأويل الإمام الطبري رحمه الله، قوله سبحانه وتعالى: ﴿**أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا**﴾ [**يس:٧١**]. قال: «**مما خلقنا من الخلق**»[٥].

---

(١) سنن الترمذي (٣١٠٩).

(٢) سنن الترمذي (٣٦٠٣). وقال الإمام ابن قتيبة الدينوري رحمه الله: **إِنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ وَتَشْبِيهٌ، وَإِنَّمَا أَرَادَ: مَنْ أَتَانِي مُسْرِعًا بِالطَّاعَةِ، أَتَيْتُهُ بِالثَّوَابِ أَسْرَعَ مِنْ إِتْيَانِهِ، فَكَنَّى عَنْ ذَلِكَ بِالْمَشْيِ وَبِالْهَرْوَلَةِ.** تأويل مختلف الحديث. ص (٣٢٧).

(٣) سنن الترمذي (٢٨٨٣) وقال: حديث حسن.

(٤) تفسير الطبري (١/٤٣٠).

(٥) المصدر السابق (٢٠/٥٥٠).

٣١. تأويل الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ **[الأنعام: ١٨]**. قال: «فمعنى الكلام إذن: **والله الغالب عباده، المذل لهم، العالي عليهم بتذليله لهم وخلقه إياهم، فهو فوقهم بقهره إياهم، وهم دونه**»(١).

٣٢. تأويل الإمام الحافظ ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث:" **لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد، حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فتقول: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ**"(٢)، قال الإمام ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا الخبر من الأخبار التي أطلقت بتمثيل المجاورة، وذلك أنّ يوم القيامة، يُلقى في النار من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها، فلا تزال تستزيد، حتى يضع الرب جلّ وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار، فتمتليء، فتقول: قط قط، تريد حسبي حسبي؛ لأنّ العرب تطلق في لغتها اسم القدم على الموضع، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ **[يونس: ٢]**، يريد: موضع صدق، **لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار! جَلّ ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه**»(٣).

٣٣. تأويل الإمام الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحديث الصورة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فإن الذي يجب علينا وعلى كل مسلم، أن نعلم أن ربنا عَزَّ وَجَلَّ ليس بذي صورة ولا هيئة، فإنَّ الصورة تقتضي الكيفية، وهي عن الله وعن صفاته مَنفِيَّةٌ**»(٤).

٣٤. تأويل الإمام الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لحديث: " **فأما النار: فلا تمتلئ حتى يضع رجله؛ فتقول: قط قط، فهنالك تمتلئ، ويزوى بعضها إلى بعض ولا يظلم الله من خلقه أحدا. وأما الجنة: فإن الله ينشئ لها خلقا**". قال: «ذكر القدم هاهنا يحتمل أن يكون المراد به من قدمهم الله تعالى للنار من أهلها، فيقع بهم استيفاء عدد أهل النار وكل شيء قدمته فهو قدم،.. ومن هذا قوله: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾**[يونس:٢]**، أي: ما قدموه من

---

(١) تفسير الطبري (٩/ ١٨٠).

(٢) رواه البخاري (٦٦٦١) ومسلم (٢٨٤٨) عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) صحيح ابن حبان (٢٦٨) باب: ذكر خبرٍ شنّع به أهلُ البدع على أئمتنا، حيث حُرِموا التوفيق لإدراك معناه.

(٤) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (١/ ٥٢٩).

الأعمال الصالحة، وقد روى معنى هذا عن الحسن.. وما أكثر ما تضرب العرب الأمثال في كلامها بأسماء الأعضاء، وهي لا تريد أعيانها، كقولهم في الرجل يسبق منه القول أو الفعل ثم يندم عليه: قد سقط في يده، أي: ندم، وكقولهم: رغم أنف فلان، إذا ذَلَّ. وعلا كعبه: إذا جَلَّ، ونحوها من ألفاظهم الدائرة في كلامهم» [١].

٣٥. تأويل الحفاظ، الخطابي، وابن عبد البر، وابن حجر رحمهم الله، لحديث: "**إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه، أو إن ربه بينه وبين القبلة، فلا يبزقن أحدكم قبل قبلته**"[٢].

قال الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ: «معناه أن توجهه إلى القبلة مفض بالقصد منه إلى ربه؛ فصار في التقدير: فإن مقصوده بينه وبين قبلته. وقيل: هو على حذف مضاف، أي عظمة الله، أو ثواب الله. وقال ابن عبد البر: **هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة**، .. ثم قال الحافظ ابن حجر: **وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته، ومهما تؤول به هذا، جاز أن يتأول به ذاك**، والله أعلم» [٣].

٣٦. تأويل الإمام ابن قتيبة الدينوري رَحِمَهُ اللَّهُ (**ت٢٧٦هـ**) عَجَبَ الرَّبِّ وَضَحِكَهُ.

قال ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: ونحن نقول: إن العجب والضحك، ليس على ما ظنوا، وإنما هو على: (**حل عنده كذا، بمحل ما يعجب منه، وبمحل ما يضحك منه**)؛ لِأن الضاحك إنما يضحك لأمر معجب له، ولذلك قال رسول الله ﷺ للأنصاريّ، الذي ضافه ضيف، وليس في طعامه فضل عن كفايته، فأمر امرأته بإطفاء السراجِ ليأكل الضيف: "**لقد عجب الله تعالى من صنيعكما البارحة**". أي **حل عنده محل ما يعجب الناس منه**» [٤].

---

(١) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (٣/ ١٩٠٧-١٩١٠).

(٢) رواه البخاري (٤٠٥).

(٣) فتح الباري (٥٠٨/١).

(٤) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص (٣٠٦).

٣٧. تأويل الإمام ابن قتيبة الدينوري رحمه الله لحديث: " **لا تسبوا الريح؛ فإنها من نفس الرحمن**"(١).

قال: «**وإنما أراد أن الريح من فرجِ الرحمن** عز وجل **وروحه**. كذلك قوله: "**إني لأجد نفس ربكم من قبل اليمن**"(٢). قال: **وهذا من الكناية، لِأن معنى هذا، أنه قال: كنت في شدة وكرب وغم من أهل مكة، ففرج اللَّه عنِي بالأنصار. يعنِي: أنه يجد الفرج من قبل الأنصار، وهم من اليمن**» (٣).

٣٨. تأويلات الحافظ ابن عبد البر رحمه الله لآيات، ظاهرها نسبة قيام الحوادث بذات الرَّبِّ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، كقوله ﷺ: "**إن اللَّه لا يمل حتى تملوا**". قال رحمه الله: فلفظ مخرج على مثال لفظ، ومعلوم أن اللَّه عز وجل لا يمل، سواء مل الناس، أو لم يملوا، ولا يدخله ملال في شيء من الأشياء، جل وتعالى علوا كبيرًا، وإنما جاء لفظ هذا الحديث، على المعروف من لغة العرب، بأنهم كانوا إذا وضعوا لفظا بإزاء لفظ، وقبالته جوابا له، وجزاء، ذكروه بمثل لفظه، وإن كان مخالفا له في معناه، ألا ترى إلى قوله عز وجل: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[الشورى:٤٠]. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾[البقرة:١٩٤]. **والجزاء لا يكون سيئة، والقصاص لا يكون اعتداء؛ لأنه حق وجب**، ومثل ذلك قول اللَّه سبحانه وتعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران:٥٤]. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ١٤ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة:١٤-١٥]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ١٥ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا﴾[الطارق:١٥-١٦]، وليس من اللَّهِ عز وجل هزؤ، ولا مكر، ولا كيد، إنما هو جزاء لمكرهم، واستهزائهم، وجزاء كيدهم، فذكر الجزاء بمثل لفظ الابتداء، لما وضع بحذائه، وكذلك قوله ﷺ: "**إن اللَّه لا يمل حتى تملوا**". أيْ: **إن من مل من**

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٣٠٧٥) والنسائي في الكبرى (١٠٧٠٦).
(٢) رواه أحمد في مسنده (١٠٩٧٨).
(٣) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص (٣٠٧).

عمل يعمله، قطع عنه جزاؤه. فأخرج لفظ قطعِ الجزاء، بلفظ الملال؛ إذ كان بحذائه وجوابا له»[١].

** ** **

(١) التمهيد (١/١٩٥-١٩٦).

المبحث الحادي عشر: نماذج من تأويلات الإمام المحدث المفسر، محيي السنة، البغوي رحمه الله، للنصوص المتشابهة، من خلال كتابيه (معالم التنزيل في تفسير القرآن) و(شرح السنة).

إن الإمام محيي السنة، البغوي، من أكابر علماء الأمة المحققين، وهو سني أشعري معروفٌ مذهبُه، وهو يقول بقَولَي أهل السنة، في التعامل مع النصوص المتشابهة، التفويض والتأويل، فأحياناً يرجح تفويض العلم بالنصوص إلى الله عز وجل، وأحياناً، يذهب إلى تأويلها، عملاً بكلا القولين، بحسب ما يترجح لديه الأمر في كلِّ نص، وقد بنى هذا المذهب على أصول أهل السنة والجماعة، وخلاصتها:

أولاً: استحالة المشابهة بين الخالق والمخلوق في المعنى والحقيقة، وامتناع ثبوت أيِّ قدرٍ مشترك في المعنى، بين الخالق والمخلوق.

ثانياً: وجوب كون جميع صفات الله عز وجل قديمة، واستحالة اتصاف الرب عز وجل بالصفات الحادثة، فيستحيل قيام الحوادث بالذات العَلِيَّةِ، وبالتالي فكلُّ ما يضاف إلى الله عز وجل من الأفعال، فإنها لا تقوم بذاته العلية، كأفعال المخلوقين، كالاستواء والنزول والمجيء، وكذلك كلُّ صفةٍ مبدؤها في المخلوق يكون انفعالاً، فإن الله عز وجل يستحيل أن يوصف بمبدإها، وإنما يوصف بلازمها، كالرحمة، والغضب، والغيرة، والرضا، ونحوها؛ فيستحيل أن يوصف الرب عز وجل بأي صفة، توجب حدوث تَغَيُّرٍ في ذات الله عز وجل، فقال محيي السنة البغوي رحمه الله: «**نفى الله تعالى عن نفسه النوم؛ لأنه آفة، وهو منزه عن الآفات؛ ولأنه تَغيُّرٌ، ولا يجوز عليه التَّغَيُّرُ**»[1].

---

(١) تفسير البغوي (١/ ٣١٢).

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضاً: «**ويجب أن يعتقد أن الله عز اسمه قديم بجميع أسمائه وصفاته، لا يجوز له اسم حادث، ولا صفة حادثة،** كان الله خالقاً ولا مخلوق، وربّاً ولا مربوبَ، ومالكاً ولا مملوكَ، كما هو الآخر، قبل فناء العالم، والوارث قبل فناء الخلق، والباعث، قبل مجيء البعث، ومالك يوم الدين، قبل مجيء يوم القيامة.. **فلا يجوز أن يحدث له اسم بحدوث فعله، ولا يعتقد في صفات الله تعالى أنها هو ولا غيره، بل هي صفات له أزلية، لم يزل جل ذكره، ولا يزال موصوفا بما وصف به نفسه،** ولا يبلغ الواصفون كنه عظمته، هو الأول والآخر، والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم»[1].

ولنذكر القولين هنا، ولنستعرض بعض الصفات التي أوَّلها رَحِمَهُ اللهُ:

أولاً: القول بالتفويض:

فقد قال رَحِمَهُ اللهُ بإثبات بعض الألفاظ المتشابهات، **كصفات معانٍ، لا صفات أعيان،** بدليل تفويضه العلمَ بحقيقتها إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، مع التصريح بنفي الكيفية، خلافاً للمشبهة، الذين يثبتون الكيفية، ولكنهم يُفوِّضون العلم بها إلى الله، تعالى عن قولهم علوّاً كبيراً.

قال الإمام البغوي رَحِمَهُ اللهُ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ **[الأعراف:٥٤]**: قَالَ الْكَلْبِيُّ وَمُقَاتِلٌ: **اسْتَقَرَّ**. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: **صَعَدَ**. وأوّلت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء. **فأمّا أهل السنة يقولون: الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، بِلَا كَيْفٍ، يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْإِيمَانُ بِهِ، وَيَكِلُ الْعِلْمَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ** عَزَّ وَجَلَّ. وَسَأَلَ رَجُلٌ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ رَأْسَهُ مَلِيًّا وَعَلَاهُ الرُّحَضَاءُ، ثُمَّ قَالَ: **الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَظُنُّكَ إِلَّا ضَالًّا.** ثُمَّ

---

(١) شرح السنة (١/١٧٩-١٨٠).

أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ. وَرُوِيَ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ، فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي جَاءَتْ فِي **الصِّفَاتِ المتشابهات: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ**»(١).

(١) تفسير البغوي (٣/٢٣٥-٢٣٦). قلت: واضحٌ من كلام الإمام البغوي، أنه يقول بتفويض العلم بحقيقة معنى الاستواء إلى الله ﷻ، بعد الإيمان بأن الله ﷻ موصوف به، وذلك من خلال اعتقاده أنه من الصفات المتشابهة، لا من المحكمة، والمتشابهات: إما أن تُرَدَّ إلى المحكمات، فتُفهم على وَفقها، أو يُرَدَّ العلم بحقيقتها إلى الله ﷻ، فإنه صرَّح بِقِدَمِ جميع صفاته تعالى، واستحالة اتصافه بأي صفة حادث، فقال:« **لَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَةٌ حَادِثَةٌ، وَلا اسْمٌ حَادِثٌ، فَهُوَ قَدِيمٌ بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ، وَصِفَاتِهِ جَلَّ جَلالُهُ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ**»، كما قال في موضع آخر: «**فالغضب والرضى من صِفَات اللَّه ﷻ، لَمْ يزل مَوْصُوفا بهما قبل أَن خلق الْخلق، وَكَذَلِكَ جَمِيع صِفَات اللَّه تَعَالَى**» كما صرح باستحالة كون استواء الله ﷻ له كيفية، حيث نقل كلام أئمة السلف الصالح، في نفيهم مطلق الكيف عن الربِّ ﷻ، بقولهم: **أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفٍ**. ورفض تفسيره بالاستقرار، حينما نقله عن مقاتل والكلبي، فإن مقاتل بن سليمان هذا معروف بالتجسيم، وتفسير الاستواء بالاستقرار هو قول المجسمة، لأن الاستقرار من صفات الأجسام، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، وأما ما روي عن ابن عباس في ذلك، فهو مكذوب عليه، كما حققه الإمام البيهقي في الأسماء والصفات، فقال بعد ذكر الرواية بإسنادها: وَأَبُو صَالِحٍ هَذَا وَالْكَلْبِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ كُلُّهُمْ مَتْرُوكٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، لَا يَحْتَجُّونَ بِشَيْءٍ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ؛ لِكَثْرَةِ الْمَنَاكِيرِ فِيهَا، وَظُهُورِ الْكَذِبِ مِنْهُمْ فِي رِوَايَاتِهِمْ. الأسماء والصفات (٢/٣١١). وقال عنه الحافظ ابن حبان: كان يأخذ من اليهود والنصارى من علم القرآن الذي وافق كتبهم، **وكان يُشَبِّهُ الربَّ بالمخلوقات، وكان يكذب في الحديث**. ميزان الاعتدال للذهبي (٤/١٧٥). ثم قال البغوي: «**فأمّا أهل السنة يقولون:..**» فجعل قول أهل السنة مبايناً ومغايراً لقولهما، لكونه يستلزم التكييف، مع كونه غير ثابت عن أحد معتبر من أهل السنة، وحاصل قوله: أن الاستواء ثابت لله ﷻ، وليس معناه قيامَ وصف حادث بذات الرب، تعالى عن ذلك عُلُوّاً كبيراً، إلا أنه لم يحدد معنى الاستواء، واختار تفويض العلم بحقيقته ومعناه إلى الله ﷻ. وهذا القول، هو القول المقدم عند عامة أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية، وفضلاء الحنابلة وأهل الحديث، خلافاً للمشبهة، الذين فسَّروا الاستواء بالاستقرار، أو الجلوس، تعالى الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً.

ثانياً: القول بالتأويل:

(١) تأويل الرحمة:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**والرحمة: إرادة الله تعالى الخير لأهله. وقيل: هي ترك عقوبة من يستحقها، وإسداء الخير إلى من لا يستحق، فهي على الأول، صفة ذات، وعلى الثاني، صفة فعل**»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في قول عَزَّ وَجَلَّ **اللَّهُ لِلْجَنَّةِ: إِنَّمَا أَنْتِ رَحْمَتِي، أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي**. سَمَّى الْجَنَّةَ رَحْمَةً، لأَنَّ بِهَا تَظْهَرُ رَحْمَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ، كَمَا قَالَ: «**أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ**»، وَإِلا **فَرَحْمَةُ اللَّهِ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى **مِنْ صِفَاتِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ بِهَا مَوْصُوفًا، لَيْسَ لِلَّهِ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى **صِفَةٌ حَادِثَةٌ، وَلا اسْمٌ حَادِثٌ، فَهُوَ قَدِيمٌ بِجَمِيعِ أَسْمَائِهِ، وَصِفَاتِهِ جَلَّ جَلالُهُ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ**»[٢].

(٢) تأويل الغضب:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: **﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، والغضب: هو إرادة الانتقام من العصاة**، وغَضَبُ الله تعالى لا يلحق عصاة المؤمنين، إنما يلحق الكافرين»[٣].

---

(١) تفسير البغوي (١/ ٥١).

(٢) شرح السنة (١٥/ ٢٥٧).

(٣) تفسير البغوي (١/ ٥٥).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: «قَوْله ﷺ: "غَضِبَ الْيَوْم غَضبا، لَمْ يغْضب قَبلَهُ مِثلَهُ"، أَرَادَ بِهِ إِظْهَار الْغَضَب فِي ذَلِكَ الْوَقْت، وَإِلَّا فالغضب والرضى من صِفَات اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، لَمْ يزل مَوْصُوفا بهما قبل أَن خلق الْخلق، وَكَذَلِكَ جَمِيع صِفَات اللَّه تَعَالَى»[1].

(٣) تأويل المجيء:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]، «قال الحسن: جَاءَ أَمرُهُ وَقَضَاؤُهُ»[2].

(٤) تأويل العلو:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾ [البقرة:٢٥٥]: الرَّفِيعُ فَوْقَ خَلْقِهِ، وَالْمُتَعَالِي عَنِ الْأَشْيَاءِ وَالْأَنْدَادِ، وَقِيلَ: الْعَلِيُّ بِالْمُلْكِ وَالسَّلْطَنَةِ»[3].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩]: الْمُستَعْلِي عَلَى كُلِّ شَيءٍ بِقُدرَتِهِ»[4].

(٥) تأويل النظر:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تَعَالَى: «﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران:٧٧] أَيْ: لَا يَرْحَمُهُمْ، وَلَا يُحْسِنُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُنِيلُهُمْ خَيْرًا»[5].

---

(١) شرح السنة (١٥/ ١٥٧).
(٢) المصدر السابق (٨/ ٤٢٢).
(٣) تفسير البغوي (١/ ٣٤٩).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٨).
(٥) المصدر السابق (١/ ٤٦١).

(٦) تأويل حديث الصورة:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَالَ أَبُو سُلَيْمَان الْخطابِيّ فِي قَوْله ﷺ: **"خلق اللَّه آدم عَلَى صورته"**، الْهَاء مرجعها إِلَى آدم ﷺ، فَالْمَعْنى: أَن ذُرِّيَّة آدم خلقُوا أطواراً، كَانُوا فِي مبدإ الْخلق نُطْفَة، ثُمَّ علقَة، ثُمَّ مُضْغَة، ثُمَّ صَارُوا صوراً أجنةً، إِلَى أَن تتمّ مُدَّة الْحمل، فيولدون أطفالاً، وينشئون صغَارًا إِلَى أَن يكبروا، فيتم طول أَجْسَادهم، يَقُولُ: **إِن آدم لم يكن خلقه عَلَى هَذِه الصّفة، وَلكنه أول مَا تناولته الْخلقَة، وجد خلقا تَاما طوله سِتُّونَ ذِرَاعاً**»[١].

(٧) تأويل القرب والدنو والإتيان والهرولة:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في الحديث القدسي: **"فَإِنْ دَنَوْتَ مِنِّي شِبْرًا، دَنَوْتُ مِنْكَ ذِرَاعًا، وَإِنْ دَنَوْتَ مِنِّي ذِرَاعًا، دَنَوْتُ مِنْكَ بَاعًا، وَإِنْ أَتَيْتَنِي تَمْشِي، أَتَيْتُكَ أُهَرْوِلُ"**. قال: **«قَالَ قَتَادَةُ: وَاللَّهُ أَسْرَعُ بِالْمَغْفِرَةِ»**[٢]. وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: «رُوِيَ عَنِ الأَعْمَشِ فِي تَفْسِيرِهِ، قَالَ: **"تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا"**، يَعْنِي: **بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ**، وَكَذَلِكَ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ مَعْنَاهُ: إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ الْعَبْدُ بِطَاعَتِي، وَاتِّبَاعِ أَمْرِي، تَتَسَارَعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحْمَتِي»[٣].

(٨) تنزيه الله عن الحركة والانتقال، والتغير والصورة الحسية، وغيرها من سمات المحدثات عند الرؤية:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: **"فيأتيهم اللَّه فِي غَيْرِ الصُّورَة الَّتِي يعْرفُونَ"**. قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا يحْتَاج إِلَى تَأْوِيل، وَلَيْسَ ذَلِكَ من أجل أَنَّا ننكر رُؤْيَة اللَّه تَعَالَى، بَل نثبتها، وَلا من أجل أَنا ندفع مَا جَاءَ فِي الْكِتَاب، وَفِي أَخْبَار الرَّسُولِ ﷺ من ذكر الْمَجِيء

---

(١) شرح السنة (١٢/ ٢٥٥).

(٢) رواه أحمد في مسنده (١٢٤٠٥) بسند صحيح.

(٣) شرح السنة (٥/ ٢٦).

والإتيان غَيْر أَنَّا لَا نُكَيِّفُ ذَلِكَ، وَلا نجعله حَرَكَةً وانتقالاً، كمجيء الْأَشْخَاص وإتيانها، إِلَى غَيْر ذَلِكَ من نعوت الْحَدث، وَتَعَالَى اللَّهُ عُلُوّاً كَبِيراً.. وَقَالَ: الصُّورَة فِي هَذِهِ الْقِصَّة بِمَعْنى الصّفة. ثم قال: قُلْتُ: وَالْوَاجِب فِيهِ وَفِي أَمْثَاله الْإِيمَان وَالتَّسْلِيم، وَاللَّه أعلم»(١).

(٩) تأويل الساق:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «روِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: **عَنْ شدَّة وكرب**، وَسُئِلَ عِكْرِمَةَ عَنْ قَوْله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: **﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[الْقَلَم: ٤٢]**، قَالَ: **إِذَا اشْتَدَّ الْأَمر فِي الْحَرْب، قِيلَ: كشفت الْحَرْب عَنِ السَّاق**»(٢).

(١٠) تأويل الحقو:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قِيلَ فِي معنى التَّعَلُّق بحقو الرَّحْمَن: **إِنَّه الاستجارة والاعتصام بِاللَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**، يقَالَ: عذت بحقو فلَان: إِذا استجرت بِهِ»(٣).

(١١) تأويل الفرح والضحك والاستبشار بالرضا:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: «قَوْلُهُ: **"للَّهُ أَفْرَحُ"، مَعْنَاهُ: أَرْضَى بِالتَّوْبَةِ وَأَقْبَلُ لَهَا، وَالْفَرَحُ الَّذِي يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ فِي نُعُوتِ بَنِي آدَمَ غَيْرُ جَائزٍ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ الرِّضَا**، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الْمُؤْمِنونَ: ٥٣]، أَيْ: رَاضُونَ**، وَكَذَلِكَ، **فُسِّرَ الضَّحِكُ الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالرِّضَى، وَكَذَلِكَ الاسْتِبْشَارُ قَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَهُمُ: الرِّضَا**. وَالْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَهِمُوا مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ مَا وَقَعَ التَّرْغِيبُ فِيهِ مِنَ الأَعْمَالِ، وَالإِخْبَارِ عَنْ فَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَثْبَتُوا هَذِهِ

---

(١) شرح السنة (١٥/ ١٧٧-١٧٩).

(٢) المصدر السابق (١٥/ ١٤٢).

(٣) المصدر السابق (١٣/ ٢١).

الصِّفَاتِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَمْ يَشْتَغِلُوا بِتَفْسِيرِهَا، مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ **[الشورى: ١١]**» [(١)].

(١٢) تأويل الغَيرة:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قيل: **الْغيرَة من اللَّه: الزّجر**، وَالله غيور، أَي: زجور يزْجر عَنِ الْمعاصِي، وَقَوله: "**لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّه**"، أَي: أزْجر عَنِ الْمعاصِي مِنْهُ» [(٢)].

(١٣) تأويل الاستحياء:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قَوْله: "**فاستحيا، فاستحيا اللَّه مِنْهُ**"، قِيلَ: **مَعْنَاهُ جازاه عَلَى استحيائه، بِأَن ترك عُقُوبَته عَلَى ذنُوبه**، وَقَوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ **[الْبَقَرَة: ٢٦]، أَي: لَا يتْرك، لِأَن الْحيَاء سَبَب للترك**» [(٣)].

(١٤) تأويل العجب والاستهزاء والسخرية والفرح والاستبشار:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقِيل فِي قوْلِهِ: "**عجِب الله**"، **مَعْنَاهُ: الرضى، وكذلِك الْفَرح والاستبشار الْوَارِد فِي صِفَات الله** عَزَّوَجَلَّ **مَعْنَاهُ: الرضى**.. وقَوْلِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ **[الْبَقَرَة: ١٥]، أَي: يجازيهم على استهزائهم**، وَقَالَ: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ **[التَّوْبَة: ٧٩]، أَي: جازاهم على سخريتهم**» [(٤)].

---

(١) شرح السنة (٥/ ٨٨). قلت: فالمذهب الأول هو مذهب التأويل، والثاني: هو مذهب التسليم والتفويض للعلم إلى الله عَزَّوَجَلَّ، مع تنزيهه تعالى عن حدوث أي صفة في ذاته، فجميع صفاته قديمة أزلية، وكلا المذهبين ثابت عند أهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية.

(٢) المصدر السابق (٩/ ٢٦٩).

(٣) المصدر السابق (١٢/ ٢٩٩).

(٤) شرح السنة (١١/ ٧٦-٧٧).

(١٥) تأويل إضافة استطابة الروائح إلى الله عَزَّ وَجَلَّ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقِيلَ مَعْنَى كَوْنِهِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ: **الثَّنَاءُ عَلَى الصَّائِمِ وَالرِّضَا بِفِعْلِهِ، لِئَلا يَمْنَعَهُ مِنَ الْمَوَاظَبَةِ عَلَى الصَّوْمِ الْجَالِبِ لِلْخُلُوفِ،** كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ خُلُوفَ فَمِ الصَّائِمِ، أَبْلَغُ فِي الْقَبُولِ عِنْدَ اللَّهِ، مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ عِنْدَكُمْ»[١].

** ** **

---

(١) شرح السنة (٦/ ٢٢٢-٢٢٣).

المبحث الثاني عشر: مقدمات مهمة متعلقة بعلم التوحيد والكلام

قبل الخوض في أي علم من العلوم، لا بد من تقديم مقدمات مهمة، بها يتعرف الدارس على أهم مبادئ العلم، من تعريفه، وفضله وموضوعه وغيرها، كما يتعرف على سبب نشأة هذا العلم، وإزالة بعض الشبهات المتعلقة بهذا العلم، وسنقوم بعرض هذه المهمات في عدة مطالب:

المطلب الأول: مبادئ علم التوحيد والكلام

لا بد قبل الخوض في علم التوحيد من معرفة المبادئ التي يتوقف عليها الشروع في هذا العلم، وتسمى المبادئَ العشرة، المنظومة في قول بعضهم:

إن مبـــــادئْ كلِّ علم عشرةْ ..... الحدُّ والمـوضــــــوعُ ثُمَّ الثَّـمــرةْ

وفضـــــلُهُ ونسبةٌ والواضـــعْ ..... والاسمُ الاستمدادُ حكم الشَّارعْ

مسائلٌ والبعضُ بالبعض اكتفى .... ومَن دَرى الجميعَ حاز الشَّـــرفَا

أولاً: الحد، أو تعريف علم العقيدة والتوحيد:

فحدُّ التوحيد، لغةً: العلم بأن الشيء واحد.

وشرعاً: **هو إفراد المعبود بالعبادة، مع اعتقاد وحدته، والتصديق بها، ذاتاً، وصفاتٍ، وأفعالاً.**

وأما علم التوحيد: فقد عرفه علماء التوحيد بأنه: **علم يُقْتَدر به على إثبات العقائد الدينية مُكْتَسَبة من أدلتها اليقينية.**

وقال ابن خلدون في مقدّمته: «هو علم يتضمّن الحجاج عن العقائد الإيمانيّة بالأدلّة العقليّة، والرّدّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السّلف وأهل السّنّة، وسرّ هذه العقائد الإيمانيّة هو التّوحيد»(١).

فعلم التوحيد يقوم على إثبات العقيدة الدينية عن طريق الأدلة القطعية، العقلية والنقلية، فهو بذلك يقوم بتوضيح أصول العقيدة وشرحها، وتدعيمها بالأدلة، والرد على الشبه التي يوردها المخالفون على العقيدة الصحيحة، فهو علم الكلام له دورٌ إيجابي في إثبات صحة العقيدة بالعقل والنقل، ودورٌ دفاعي يقوم بالدفاع عن العقيدة ضد الخصوم المنكرين.

ثانياً: الموضوع:

١. ذات الله عزَّ وجلَّ، من حيث ما يجب له من صفات الكمال المطلق، وما يستحيل عليه من صفات النقص، وما يجوز عليه من الفعل والترك، وقد اصطلح على تسمية هذا المبحث بـ«**الإلهيات**».

٢. ذات الرسل، من حيث ما يجب لهم من صفات الكمال البشري، وما يستحيل، وما يجوز من الأعراض البشرية، التي لا تنافي رفيع مقامهم، وقد اصطلح على تسمية هذا المبحث بـ«**النبوات**».

٣. الممكن من حيث إنه يتوصل به إلى وجود الصانع، وذلك بالاستدلال بخلق الله تعالى لإثبات وجوده وصفاته الكمالية.

٤. العقائد التي لا سبيل إلى الإيمان بها إلا بطريق الخبر الصادق، وقد اصطلح على تسمية هذا المبحث بـ«**السمعيات**»، من حيث اعتقادها(٢).

---

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ٥٨٠).

(٢) ينظر: تحفة المريد، شرح جوهرة التوحيد، للبيجوري، ص (١٠).

فعلماء التوحيد لا يتكلمون في حق الله تعالى، ولا في الغيبيات اعتماداً على مجرد النظر بالعقل، بل يتكلمون في ذلك من باب الاستشهاد بالعقل على صحة ما جاء عن الرسول ﷺ، فالعقل عند علماء التوحيد شاهد للشرع وليس أصلاً للدين، مع أن النظر العقلي السليم لا يخرج عمّا جاء به الشرع ولا يتناقض معه.

ثالثاً: الثمرات والفوائد:

الأولى: الترقي من حضيض التقليد إلى ذروة الإيقان، ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

الثانية: إرشاد المسترشدين بإيراد الحجة، وإلزام المعاندين بإقامة الحجة.

الثالثة: حفظ قواعد الدين من أن تزلزلها شبه المبطلين.

الرابعة: صحة النية والاعتقاد؛ إذ بها يرجى قبول العمل، وغاية ذلك كله الفوز بسعادة الدارين(١).

رابعاً: فضله:

هو أشرف العلوم؛ لكونه أساسَ الأحكام الشرعية وأصلَ العلوم الدينية، ولكون معلوماتِهِ العقائدَ الإسلامية، فهو متعلق بذاته تعالى، وذات رسله عليهم السلام، وما يتبع ذلك؛ فشرف العلم بشرف المعلوم، والمعلوم بهذا العلم، هو الله عزَّ وجلَّ، ورسله عليهم السلام.

خامساً: نسبته إلى غيره من العلوم:

يمكن القول بأن علم التوحيد هو رئيس العلوم الشرعية؛ لأن سائر العلوم الشرعية مستندة

---

(١) ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني، (١/٥٧-٥٨).

إليه استناد الفرع إلى الأصل، لأن فيه تثبت موضوعاتها، طالما كان موضوعه متعلقاً بالعقائد واثباتها، فيقول عضد الدين الإيجي في بيان مرتبة علم الكلام من العلوم الشرعية بناء على موضوعه وغايته: «إن موضوعه أعمُّ الأمور وأعلاها، وغايته أشرف الغايات وأجداها، ودلائله يقينية، يحكم بها صريح العقل، وقد تأيَّدت بالنقل، وهي الغاية في الوثاقة، وهذه هي جهات شرف العلم لا تعدوها؛ فهو أشرف العلوم، وهو العلم الأعلى، وهو رئيس العلوم على الإطلاق»[(١)].

الخامس: أن هذا العلم لا يتطرق إليه النسخ ولا التغيير، ولا يختلف باختلاف الأمم والنواحي بخلاف سائر العلوم، فوجب أن يكون أشرف العلوم.

سادساً: واضعه:

إماما أهل السنة والجماعة، أبو الحسن الأشعري، وأبو منصور الماتريدي، ومن تبعهما، بمعنى أنهم دونوا كتبه، وردوا الشبه التي أوردها أهل الأهواء، وإلا فالتوحيد جاء به كل نبي، من لدن آدم عليه السلام إلى يوم القيامة[(٢)].

سابعاً: أسماؤه:

١. علم التوحيد؛ لِمَا أنّ ذلك أشهرُ مباحثه وأشرفُ مقاصده.
٢. عِلم العقيدة أو الاعتقاد، لأنه يُطلَبُ في مباحثه العِلمُ الجازمُ المطابقُ للواقع.
٣. أصول الدِّين.
٤. علم الأسماء والصفات.
٥. علم الإيمان.

---

(١) ينظر: المواقف ص (٨).
(٢) ينظر: تحفة المريد، شرح جوهرة التوحيد، للبيجوري، ص (١٠).

٦. عِلم الكلام؛ لأنّ عنوان مباحثه كان قولهم: الكلام في كذا وكذا، ولأنَّ مسألة الكلام كانت أشهرَ مباحثه وأكثرَها نزاعاً وجدالاً، ووقعت بسببها فتنة عظيمة ومحنة شديدة، ولأنه إنما يتحقق بالمباحثة وإدارة الكلام من الجانبين، ولأنه أكثر العلوم خلافاً ونزاعاً، فتكثرُ فيه المناقشات والمباحثات.

٧. الفقه الأكبر، سمّاه بذلك الإمام أبو حنيفة رحمه الله؛ لأنه عرَّف «الفقه» بقوله: «معرفةُ النفس ما لها وما عليها»، وهذا شاملٌ للعقائد والأحكام، فما يتصلُ بالعقائد هو «الفقه الأكبر»، وما يتصلُ بالأحكام هو «الفقه الأصغر».

ثامناً: استمداده:

من الأدلة القطعية، العقلية والنقلية.

تاسعاً: حكم الشارع:

١. الوجوب العيني على كل مكلف، من ذكر وأنثى، وذلك بتعلم العقائد الصحيحة بالأدلة الإجمالية.

٢. الوجوب الكفائي على الأمة، بأن يكون فيها طائفة تعلم العقائد بالأدلة التفصيلية، مع القدرة على رد الشبهات التي يثيرها المخالفون.

قال العلَّامة ابن حجر الهيتمي رحمه الله: «الذي صرح به أئمتنا أنه يجب على كل أحد وجوباً عينياً أن يعرف صحيح الاعتقاد من فاسده، ولا يشترط فيه علمه بقوانين أهل الكلام؛ لأن المدار على الاعتقاد الجازم ولو بالتقليد على الأصح، وأما تعليم الحجج الكلامية، والقيام بها للرد على المخالفين، فهو فرض كفاية، اللهم إلا إن وقعت حادثة وتوقف دفع المخالف فيها على تعلم ما يتعلق بها من علم الكلام، أو آلاته، فيجب عيناً

على من تأهل لذلك تعلمه للرد على المخالفين»[(١)].

وقال الإمام النووي رحمه الله: «قال العلماء: البدعة خمسة أقسام واجبة ومندوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة فمن الواجبة نظم أدلة المتكلمين للرد على الملاحدة المبتدعين وما أشبه ذلك ..»[(٢)].

عاشراً: مسائله:

قضاياه الباحثة عن الواجبات، والجائزات، والمستحيلات[(٣)].

** ** **

---

(١) الفتاوى الحديثية، ص (٢٧).

(٢) شرح النووي على مسلم (٦/ ١٥٥).

(٣) ينظر: تحفة المريد، شرح جوهرة التوحيد، للبيجوري، ص (١٠).

المطلب الثاني: سبب نشأة علم التوحيد والكلام

إنَّ علم التوحيد والكلام كغيره من العلوم، نشأ بسبب الحاجة إليه؛ لكثرة الفرق الضالة المبتدعة، الذين تتبعوا المتشابهات، وأوردوا شُبَهاً على ما قرره علماء السلف الأوائل، فاحتاج العلماء من أهل السنة إلى مقاومتهم ومجادلتهم ومناظرتهم؛ حتى لا يلبسوا على الضعفاء أمر دينهم، وحتى لا يُدْخِلُوا في الدين ما ليس منه، ولو ترك العلماء هؤلاء الزنادقة وما يصنعون؛ لاستولوا على كثير من عقول الضعفاء وعوام المسلمين، والقاصرين من علمائهم، فأضلوهم وغَيَّروا ما عندهم من الاعتقادات الصحيحة؛ فكان لِزَاماً على علماء المسلمين أن يقوموا بالرد على هؤلاء من خلال تعلمهم هذا العلم ونبوغهم فيه؛ لأن إفحامهم بنفس أدلتهم أدعى لانقطاعهم، وإلزامهم الحق، فردوا عليهم وأبطلوا شُبُهَهم.

ويلخص العلامة تقي الدين المقريزي رحمه الله مبدأ علم الكلام فيقول:

«اعلم أن الله تعالى لَمَّا بعث من العرب نبيه محمداً ﷺ رسولاً إلى الناس جميعاً، وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى، بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز، فلم يسأله ﷺ أحدٌ من العرب بأسرهم، قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه ﷺ عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات؛ فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، فمضى عصر الصحابة رضي الله عنهم على هذا.

إلى أن حدث في زمنهم القول بالقدر، وكان أوّل من قال بالقدر في الإسلام، معبد بن خالد الجهنيّ، ولَمَّا بلغ عبدَ الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما مقالة معبد في القدر تبرأ من القدرية، وأخذ السلف رحمهم الله في ذمّ القدرية، وحذروا منهم كما هو معروف في كتب الحديث.

وحدث أيضاً في زمن الصحابة ﷺ مذهب الخوارج، وصرّحوا بالتكفير بالذنب، والخروج على الإمام وقتاله، فناظرهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فلم يرجعوا إلى الحق، وقاتلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﷺ، وقتل منهم جماعة كما هو معروف في كتب الأخبار.

وحدث أيضا في زمن الصحابة ﷺ مذهب التشيع لعلي بن أبي طالب ﷺ، والغلوّ فيه، فلمّا بلغه ذلك أنكره.

ثم حدث بعد عصر الصحابة ﷺ، مذهب جهم بن صفوان ببلاد المشرق، فعظمت الفتنة به؛ فإنه نفى أن يكون لله تعالى صفة، وأورد على أهل الإسلام شكوكاً أثر في الملة الإسلامية آثاراً قبيحة، تولد عنها بلاء كبير، وكان قبيل المائة من سني الهجرة، فكثر أتباعه على أقواله التي تؤول إلى التعطيل، فأكبر أهل الإسلام بدعته، وتمالؤا على إنكارها وتضليل أهلها، وحذروا من الجهمية، وعادوهم في الله، وذمّوا من جلس إليهم، وكتبوا في الردّ عليهم ما هو معروف عند أهله.

وفي أثناء ذلك حدث مذهب الاعتزال، منذ زمن الحسن البصريّ رحمه الله، بعد المائتين من سني الهجرة، وصنفوا فيه مسائل في العدل والتوحيد، وإثبات أفعال العباد، وأن الله تعالى لا يخلق الشرّ، وجهلوا بأن الله لا يرى في الآخرة، وأعلنوا بأن القرآن مخلوق محدث، إلى غير ذلك من مسائلهم، فتبعهم خلائق في بدعهم، وأكثروا من التصنيف في نصرة مذهبهم بالطرق الجدلية، فنهى أئمة الإسلام عن مذهبهم، وذمّوا علمَ الكلام، وهجروا من ينتحله، ولم يزل أمر المعتزلة يقوى وأتباعهم تكثر ومذهبهم ينتشر في الأرض.

ثم حدث مذهب التجسيم المضاد لمذهب الاعتزال، فظهر محمد بن كرّام السجستاني، زعيم الطائفة الكرامية بعد المائتين من سني الهجرة، وأثبت الصفات حتى انتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه، وكانت بين الكرامية بالمشرق وبين المعتزلة مناظرات ومناكرات وفتن كثيرة

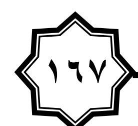
متعدّدة أزماتها.

وقد كان المأمون بن هارون الرشيد سابع خلفاء بني العباس ببغداد، لما شغف بالعلوم القديمة، بعث إلى بلاد الروم من عرّب له كتب الفلاسفة، وأتاه بها سنة ومائتين من سني الهجرة، فانتشرت مذاهب الفلاسفة في الناس، واشتهرت كتبهم بعامّة الأمصار، وأقبلت المعتزلة والقرامطة والجهمية وغيرهم عليها، وأكثروا من النظر فيها، والتصفح لها، فانجرَّ على الإسلام وأهله من علوم الفلاسفة ما لا يوصف من البلاء والمحنة في الدين، وعظم بالفلسفة ضلال أهل البدع، وزادتهم كفراً إلى كفرهم.

وكان أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ قد أخذ عن أبي عليّ الجبائيّ، ولازمه عدّة أعوام، ثم بدا له فترك مذهب الاعتزال، وسلك طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، ونسج على قوانينه، وحقيقة مذهب الأشعريّ رحمه الله، أنه سلك طريقاً بين النفي الذي هو مذهب الاعتزال، وبين الإثبات الذي هو مذهب أهل التجسيم، وناظر على قوله هذا واحتج لمذهبه، فمال إليه جماعة وعوّلوا على رأيه، ونصروا مذهبه وناظروا عليه وجادلوا فيه واستدلوا له في مصنفات لا تكاد تحصر، فانتشر مذهب أبي الحسن الأشعريّ في العراق من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة، وانتقل منه إلى الشام.

فلما ملك السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ديار مصر، كان هو وقاضيه على هذا المذهب، قد نشآ عليه منذ كانا في خدمة السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بدمشق، وحفظ صلاح الدين في صباه عقيدة ألفها له قطب الدين أبو المعالي النيسابوريّ، وصار يحفظها صغار أولاده، فلذلك عقدوا الخناصر وشدّوا البنان على مذهب الأشعريّ.

واتفق مع ذلك توجه أبي عبد الله محمد بن تومرت أحد رجالات المغرب إلى العراق،



وأخذ عن أبي حامد الغزاليّ مذهب الأشعريّ، فلما عاد إلى بلاد المغرب وقام في المصامدة يفقههم ويعلمهم، وضع لهم عقيدة لقفها عنه عامّتهم، فكان هذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعريّ وانتشاره في أمصار الإسلام، بحيث نسي غيره من المذاهب»[١].

** ** **

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٤/ ١٨٨-١٩٣).

المطلب الثالث: شبهة حول تعلم علم الكلام

أثار بعض أهل الأهواء شبهة حول تعلم علم الكلام، وقالوا بأن السلف قد نهوا عن الاشتغال به وذمُّوه؛ لذلك فلا يجوز الاشتغال به، واحتجوا بما روي عن بعض الأئمة في ذلك، فعن ابن عبد الأعلى رحمه الله قال: سمعت الشافعي رضي الله عنه يومَ ناظر حفصاً الفرد – وكان من متكلمي المعتزلة – يقول: «**لأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك بالله، خير له من أن يلقاه بشيء من علم الكلام، ولقد سمعت من حفص الفرد كلاما لا أقدر أن أحكيه**»، وقال أيضاً: «**قد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننته قط، وأن يبتلي الله العبد بكل ما نهى الله تعالى عنه ما عدا الشرك، خير له من أن ينظر في الكلام**»، وقال: «**حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في القبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأخذ في الكلام**». وغير ذلك من نصوص السلف.

جواب الشبهة

لقد ردَّ الإمام الأشعري في رسالته «استحسان الخوض في علم الكلام» أحسن ردٍّ، وبيَّن مواضع الضعف في حجة المخالفين، فقال: «فإن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم، وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين، ومالوا الى التخفيف والتقليد، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين ونسبوه الى الضلال، وزعموا أن الكلام في الحركة والسكون والجسم والعرض والألوان والأكوان والجزء والطفرة وصفات الباري عز وجل، بدعة وضلالة؛ وقالوا: لو كان ذلك هدى ورشاداً لتكلم فيه النبي ﷺ وخلفاؤه وأصحابه.. إلخ». ثم شرع في الردِّ على شبهاتهم، وبين ضعفها بالأدلة المفحمة[١].

---

(١) ينظر: رسالة استحسان الخوض في علم الكلام، مطبوعة مع كتاب اللمع للأشعري، ص (٨٩).

ونقول في رد الشبهة: إنَّ من عرف حقيقة كلام أهل السنة ومقصوده، وموضوعه ومسائله، يستحيل أن ينهى عنه، فإن أهم مباحثه هي إثبات وجوده تعالى، وإثبات صفات كماله، وتنزيهه عن كل نقص، وإثبات النبوات وكمالات الأنبياء، وإثبات المعاد، وكل ذلك بالأدلة اليقينية العقلية والنقلية، فمن أين تحرم كل هذه العلوم؟! وإنما مدار القرآن الكريم على إثبات هذه الأصول الثلاثة، وهي التوحيد والنبوات والمعاد، وكيف يكون ذكر الحجة والمطالبة بها، والبحث عنها محظوراً؟ وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [**البقرة**:١١١]، فطلب منهم البرهان، وقال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَـٰلِغَةُ﴾ [الأنعام:١٤٩]، وقال تعالى في الثناء على إبراهيم عليه السلام في مجادلته قومه في الله عز وجل، ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [**الأنعام**:]، وقال تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰنُوحُ قَدْ جَـٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [**هود**:٣٢].

وبالجملة فالقرآن من أوله إلى آخره محاجة مع الكفار، مملوء بالحجج والأدلة والبراهين في مسائل التوحيد، وإثبات الباري والْمَعاد، وإرسال الرسل، فلا يذكر المتكلمون وغيرهم دليلاً صحيحاً على ذلك إلا وهو في القرآن بأفصح عبارة وأوضح بيان، وأتم معنى.

فعمدة المتكلمين في التوحيد قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [**الأنبياء**:٢٢]، وفي النبوة: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [**البقرة**:٢٣]، وفي البعث: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [**يس**:٧٩]، إلى غير ذلك من الآيات والأدلة، ولم تزل الرسل عليهم السلام يحاجون المنكرين ويجادلونهم، قال تعالى: ﴿وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [**النحل**:١٢٥]، والصحابة رضي الله عنهم أيضاً كانوا يحاجون المنكرين ويجادلونهم عند الحاجة، وإلا أن الحاجة إليه كانت قليلة في زمانهم؛ فلذا كان الخوض فيه قليلاً.

وبعد هذا يمكن حمل نهي السلف عن الخوض في علم الكلام على أوجه:

الوجه الأول: أنهم نهوا عن كلام أهل البدع والأهواء، فانه كان في القديم إنما يعرف بالكلام أهلُ البدع والأهواء، وأما أهل السنة فمُعوَّلهم فيما يعتقدون الكتاب والسنة، وكانوا

قلّما يخوضون في الكلام قاله الإمام البيهقي، ونقله عنه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري، ثم قال: وناهيك بقائله أبي بكر البيهقي، فقد كان من أهل الرواية والدراية[١].

ثم قال ابن عساكر: «وإنما يعني الشافعي – والله أعلم – بقوله كلامَ أهل الأهواء، الذين تركوا الكتاب والسنة، وجعلوا معولهم عقولهم، وأخذوا في تسوية الكتاب عليها، وحين حملت عليهم السنة بزيادة بيان لنقض أقاويلهم اتهموا رواتها، وأعرضوا عنها، فأما أهل السنة فمذهبهم في الأصول مبني على الكتاب والسنة، وإنما أخذ من أخذ منهم في العقل؛ إبطالاً لمذهب من زعم أنه غير مستقيم على العقل» [٢].

أقول: وعلى هذا يحمل تشديدات السلف الغليظة في النهي عن الكلام، كما يدل عليه سياق كلام الشافعي المتقدم بعدما ناظر حفصاً الفرد القدري، وقد جاء مصرحاً في بعض الروايات عنه، روى عنه ابن عساكر بسنده المتصل، أنه قال: «**لأن يلقى اللهَ عز وجل العبد بكل ذنب خلا الشرك، خير له من أن يلقاه بشيء من الأهواء**» [٣].

وروى البيهقي أنه دخل حفص الفرد على الشافعي، فقال: الشافعي بعد خروجه: «**لأن يلقى العبدُ اللهَ بذنوب مثل جبال تهامة، خير له من أن يلقاه باعتقاد حرف مما عليه هذا الرجل وأصحابه.** وكان حفص يقول بخلق القرآن» [٤].

وقال الحافظ ابن عساكر: «والكلام المذموم كلام أصحاب الأهوية، وما تزخرفه أرباب البدع الْمُردِية، فأما الكلام الموافق للكتاب والسنة الموضح لحقائق الأصول عند ظهور الفتنة، فهو محمود عند العلماء ومن يعلمه، وقد كان الشافعي يُحْسِنه، ويَفْهمه، وقد تكلم

---

(١) ينظر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (٣٣٤).
(٢) المصدر السابق (٣٤٥).
(٣) المصدر السابق (٣٣٧).
(٤) المصدر السابق (٣٤١).

مع غير واحد ممن ابتدع، وأقام الحجة عليه حتى انقطع، ثم أورد ابن عساكر جملة من مناظرات الشافعي للمبتدعة الدالة على أنه كان متضلعاً من هذا العلم» (١).

ثم قال: «فأما الكلام الذي يوافق الكتاب والسنة، ويبين بالعقل والعبرة، فإنه محمود مرغوب فيه عند الحاجة، تكلم فيه الشافعي وغيره من أئمتنا رضي الله تعالى عنهم عند الحاجة كما سبق ذكرنا له» (٢).

الوجه الثاني: أن النهي محمول على الخوص في الكلام لمعرفة المجادلة مع الخصوم والإحاطة بمناقضة أدلتهم، والتشدق بتكثير الأسئلة والأجوبة الدقيقة، وإثارة الشبه واللوازم البعيدة مما لم يكن يعرف شيء منه في العصر الأول، بل كانوا يشددون النكير على من يفتح باب الجدل والممارات.

الوجه الثالث: ما في التغلغل في الكلام من خطر الدخول في البدعة أو الكفر؛ لأن الباحث فيه قد يخطئ، والخطأ فيه لا يخلو عن أحد الخطرين المذكورين، وقد أشار إلى هذا الإمام الشافعي رحمه الله بقوله: «**تناظروا في شيء إن أخطأتم فيه يقال لكم: أخطأتم، ولا تناظروا في شيء إن أخطأتم فيه يقال: كفرتم**»(٣).

الوجه الرابع: ما اشتمل عليه علم الكلام من حكاية مذاهب أهل البدع والأهواء، وذكر الشبه الواردة على اعتقاد أهل السنة، وهذا مفض إلى نشر هذه المذاهب، وقد أمرنا بإخمادها، وموجب لتمكن هذه الشبه في القلوب. وهذا ما أشار إليه الإمام أحمد رحمه الله تعالى حينما أنكر على الحارث المحاسبي تصنيفه كتاباً في الرد على المبتدعة، فقال له: ويحك تحكي بدعتهم أولاً ثم ترد عليهم! ألست تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة البدعة، والتفكر في تلك الشبهات؟

---

(١) تبيين كذب المفتري (٣٣٩).

(٢) المصدر السابق (٣٥١).

(٣) المصدر السابق (٣٤٣).

قلت: إلا أن الأمر بعد ذلك تغير عما كان، فقد صارت الشبهات ظاهرة، ويندر أن يوجد قوم لم يتعرضوا لها، فإذا تركوا بلا بيان كان هذا سكوتاً عن الباطل، وفيه ضياع الدين.

الوجه الخامس: أن النهي محمول على الاقتصار على الكلام دون تعلم الفقه، قال ابن عساكر رحمه الله: ويحتمل أن يكون مرادهم من النهي عن الكلام أن يقتصر عليه، ويترك تعلم الفقه الذي يُتوصل به إلى معرفة الحلال والحرام، ويرفض العمل بما أمر بفعله من شرائع الإسلام، ولا يلتزم فعل ما أمر به الشارع، وترك ما نهى عنه من الأحكام، وقد بلغني عن حاتم بن عنوان الأصم وكان من أفاضل الزهاد وأهل العلم أنه قال: «**الكلام أصل الدين، والفقه فرعه والعمل ثمره، فمن اكتفى بالكلام دون الفقه والعمل تزندق، ومن اكتفى بالعمل دون الكلام والفقه ابتدع، ومن اكتفى بالفقه دون الكلام والعمل تفسق، ومن تفتن في الأبواب كلها تخلص**»[1].

وقال العلامة الكوثري رحمه الله: «والحق أن عقيدة السنة في الإسلام واحدة سلفاً وخلفاً لا تتغير ولا تتبدل، بل الذي يتجدد هو طريق الدفاع عنها بالنظر لخصومها المتجددة، وذم علم الكلام ممن كان في موضع الإمامة من السلف محمول حتماً على كلام أهل البدع وخوض العامي فيه، قال الأستاذ أبو القاسم القشيري وأجاد: لا يجحد علمَ الكلام إلا أحد رجلين: جاهل رَكَنَ إلى التقليد، وشقَّ عليه سلوك طرق أهل التحصيل، وخلا عن طرق أهل النظر، والناس أعداء ما جهلوا، أو رجل يعتقد مذاهب فاسدة، فينطوي على بدع خفية، يلبس على الناس عوار مذهبه، ويعمى عليهم فضائح عقيدته، ويعلم أن أهل التحصيل من أهل النظر هم الذين يهتكون الستر عن بدعه، ويظهرون للناس قبح مقالاته»[2].

** ** **

(١) تبيين كذب المفتري (٣٣٤).

(٢) بيان زغل العلم والطلب، ص (٢٢).

الفصلُ الثاني

مختصر عقيدة أهل السنة والجماعة،

السادة الأشاعرة والماتريدية.

إن مباحث علم التوحيد ثلاثة: الإلهيات، والنبوات، والسمعيات:

المبحث الأول: الإلهيات

ما يقوله أهل السنة والجماعة، السادة الأشاعرة والماتريدية، في أصول الدين، وما يدينون به لرب العالمين، فيما يتعلق بما يجب للباري ﷻ من صفات الكمال، وما يتنزه عنه من صفات النقص، وما يجوز من الفعل والترك بإرادته:

المطلب الأول: ما يجب اعتقاده من صفات الكمال للرب ﷻ

هو أنَّ اللهَ ﷻ، موصوف بصفات الكمال المطلق، وأنَّ صفات كماله لا تتناهى، فلا حدَّ لها، ولا حصرَ، وهذا على سبيل الإجمال، وأما على سبيل التفصيل، فالواجب اعتقاد ما قام عليه الدليل القطعيُّ من صفات الله ﷻ، وقد قسمها علماء التوحيد إلى عدة أقسام:

القسم الأول: الصفة النفسية

وهي صفة **[الوجود]**، فالله ﷻ هو الإلهُ الحقُّ، الواجبُ الوجودِ لذاته، المستغني في وجوده عن الْمُوجِد، المفتقرُ كلُّ من سواه في وجوده إليه.

القسم الثاني: صفات التنزيه والتقديس

وهي خمس صفات، **[القِدَم، (عدم أوَّليَّة الوجود)، والبقاء (عدمُ آخريَّة الوجود لذاته)، والغنى المطلق، والوحدانية، والْمُخَالَفَةُ في الحقيقة والمعنى لجميع الحوادث (المخلوقات)]**، وهي التي تضمَّنتها سورة الإخلاص والتوحيد، فهو الله الواحد، الأحد، الفَردُ الوِترُ الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، الأوَّلُ والآخرُ، والظاهرُ والباطنُ، والباقي، الغنيُّ، والقدُّوسُ، والسلامُ، والمؤمنُ.

«وهو واحدٌ لا شريكَ له، ولا شَيءَ مثلُهُ، ولا شيءَ يعجِزُهُ، ولا إلهَ غيرُهُ، قديمٌ بلا ابتداء، دائمٌ بلا انتهَاء، لا يَفنَى ولا يَبِيد، ولا يكون إلَّا ما يريد، لا تَبلغُهُ الأَوهام، ولا تُدركُهُ الأفهَام، ولا يُشبِهُهُ الأنَام، حيٌّ لا يَموت، قَيُّومٌ لا ينام، خَالقٌ بلا حاجَة، رازقٌ بلا مُؤنة، مميتٌ بلا مَخافة، باعثٌ بلا مشقَّة»[١].

«وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ كمثله شَيْء، وَلَا هُوَ مثلُ شَيْء، ولا له كفؤٌ، ولا نِدٌّ، ولا ضِدٌّ، ولا حَدٌّ، ولا مثيلٌ، ولا شبيهٌ، بل هو متعالٍ عن الحُدُود والغَاياتِ، ومُنَزَّهٌ عن الأركَانِ الأعضَاء والأدَواتِ، فَلَيْسَ هو بجسم مُصَوَّر، وَلَا جَوْهَر مَحْدُودٍ مُقَدَّر، وَأَنه لَا يماثل الْأَجْسَام، لَا فِي التَّقْدِير، وَلَا فِي قبُول الانقسام، وَأَنه لَيْسَ بجوهر، وَلَا تحله الْجَوَاهِر، وَلَا بِعرْض وَلَا تحله الْأَعْرَاض، بل لَا يماثل مَوْجُوداً، وَلَا يماثله مَوْجُود، وَأَنه لا تحويه الجهاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبتَدَعَاتِ، فلَا يحده الْمِقْدَار، وَلَا تحويه الأقطار، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات، وَلَا تكتنفه الأرضون وَلَا السَّمَوَات»[٢].

«قد استوى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على الْعَرْش، على الْوَجْه الَّذِي قَالَه، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ، اسْتِوَاء منزهاً عَن المماسة والاستقرار، والتمكن والحلول والانتقال، لَا يحملهُ الْعَرْش، بل الْعَرْش وَحَمَلته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون فِي قَبضته»[٣]، وما العرش والكون كله، أمام عظمة الله عَزَّ وَجَلَّ، إلا كذرة تَسبَحُ في العدم المطلق، ولا يصحُّ بحال أن تكون بين الخالق والمخلوق أيُّ نسبة، إلا نسبة الخلق والتدبير، والإيجاد والإمداد.

«وَأَنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَحُلُّ فِي شَيْء، وَلَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْء، تَعَالَى عَن أَن يحويَهُ مَكَان، كَمَا تقدَّس عَن أَن يَحُدَّهُ زمَان، بل كَانَ قبل أَن خلق الزَّمَان وَالْمَكَان، وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ، وَأَنه بَائِن عَن خلقه بصفاته، لَيْسَ فِي ذَاته سواهُ، وَلَا فِي سواهُ ذَاته، وَأَنه مُقَدَّسٌ عَن التَّغْيِير والانتقال، لَا تَحُلُّهُ الْحَوَادِث، وَلَا تعتريه الْعَوَارِض، بل لَا يزَال فِي نعوت جَلَاله، منزهاً عَن الزَّوَال، وَفِي صِفَات كَمَاله، مستغنياً عَن زِيَادَة الاستكمال، وَأَنه فِي ذَاته مَعْلُوم الْوُجُود

(١) العقيدة الطحاوية، ص (٤).

(٢) قواعد العقائد للغزالي، ص (٥١).

(٣) المصدر السابق، ص (٥٢).

بالعقول، مرئيُّ الذَّات بالأبصار، نعْمَةً مِنْهُ ولطفاً بالأبرار، فِي دَار الْقَرار، وإتماماً مِنْهُ للنعيم، بِالنّظرِ إِلَى وَجهه الْكَرِيم»[١].

القسم الثالث: صفات المعاني الذاتية

وهي صفاتٌ حقيقيةٌ أزليَّةٌ، قائمةٌ بذاته العَلِيَّة، ولا يصحُّ أن يتَّصف بأضدادها، وهي سبع صفات: الحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام؛ فهو الحيُّ القيُّوم، العليمُ الواسعُ الحكيمُ، اللطيف الخبير، القادر القدير المقتدر، القويُّ الْمَتينُ، السَّميعُ البَصير، الشَّهيدُ، الرَّقيبُ، ذو الإرادة المطلقة، والكلام المنزه عن جميع صفات كلام البرية.

وجميع صفاته ﷻ أزليَّةٌ، قائمةٌ بذاته العَلِيَّةِ، لا يحدث ولا يتجدد له أي وصف، تعالى أن تغيّره الحوادث، أو يحل فيه وصف حادث، «فما زال بصفاته قديماً قبلَ خَلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً، لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً، فليس بعد خَلْقِ الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ **[الشورى: ١١]**» [٢].

القسم الرابع: صفات الأفعال

وهي صدور الأفعال عن قدرته وإرادته، ويصحُّ أن يتَّصفَ بها وبأضدادها، كالخلق والرِّزقِ، والإحياء والإماتة، وغيرها، فهو الخَالِقُ البَارِئُ، الْمُصَوِّرُ الغَفَّارُ القَهَّارُ، الوَهَّابُ الرَّزَّاقُ، الفَتَّاحُ، القَابِضُ البَاسِطُ، الخَافِضُ الرَّافِعُ، الْمُعِزُّ الْمُذِلُّ، الحَكَمُ العَدْلُ، اللَّطِيفُ الحَلِيمُ، الغَفُورُ الشَّكُورُ، الحَفِيظُ الْمُقِيتُ، الحَسِيبُ الكَرِيمُ، الْمُجِيبُ، الوَدُودُ، البَاعِثُ الوَكِيلُ، الوَلِيُّ الْمُحْصِي الْمُبْدِئُ الْمُعِيدُ، الْمُحْيِي الْمُمِيتُ، الوَاجِدُ، الْمُقَدِّمُ الْمُؤَخِّرُ، الوَالِيَ

---

(١) قواعد العقائد، ص (٥٣-٥٤).

(٢) العقيدة الطحاوية، ص (٤).

البَرُّ، التَّوَّابُ الْمُنْتَقِمُ، العَفُوُّ الرَّءُوفُ، مَالِكُ المِلْكِ ذُو الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ، الْمُقْسِطُ الجَامِعُ، الْمُغْنِي، الْمُعطي الْمَانِعُ، الضَّارُّ النَّافِعُ، النُّورُ الهَادِي، البَدِيعُ، الوَارِثُ، الرَّشِيدُ الصَّبُورُ.

القسم الخامس: الصفات الجامعة

وهي التي تجمع سائر ما مرَّ من صفات معاني الكمال للربِّ ﷻ، ومعاني التنزيه عن صفات النقص، كالعلوِّ الْمُطلق عن قَيدِ المكان، والجلالة والعظمة، والعزة والكبرياء، والحمد والْمجد، فهو الجَلِيلُ والجميلُ، العَلِيُّ الْمُتَعَالِي الأعلى، العَظِيمُ الكَبِيرُ، الْمَجِيدُ الحَمِيدُ، الْمَاجِدُ.

فهو موصوفٌ بصفة الحياة، والقدرة، المؤثرة في إيجاد وإعدام جميع الممكنات، «فهو حَيٌّ قَادرٌ، جَبَّارٌ قاهرٌ، لَا يَعْتَرِيه قُصُور وَلَا عجز، وَلَا تَأْخُذهُ سِنَةٌ وَلَا نوم، وَلَا يُعَارِضهُ فنَاء وَلَا موت، وَأَنه ذُو الْملك والملكوت، والعزة والجبروت، لَهُ السُّلْطَان والقهر، والخلق وَالْأَمر، وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، وَالْخَلَائِق مقهورون فِي قَبضته، وَأَنه الْمُنْفَرد بالخلق والاختراع، المتوحدُ بالإيجاد والإبداع، خَلَقَ الْخلقَ وأعمالَهم، وَقَدَّرَ أَرْزَاقَهم وآجالَهم، لَا يَشُذُّ عَن قَبضته مَقْدُور، وَلَا يعزب عَن قدرته تصاريف الْأُمُور، لَا تحصى مقدوراته، وَلَا تتناهى معلوماته»(١).

وهو موصوفٌ بصفة العلم، الكاشف لجميع المعلومات، سواء الموجودات والمعدومات، «فهو عَالمٌ بِجَمِيعِ المعلومات، مُحِيطٌ بِمَا يجْرِي من تخوم الْأَرْضين إِلَى أَعلَى السَّمَوَات، وَأَنه عَالمٌ لَا يعزب عَن علمه مِثْقَال ذرة فِي الأَرْض وَلَا فِي السَّمَاء، بل يعلمُ دَبِيبَ النملة السَّوْدَاء، على الصَّخْرَة الصماء، فِي اللَّيْلَة الظلماء، وَيدْرك حَرَكَة الذَّر فِي جو الْهَوَاء، وَيعلم السِّرّ وأخفى، ويَطَّلِعُ على هواجسِ الضمائر، وحركات الخواطر، وخفيات السرائر، بِعلمٍ قديمٍ أزليٍّ، لم يزل مَوْصُوفاً بِهِ، فِي أزل الآزال، لَا بِعلم متجدد حَاصِل فِي ذَاته بالحلول والانتقال»(٢).

---

(١) قواعد العقائد، ص (٥٤-٥٥).

(٢) المصدر السابق، ص (٥٥-٥٦).

وهو موصوفٌ بصفة الإرادة، المؤثرة في تخصيص جميع الممكنات، «فهو مُرِيدٌ للكائنات، مُدبرٌ للحادثات، فَلَا يجْرِي فِي الْملك والملكوت، قَلِيلٌ أَو كثيرٌ، صَغِيرٌ أَو كَبِيرٌ، خير أَو شَرّ، نفع أَو ضرّ، إِيمَان أَو كفر، عرفان أَو نُكْر، فوزٌ أَو خسران، زِيَادَة أَو نُقْصَان، طَاعَة أَو عصيان، إِلَّا بِقَضَائِهِ وَقدره، وحكمته ومشيئته، فَمَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لم يَشَأْ لم يكن، لَا يخرج عَن مَشِيئَته لَفتةُ نَاظر، وَلَا فلتةُ خاطر، بل هُوَ المبديء المعيد، الفعَّالُ لما يُرِيد، لَا رادَّ لأَمره، وَلَا معقبَ لقضائه، وَلَا مهربَ لعبدٍ عَن مَعْصِيَته إِلَّا بتوفيقه وَرَحمته، وَلَا قُوَّة لَهُ على طَاعَته إِلَّا بمشيئته وإرادته، فَلَو اجْتمع الْإِنْس وَالْجِنّ، وَالْمَلَائِكَة وَالشَّيَاطِين، على أَن يحركوا فِي الْعَالم ذرة أَو يسكنوها، دون إِرَادَته ومشيئته، لعجزوا عَن ذَلِك، وَأَن إِرَادَته قَائِمَة بِذَاتِهِ، فِي جملَة صِفَاته، لم يزل كَذَلِك مَوْصُوفاً بهَا، مرِيداً فِي أزله لوُجُود الْأَشْيَاء فِي أَوْقَاتهَا الَّتِي قدرهَا، فَوجدت فِي أَوْقَاتهَا كَمَا أَرَادَهُ فِي أزله، من غير تقدم وَلَا تَأَخّر، بل وَقعت على وَفْق علمه وإرادته، من غير تبدُّلٍ وَلَا تغير، دَبَّرَ الْأُمُورَ لَا بترتيب أفكار، وَلَا ترَبُّصِ زمَان؛ فَلذَلِك لم يشْغلهُ شَأْن عَن شَأْن»(١).

وهو موصوفٌ بصفتي السمع والبصر، الكاشفين لجميع الموجودات، «فهو سميعٌ بَصِيرٌ، يسمع وَيرى، لَا يعزب عَن سَمعه مسموع وَإِن خَفِي، وَلَا يغيب عَن رُؤْيَته مرئي وَإِن دقَّ، وَلَا يَحجب سَمعَه بُعدٌ، وَلَا يدْفع رُؤْيَته ظلامٌ»(٢).

وهو موصوف بصفة الكلام، الدَّالُّ على جميع المعلومات، التي أحاط بها علمه، «فهو مُتَكَلمٌ، آمُرٌ ناهٌ، وَاعدٌ مُتَوَعِّدٌ، بِكَلَام أزلي قديم، قَائِم بِذَاتِهِ، لَا يشبه كَلَامَ الْخلق، فَلَيْسَ بِصَوْت يحدث من انسلال هَوَاء أَو اصطكاك أجرام، وَلَا بِحرف، يَنْقَطِع بإطباق شفة أَو تَحْرِيك لِسَان، والْقُرْآنُ والتوراة وَالْإِنْجِيل وَالزَّبُور، كتبُه الْمنزلَة على رسله عليهم السلام، وَالْقُرْآنُ

---

(١) قواعد العقائد، ص (٥٦-٥٧).
(٢) المصدر السابق، ص (٥٨).

مقروء بالألسنة، مَكْتُوب فِي الْمَصَاحِف، مَحْفُوظ فِي الْقُلُوب، وَهوَ مَعَ ذَلِك قديم قَائِم بِذَات الله تَعَالَى، لَا يقبل الِانْفِصَال والافتراق، بالانتقال إِلَى الْقُلُوب والأوراق»(١).

المطلب الثاني: ما يجب اعتقاده من تنزيه الله تعالى عن صفات النقص

يجب تنزيه الله ﷻ عن الاتصاف بأضداد الصفة النفسية، وصفات التقديس، وصفات المعاني الذاتية، والصفات الجامعة، فهو مُنَزَّهٌ عن قَبول العدم والفناء، وعن الحُدوث، وعن أن يقبل التعدد والشركة في ذاته أو صفاته أو أفعاله، وعن مشابهة الخلائق في أي معنى من المعاني، وعن مجانستهم في أي قدرٍ مشترك من الحقيقة، وعن الافتقار إلى موجد أو مكان، أو محلٍّ يقوم فيه.

وهو منزَّهٌ عن الموت، والسِّنَة والنَّوم، وعن الجهل والشَّكِّ والظَّنِّ، وعن العجز والإكراه والاضطرار في الفعل، وعن الآفة في السمع والبصر والكلام، وعن مشابهة الخلائق في سمعهم وبصرهم وكلامهم، «فهو يَرَى من غَير حَدقَةٍ وأجفان، وَيسمع من غير أَصْمِخَة وآذان، كَمَا يعلم بِغَيْر قلب، ويبطش بِغَيْر جارحة، ويخلق بِغَيْر آلَة؛ إِذْ لَا تشبه صِفَاتُهُ صِفَاتِ الْخلق، كَمَا لَا تشبه ذَاتُهُ ذَوَات الْخلق»(٢)، «وَصِفَاتُه كلهَا بِخِلَاف صِفَات المخلوقين، يعلم لَا كعلمنا، وَيقدر لَا كقدرتنا، وَيرى لَا كرؤيتنا، وَيتَكَلَّم لَا ككلامنا، وَيسمع لَا كسمعنا، فنحن نتكلم بالآلات والحروف، وَالله تَعَالَى يتَكَلَّم بِلَا آلَة وَلَا حُرُوف، والحروف مخلوقة، وَكَلَام الله تَعَالَى

---

(١) قواعد العقائد، ص (٥٩). قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «والقرآن كَلَام الله تَعَالَى، فِي الْمَصَاحِف مَكْتُوب، وَفِي الْقُلُوب مَحْفُوظ، وعَلى الألسن مقروء، وعَلى النَّبِي ﷺ منزل، ولفظنا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوق، وكتابتنا لَهُ مخلوقة، وقراءتنا لَهُ مخلوقة، وَالْقُرْآن غير مَخْلُوق، .. وَسمع مُوسَى عليه السلام كَلَام الله تَعَالَى، وَقد كَانَ الله تَعَالَى متكلماً، وَلم يكن كلم مُوسَى عليه السلام، .. فَلَمَّا كلم الله مُوسَى، كَلمه بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ لَهُ صفة فِي الْأَزَل، وَصِفَاته كلهَا بِخِلَاف صِفَات المخلوقين،.. وَيتَكَلَّم لَا ككلامنا.. **وَنحن نتكلم بالآلات والحروف، وَالله تَعَالَى يتَكَلَّم بِلَا آلَة وَلَا حُرُوف، والحروف مخلوقة، وَكَلَام الله تَعَالَى غير مَخْلُوق**. الفقه الأكبر، ص (٢٠-٢٦).

(٢) المصدر السابق، ص (٥٨).

غير مَخْلُوق، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شَيْءٌ لَا كالأشياء، وَمعنى الشَّيْء: **الثَّابِت بِلَا جسم وَلَا جَوْهَر وَلَا عرض وَلَا حد لَهُ وَلَا ضد لَهُ وَلَا ند لَهُ وَلَا مثل لَهُ**»(١).

المطلب الثالث: ما يجب اعتقاده، من كمال قدرة الله عَزَّ وَجَلَّ على الفعل، بإيجاد المخلوقات، إذا تعلقت بها إرادته الأزلية، وأنه الفاعل الحقيقيُّ وَحدهُ، لا شريك له، في الخلق والأمر.

يؤمن أهل السنة والجماعة، السادة الأشاعرة والماتريدية، بأَنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خالق جميع الأشياء وأحوالها، وخالق الأجسام وأعراضها، وخالق العباد وأفعالهم، وخالق الأسبابِ ومسَبَّباتها، فلَا مَوْجُود سواهُ إِلَّا هُوَ حَادثٌ بِفِعْلِهِ، على أحسن الْوُجُوه، وأتمها، فلا مؤثر في الكون إلا هو، وغيره لا تأثير له إطلاقاً، لا بطريق العلة، ولا الطبع، ولا بقوَّةٍ مُودَعةٍ فيه، ولكنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أجرى العادة أن يخلق المسبَّبات عند أسبابها، كما خلق الماء عند ضرب سيدنا موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ الحجرَ، فليس في العصا ولا الحجر، قوَّةٌ مودَعةٌ، بها يخرج الماءُ، بل الله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي خلق الماء، عند الضرب بالعصا، وهكذا.

فالخُبزُ لَا يُشبِعُ، وَالْمَاءُ لَا يُروِي، وَالنَّارُ لَا تُحرِقُ، والسِّكِّينُ لا تَقطَعُ؛ لإنَّ الشِّبَعَ وَالرِّيَّ والإِحرَاقَ والقَطْعَ، حَوَادِثُ، انفَرَدَ الرَّبُّ بخلقها، فلم يخلق الخبزُ الشِّبَعَ، ولم يخلق الماءُ الرِّيَّ، ولم تخلق النَّارُ الإِحرَاقَ، وإن كانت أسباباً في ذلك، فالخالق هو الْمُسَبِّبُ دون السبب، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾**[الأنفال: ١٧]**. فقد نَفَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يكون رَسُولُهُ خَالِقاً لِلرَّميِ، وإن كان سبباً فيه؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ **[الأنعام: ١٠٢]**.

«وَيؤمنون بأَنه حَكِيمٌ فِي أَفعاله، عَادلٌ فِي أقضيته، لَا يُقَاس عدله بِعدْل الْعباد؛ إِذْ العَبْد يُتَصَوَّر مِنْهُ الظُّلم بتصرفه فِي ملك غَيره، وَلَا يُتَصَوَّر الظُّلم من الله تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ لَا

(١) الفقه الأكبر لأبي حنيفة، ص (٢٤-٢٥).

يُصَادف لغيره ملكاً حَتَّى يكون تصرفه فِيهِ ظلماً، فَكل مَا سواهُ، من إنسٍ وجن، ومَلَكٍ وَشَيْطَان، وسماءٍ وَأَرْض، وحيوانٍ ونبات، وجماد، وجوهرٍ وعَرَض، ومُدركٍ ومحسوس، حادثٌ، اخترعه بقدرته بعد الْعَدَم اختراعاً، وأنشأه إنْشَاءً بعد أَن لم يكن شَيْئاً؛ إِذْ كَانَ فِي الْأَزَل مَوْجُوداً وَحده، وَلم يكن مَعَه غَيره، فأحدث الْخلق بعد ذَلِك؛ إِظْهَارًا لقدرته، وتحقيقاً لما سبق من إِرَادَته، ولِمَا حق فِي الْأَزَل من كَلمته، لَا لافتقاره إِلَيْهِ، وَحَاجته»(١).

«وَأَنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى متفضلٌ بالخلق والاختراع والتكليف، لَا عَن وجوبٍ، ومُتَطَوِّلٌ بالإنعام والإصلاح، لَا عَن لُزُوم، فَلهُ الْفضل وَالْإِحْسَان، وَالنعْمَة والامتنان، إِذْ كَانَ قَادِرًا على أَن يَصُبَّ على عباده أَنْوَاع الْعَذَاب، ويبتليهم بضروب الآلام والأوصاب، وَلَو فعل ذَلِك لَكَانَ مِنْهُ عدلاً، وَلم يكن مِنْهُ قبيحاً وَلَا ظلماً، وَأَنه عَزَّ وَجَلَّ يثيب عبادَهُ الْمُؤمنِينَ على الطَّاعَات، بِحكم الْكَرم والوعد، لَا بِحكم الِاسْتِحْقَاق واللزوم، لَهُ إِذْ لَا يجب عَلَيْهِ لأحد فعل، وَلَا يُتَصَوَّر مِنْهُ ظلم، وَلَا يجب عَلَيْهِ حقٌّ، وَأَن حَقَّه فِي الطَّاعَات وَجب على الْخلق بإيجابه على أَلْسِنَة أنبيائه عَلَيْهِم السَّلَام، لَا بِمُجَرَّد الْعقل»(٢).

وما مضى من الأحكام، المتعلقة بصفات الله عَزَّ وَجَلَّ، هو ما تضمنته الكلمة الأولى من الشهادتين، وهي [**شهادة أن لا إله إلا الله**]، وخلاصته: [**أنه لا واجب للوجود لذاته إلا الله، أي لا مستغني عن كل من عداه، ولا مفتقر إليه كل من سواه، إلا الله؛ لذلك لا يستحق العبادة إلا الله عَزَّ وَجَلَّ**].

** ** **

---

(١) قواعد العقائد، ص (٦٠-٦١).
(٢) المصدر السابق، ص (٦١).

المبحث الثاني: النبوات

ما يقوله أهل السنة والجماعة، السادة الأشاعرة والماتريدية، في أصول الدين، وما يدينون به لرب العالمين، فيما يتعلق باعتقاد ما يجب للأنبياء عليهم السلام من صفات الكمال البشري، وما يتنزهون عنه من صفات النقص البشري، وما يجوز عليهم من الأعراض البشرية، التي لا تنافي مقاماتهم العلية:

يؤمن أهل السنة والجماعة أن الله عز وجل قد بعث الأنبياء، وأرسل المرسلين، مبشرين ومنذرين ومشرعين، بجميع أقوالهم، وأفعالهم، وصدَّقهم بالمعجزات الخارقة للعادات، وأوجب على الخلق اتباعهم مطلقاً؛ وبما أن علم الله عز وجل محيط بكل معلوم، فيجب اعتقاد اتصافهم بالصدق والأمانة، والتبليغ والفطانة، وأنَّهم بلّغوا أمره وَنَهْيه، ووعده ووعيده، فَوَجَبَ على الْخَلق تصديقهم فِيمَا جَاءُوا بِهِ.

ويجب اعتقاد أنهم مُنزَّهون عَن الكذب والخيانة، بالتلبس ظاهراً أو باطناً بأي مخالفة شرعية، من الْكفْر والقبائح، والكبائر والصَّغَائِر، ومنزهون عن كتمان ما أمروا بتبليغه، وعن البَلادة، كما أنهم منزَّهون عن الأعراض البشرية الْمُخِلَّةِ بمقاماتهم العلية، وكمالاتهم البشرية، كالبرص والجنون والجذام، والأمراض الْمُنَفِّرَة، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل.

ويجوز عليهم الأعراض البشرية الغير الْمُنفِرة، كالأكل والشرب، والنوم والمرض، ونحوها؛ تحقيقاً لمقام العبودية، ورفقاً بضعفاء العقول؛ لئلا يظنوا بهم ما هو من خصائص الألوهية، وتعظيماً لأجورهم، وتنبيهاً على خسة الدنيا وحقارتها؛ إذ لو كانت الدنيا كريمة عند الله عز وجل، لَمَا كان أشد الناس بلاءً هم الأنبياء، وتشريعاً للأحكام في نزولها بهم، وتسلية للأمة من مشاق الدنيا.

وما مضى من الأحكام المتعلقة بالأنبياء والمرسلين عليهم السلام، هو ما تضمنته الكلمة الثانية من الشهادتين، وهي [شهادة أنَّ محمداً رسولُ الله].

المبحث الثالث: السمعيات

ويدخل فيما تتضمنه كلمة [**محمد رسول الله**]، الإيمان بجميع ما جاء ﷺ من الأخبار، فيؤمن أهل السنة والجماعة، الأشاعرة والماتريدية، بالملائكة، والنبيين، والكتب المنزلة على المرسلين، ويشهدون أنهم على الحق المبين، ويؤمنون بكل ما أخبر به ﷺ من أمور الغيب، مما حدثَ وما سيحدث إلى يوم القيامة، وما سيحدث في يوم القيامة.

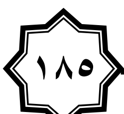
«فيؤمنون بما أخبر به ﷺ من خُرُوج الدَّجَّال، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشَّمْس من مغْرِبهَا، ونزول عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَام من السَّمَاء، وَسَائِر عَلَامَات يَوْم الْقِيَامَة، على مَا وَردت بِهِ الْأَخْبَار الصَّحِيحَة، وأنها حقٌّ كَائِنٌ»[1].

وَيؤمنون بأَنه «لَا يتَقَبَّل إِيمانُ عبدٍ، حَتَّى يُؤمن بِمَا أخبر بِهِ ﷺ بعد الْمَوْت، وأَوَّلُهُ سُؤَال مُنكر وَنَكِير، وهما ملكان مهيبان هائلان، يُقعِدانِ العَبْدَ فِي قَبره سويّاً، ذَا روح وجسد، فيسألانه عَن التَّوْحِيد والرسالة، ويقولان لَهُ: **من رَبك؟ وَمَا دينك؟ وَمن نبيك**. وهما فتانا الْقَبْر، وسؤالُهما أَولُ فتْنَة بعد الْمَوْت، ويؤمنون بِعَذَاب الْقَبْر ونعيمه، وَأَنه حقٌّ وَحكمه عدل، على الْجِسْم وَالروح، على مَا يَشَاء، وبالميزان، ذِي الكفتين وَاللِّسَان، وَصفته فِي العِظَمِ أَنه مثل طَبَقَات السَّمَوَات وَالْأَرْض، توزن فِيهِ الْأَعْمَال بقدرة الله ﷻ، والوزنُ يَوْمئِذٍ بمَثَاقِيل الذَّر والخردل؛ تَحْقِيقا لتَمام الْعدْل، وتوضعُ صَحَائِف الْحَسَنَات، فِي كفة، فيثقل بهَا الْمِيزَان على قدر درجاتها عِنْد الله، بِفضل الله، وتطرح صَحَائِف السَّيِّئَات فِي كفة، فيخف بهَا الْمِيزَان بِعدْل الله»[2].

«وَيؤمنون بِأَن الصِّرَاط حقٌّ، وَهُوَ جسر مَمْدُود على متن جَهَنَّم، أَحَدُّ من السَّيْف، وأدقُّ من الشعرة، تزل عَلَيْهِ أَقْدَام الْكَافرين، بِحكم الله سبحانه وتعالى، فتَهْوِي بهم إِلَى النَّار، وَتثبت عَلَيْهِ أَقْدَام الْمُؤمنِينَ بِفضل الله، فيساقون إِلَى دَار الْقَرار.

(١) الفقه الأكبر، ص (٧٢).

(٢) قواعد العقائد، ص (٦٣-٦٥).



وَيؤمنون بالحوض المورود حَوْض مُحَمَّد ﷺ، يشرب مِنْهُ الْمُؤمنِينَ قبل دُخُول الْجنَّة، وَبعد جَوَاز الصِّرَاط، مَنْ شرب مِنْهُ شربةً، لم يظمأ بعْدهَا أبداً، عَرضُهُ مسيرَة شهر، مَاؤُهُ أَشدُّ بَيَاضًا من اللَّبن، وَأحلى من الْعَسَل، حوله أَبَارِيق، عَددهَا بِعَدَد نُجُوم السَّمَاء، فِيهِ مِيزَابَانِ، يصبَّانِ فِيهِ من الْكَوْثَر»[١].

«وَيؤمنون بِالْحِسَابِ، وتفَاوت النَّاس فِيهِ، إِلَى مُنَاقَشٍ فِي الْحساب، وَإِلَى مُسَامَحٍ فِيهِ، وَإِلَى من يدْخل الْجنَّة بِغَيْر حِسَاب، وهم المقربون، فيسأَلُ اللهُ ﷻ من يَشَاء من الْأَنْبِيَاء، عَن تَبْلِيغ الرسَالَة، وَمن شَاءَ من الْكفَّار، عَن تَكْذِيب الْمُرْسلين، وَيسْأل المبتدعة، عَن السّنة، وَيسْأل الْمُسلمين عَن الْأَعْمَال»[٢].

«ويؤمنون بأن الجنة والنار مخلوقتان، وأنهما باقيتان، لا تفنيان أبداً، وأن أهل الجنة لا يخرجون منها أبداً، بفضل الله ﷻ، وأن أهل النار الكافرين، لا يخرجون منها أبداً، بعدل الله ﷻ »[٣].

«وَيؤمنون بِإِخْرَاج الْمُوَحِّدين من النَّار، بعد الانتقام، حَتَّى لَا يبْقى فِي جَهَنَّم مُوحدٌ بِفضل الله ﷻ، فَلَا يخلد فِي النَّار موحدٌ، وَيؤمنون بشفاعة النبي ﷺ الكبرى، وأنها المقام الْمَحمود، وبشفاعة الْأَنْبِيَاء عليهم السلام، ثمَّ الْعلمَاء، ثمَّ الشُّهَدَاء، ثمَّ سَائِر الْمُؤمنِينَ، كُلٌّ على حسب جاهه ومنزلته عِنْد الله ﷻ، وَمن بَقِي من الْمُؤمنِينَ، وَلم يكن لَهُ شَفِيعٌ، أُخرجَ بِفضل الله ﷻ، فَلَا يخلد فِي النَّار مُؤمنٌ، بل يخرج مِنْهَا من كَانَ فِي قلبه مِثْقَالُ ذرة من الْإِيمَان»[٤].

«ويؤمنون برؤية أهل الجنة لله ﷻ، بأعين رؤوسهم، بِلَا تَشْبِيه وَلَا كَيْفيَّة، ولا جِهةٍ ولا إحاطةٍ، وَلَا يكون بَينه وَبَين خلقه مَسَافَة»[٥]، ولا اتصالُ شُعاعٍ، بل كما علموه سبحانه وتعالى بلا كيفٍ ولا حدٍّ، ولا جسم ولا جوهر ولا عرض، كذلك يرونه، «إِذْ لَيْسَ قربُ الله تَعَالَى وَلَا

---

(١) قواعد العقائد، ص (٦٦-٦٧).

(٢) المصدر السابق، ص (٦٧-٦٨).

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، لشيخ الإسلام أبي عثمان الصابوني، ص (٢٦٤).

(٤) قواعد العقائد، ص (٦٨-٧٠).

(٥) الفقه الأكبر لأبي حنيفة، ص (٥٣).

بعده، من طَرِيق طول الْمسَافَة وقصرها، وَلَكِن على معنى الْكَرَامَة والهوان، فالمطيع قريب مِنْهُ بِلَا كَيفَ، والعاصي بعيد مِنْهُ بِلَا كَيفَ، والقرب والبعد والإقبال يَقع على المناجي، وَكَذَلِكَ جواره فِي الْجنَّة، وَالْوُقُوف بين يَدَيْهِ بِلَا كَيْفيَّة، ولا مسافة»(١)؛ إذ ليس هو محصوراً في مكان، ولا متحيّزاً في جهة.

ويثبتون كرامات الأولياء، ويعتقدون أنها من فعل الله عَزَّوَجَلَّ؛ إكراماً لهذا الولي، فيظهر الله عَزَّوَجَلَّ الكرامة على طريق خرق العادة للولي، من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة، وظهور الطعام والشراب واللباس عند الحاجة، والمشي على الماء، والطيران في الهواء، وكلام الجماد والعجماء، وغير ذلك، وكل ما جاز أن يكون معجزة لنبي، جاز أن يكون كرامة لولي؛ لأنهما كليهما من فعل الله وحده، لا من فعل الأنبياء ولا الأولياء؛ إذ لا فاعل إلا الله عَزَّوَجَلَّ، وتكون الكرامة معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من أمته؛ لأنه يظهر بها أنه وليٌّ، ولن يكون ولياً إلا أن يكون مُحِقّاً في ديانته، واتباعه لرسوله، فعادت كراماتُ الأولياء، معجزاتٍ للأنبياء»(٢).

«وَيعْتَقدون بِأَن أفضل الخَلْقِ على الإطلاق، هو نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم إخوانه من النَّبِيين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ثم خواصُّ الملائكة، ثم أَبُو بكر الصّديق، ثمَّ عمر بن الْخطاب الْفَارُوق، ثمَّ عُثْمَان بن عَفَّان ذُو النورين، ثمَّ عَليّ بن أبي طَالب المرتضى، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان، ثم سائر الصحابة رضوَان الله عَلَيْهِم أَجْمَعِينَ، وَيعتقدون بفضلِ الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويُحسِّنونَ الظَّن بِجَمِيعِ الصَّحَابَة، ويثنون عَلَيْهِم، كَمَا أثنى الله عَزَّوَجَلَّ، وَرَسُوله » صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٣).

ويعتقدون بأن الإيمان الْمُنجِي من الخلود في النيران: هو التصديق بما جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في جميع ما عُلِمَ أنَّه من الدينِ بالضرورة، إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي،

---

(١) قواعد العقائد، ص (٦٧).

(٢) ينظر: شرح العقائد النسفية، للسعد التفتازاني، ص (١٨٩-١٩٢).

(٣) قواعد العقائد، ص (٧٠).

كما في حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، في سؤاله عن حقيقة الإيمان، فلم يذكر إلا التصديق بأركان الإيمان.

وأما الإيمان الْمُنجِي من دخول جهنم ابتداءً، فهو ما يجمع: التصديق بالجَنان، والإقرارَ باللسان، والعملَ بالأركان، وعليه يُحملُ كلام السلف الصالح، في تعريف الإيمان.

«وعليه؛ فلا يُكفِّرون أحداً من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحلَّه، لا مرتكبَ الكبيرة، ولا تارك العمل الصالح، خلافاً للخوارج، ولا يُخرجون أحداً من الدين، إلا بجحوده أمراً معلوماً منه بالضرورة، ويُسمُّونَ أهلَ القِبلةِ مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معترفين، وله بكلِّ ما قال وأخبرَ مُصَدِّقين، ويرجون للمحسنين من المؤمنين أن يعفوَ عنهم، ويدخلَهم الجنةَ برحمته، ولا يشهدون لهم بالجنة، ويستغفرون لِمسيئهم، ويخافون عليهم، ولا يُقنِّطوهم من رحمته»(١).

فهذه جملة ما يعتقده أهل السنة والجماعة، السادة الأشاعرة والماتريدية، وما يعتقده علماءُ التبليغ، في الهند، والباكستان، وبنغلاديش، وغيرها من بلاد العالم، وما يُدَرَّسُ في مدارسهم الدينية(٢)، التي تُخرّج الآلاف الْمؤلَّفة، من طلبة العلم الدُّعاة، الذين يجوبون مشارق الأرض ومغاربها؛ في نشر الصفات الإيمانية، ونشر منهجية أهل السنة والجماعة، بالحكمة والموعظة الحسنة.

---

(١) العقيدة الطحاوية، ص (١٧-١٨) بتصرف.

(٢) من جملة الكتب التي تُدَرَّس في المدارس الدينية التابعة لمراكز التبليغ في بلاد القارة الهندية، كتاب «العقيدة الطحاوية، بشرح العلامة عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي الماتريدي رَحِمَهُ اللَّهُ »، كما دَرَسنَاهُ في مركز التبليغ في باكستان (رايوند)، على شيخنا العلَّامة المحدث، إحسان الحق بن بشير الحق حفظه الله ورعاه، وكذلك يُدَرَّس كتاب «شرح العقائد النسفية للإمام التفتازاني رَحِمَهُ اللَّهُ »، كما هو الحال في كثير من مدارس التبليغ، التابعة لدار العلوم ديوبند، في الهند والباكستان، غيرهما، وفي غيرهما من البلاد، يدرس شروحات جوهرة التوحيد، وخاصة تحفة المريد للإمام البيجوري رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتب الإمام السنوسي رَحِمَهُ اللَّهُ.



أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يُحْيِيَنَا على هذه العقيدة الصافية، وأن يوفقنا لنشرها بين العالمين؛ فإنها الصِّراطُ المستقيم، وأن يتوفانا عليها، وعلى الدعوة إليها، إنه بَرٌّ توَّابٌ رحيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

*****

خاتمة

بعد هذه الجولة المباركة – إن شاء الله تعالى – في بيان عقيدة علماء التبليغ، وأنهم على عقيدة أهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية، لا يخالفونهم في مسألة واحدة، وأن هذه العقيدة الصافية تمثل عقيدة السلف الصالح والخلف الصالح، وعقيدة السواد الأعظم من علماء الأمة على مر العصور، أقول: إن عمل الدعوة والتبليغ عن الله تعالى هو خلافة النبي ﷺ ونيابته في أمته، وأن القائمين به هم أولياء الله وحزبه وخاصته من خلقه ما كانوا مخلصين، وملتزمين بمنهج أهل السنة والجماعة: عقيدةً وفقهاً وسلوكاً، فإذا دخل خلل في أي جانب من هذه الجوانب، كانت هذه الدعوة منحرفة عن منهج الحق، فلن تكون مع أهلها معية الله تعالى ونصرته.

إلا أن هذه الدعوة المباركة قامت على منهج أهل السنة والجماعة في جميع مراحلها؛ لذا كان لها القبول والانتشار في عامة بلاد العالم، بتأييد الله تعالى ونصرته، وإن حدث بعض المخالفات من بعض الأفراد، فإن ذلك لا يضر العمل؛ إذ هو في أصله صحيح موافق لمنهج الحق، والواجب على الدعاة هو التواصل الدائم بأهل العلم الثقات من أهل السنة والجماعة، والرجوع إليهم في أخذ الدين الكامل عنهم، عقيدة وفقهاً وسلوكاً، كما أن الواجب على العلماء أن يتعاونوا معهم في إرشادهم وتشجيعهم.

وَخِتَاماً أَقول: هذا ما منَّ الله تعالى به، ثم ما وسعه الجهد، وتوصل إليه فهم الكاتب المتواضع، فيا أيها القارئ له، ما وجدت فيه من صواب وحقٍّ فاقبله ولا تلتفت إلى قائله، بل

انظر إلى ما قال، لا إلى من قال، فقد قال ابنُ مَسعودٍ رضي الله عنه: «**اقْبَلِ الحَقَّ مِمَّنْ قَالَهُ وَإِنْ كَانَ بَغِيْضاً، وَرُدَّ الْبَاطِلَ عَلَى مَنْ قَالَهُ وَإِنْ كَانَ حَبِيْباً**»(١).

والصواب من الله تعالى وحده، وهو المانُّ به، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله بريء منه ورسوله، ولم آلُ جهدَ الإصابة، ويأبى الله إلى أن ينفرد بالكمال.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

** ** **

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٨٥٣٧) وقال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله ثقات، إلَّا أن معناً لم يدرك ابن مسعود.

فهرس المحتويات